

حاشية ملا عبد الله

بتعليقته  
مظان الحسنين الدشتي

مؤسسة مطبوعه دار الفقه والحديث

لوران - دمشق - فن ١٤١٢





# مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



# حاشية ملا عبد الله على التهذيب

تعلیق

السید محمد علی حسینی الکریمی

لكتاب : حاشية ملاعبدالله .

المعلق : السيد مصطفى الحسينى الدشتى .

الطبعة الاولى : شهر يور ١٣٦٣ .

الطبعة الثانية : آبان ١٣٦٣

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدك اللهم كلامي منذ الابد بحياطة علمك بي وثنائك يارب منطقي بلا حد وأمد لتمام حجتك عليّ والصلواة على من انتجته دايلا للفطرة في الفترة وعلى آله خير عترة .

وبعد فعذراً الى اخواني ارباب الادب والعلم والقلم اني مذ عنيت لتحرير هذه الوجيزة خدمة للناشىء في طلب علم ما لا يسعه جهله الا وهو التفقه في اصول الدين وأحكامه حسب ما يسعني ظروفى القاسية حاولت أن تكون موضحة لغوامض المتن شارحة لعوايصه تقريباً لذهن المبتدى ابان دراسته اليها - فكان غاية جهدي تعبيد الطريق دون تعويره فانتيقت من بين التعابير اوضحها وأقربها للفهم وان كانت فاقدة لجمال الادب ثم لم اكن بصدد التحقيق للمباني المنطقية ونقدتها كي اطالب بذلك .

ولله درّ سلفنا الصالح حيث انتخبوا من الممتون المنطقية للناشىء بدء دراسته للمنطق متناً جامعاً في وجازته كاملاً في اختصاره طائلا في قصره مهذباً من الزوائد مغنياً لاصول المنطق وقواعده فالرجاء من المدرس الكريم الغالي ان يراعي

حين تدرسه حال الطالب الذي هو بباب علم من اصعب العلوم و اغمضها  
ومن الطالب العزيز أن لا ينسى ان العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء وانه مما  
لا ينال الا بشق النفس و ليجعل حياته كلها لله وحده و لا يشركه فيها احداً و أخيراً  
ارجوا السماح للغفلات و الشطحات و الحمد لله اولا و آخراً .

مصطفى الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ( الحمد لله ) افتتح بحمد الله بعد البسملة ، (١) ابتداءً (٢) بخير

---

- (١) البسملة بفتح الباء مصدر جعلى لقول بسم الله الرحمن الرحيم كما ان الحوقلة مصدر لقول لاحول ولا قوة الا بالله يقال بسم فلان أى قال بسم الله الرحمن الرحيم .
- (٢) مفعول له لقوله افتتح يعنى انما بدء المصنف بالحمد بعد البسملة لامرين أحدهما ان الحمد أحسن كلام فينبغى الابتداء به والثانى العمل بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وهو قوله صلى الله عليه وآله كل أمر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتى .

الكلام واقتداءً<sup>(١)</sup> بحديث خير الانام، عليه وآله الصلوة والسلام .  
 فان قلت :<sup>(٢)</sup> حديث الابتداء مروى في كل من التسمية و التحميد فكيف  
 التوفيق .

قلت :<sup>(٣)</sup> الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي ، وفي حديث  
 التحميد على الاضافي، أو على العرفي، أو في كليهما على العرفي .

(١) الصحيح أن يقال عملاً لان الاقتداء يكون بالعمل لا بالحديث نعم يساعد ذلك  
 رعاية السجع لا ابتداء .

(٢) روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان كل امرؤى بال لم يبدء فيه بيسم الله  
 فهو أبتى وروى مثله أيضاً فى الحمد ومعلوم ان الابتداء بكل واحد منهما يمنع الابتداء  
 بالآخر لانك ان ابتدأت بالبسملة فقد أخرت الحمد وكذا العكس فكيف يمكن العمل  
 بالحديثين .

(٣) حاصله ان التناهي بين الابتدائين انما يكون اذا كان الابتداء منحصراً فى الابتداء  
 الحقيقي ولكنه ليس كذلك لوجود الابتداء الاضافى والعرفى أيضاً .

والابتداء الحقيقي معناه أن يكون الشيء متقدماً حقيقة بحيث لا يكون شيء مقدماً  
 عليه والاضافى أن يكون مقدماً بالنسبة الى شيء ومتأخراً عن شيء آخر والعرفى ما كان  
 متقدماً عرفاً أى بالنظر المسامحى العرفى سواء كان ابتداء حقيقة أو كان فى أوائل مجموع  
 كأوائل الكتاب مثلاً فقد يعد العرف المطلب المندرج فى الصفحات الاولى من كتاب ان  
 ذلك المطلب فى ابتداء الكتاب .

فالنسبة بين الابتداء الحقيقي والعرفى هى العموم والخصوص المطلق لان كل  
 حقيقى فهو ابتداء عرفى أى بنظر العرف دون العكس اذ المطلب المندرج فى الصفحة  
 الثانية من الكتاب ابتداء فى نظر العرف لكونه فى أوائل الكتاب ولكنه ليس ابتداءً  
 حقيقياً .

وبين الابتداء الحقيقي والاضافى هو التباين لاشتراط تقدم شيء فى الاضافى واشتراط  
 عدمه فى الحقيقي فلا شيء من الاضافى بحقيقى ولا شيء من الحقيقي باضافى .

وأما بين الاضافى والعرفى فهى العموم والخصوص من وجه لاقتراق العرفى عن ←



← الاضافى فى الابتداء الحقيقى وافتراق الاضافى فيما اذا وقع فى اواخر المجموع وكان مقدماً على جزء منه ولا يصدق عليه العرفى حينئذ لوقوعه فى الاواخر واجتماعهما فى الاضافى الواقع أوائل المجموع .

هذا على القول باشتراط سبق شىء فى الاضافى وأما على القول بعدم اشتراط ذلك فالاضافى أعم من كليهما فان كل حقيقى وعرفى فهو اضافى بهذا المعنى دون العكس فان الاضافى اذا وقع اواخر المجموع لا يصدق عليه شىء منهما كما لا يخفى .

اذا عرفت ذلك فيمكن الجمع بين الحديثين بوجوده ثلاثة (الاول) أن يحمل الابتداء فى حديث التسمية على الحقيقى وفى التحميد على الاضافى لان الحمد مبتدء به بالنسبة الى ما بعده (الثانى) أن يكون الابتداء فى حديث التسمية محمولاً على الحقيقى وحديث التحميد على العرفى لان العرف بنظره المسموحى يبرى الحمد فى الابتداء لكونه فى الاوائل وان كان بعد البسمة (الثالث) أن يحمل الحديثان على العرفى لان العرف يراهما فى الابتداء وان كان أحدهما متأخراً عن الاخر .

وهذه الصور الثلاث صحيحة كما عرفت ومعتبرة أيضاً أى مقبولة عندهم .  
وهناك فى الجدول الصندرج صور ثلاث صحيحة غير معتبرة وهى (١) اضافية البسمة والحمد كليهما (٢) اضافية البسمة مع عرفية الحمد (٣) عرفية البسمة مع اضافية الحمد .

وصحة هذه الثلاثة مبنية على عدم اشتراط تقدم شىء فى الابتداء الاضافى وأما على القول بالاشتراط فالصورة الاولى والثانية غير صحيحة كما لا يخفى .  
وأما وجه عدم اعتبار هذه الثلاثة فلان المفروض فيها عرفية الابتداء بالبسمة أو اضافيتها مع انه يصدق عليها الابتداء الحقيقى حقيقة وما أمكن تسميته بالحقيقى يقبح أن يسمى بغيره .

وفى الجدول صور ثلاث غير صحيحة ووجه عدم صحتها فرض الابتداء بالحمد ابتداءً حقيقياً فيها مع ان الواقع خلافه فيكون كذباً محضاً ودونك الجدول . ←

والحمد : هو الثناء <sup>(١)</sup> باللسان <sup>(٢)</sup> على الجميل الاختياري <sup>(٣)</sup> نعمة كان ،  
أو غيرها <sup>(٤)</sup> .

←

الحمد لله كروياً عزفياً	الحمد لله كروياً اضافياً	الحمد لله كروياً عزفياً	الحمد لله كروياً عزفياً
الحمد لله كروياً غير معتبرة	الحمد لله كروياً عزفياً	الحمد لله كروياً اضافياً	الحمد لله كروياً اضافياً
الحمد لله كروياً غير معتبرة	الحمد لله كروياً عزفياً	الحمد لله كروياً عزفياً	الحمد لله كروياً عزفياً

(١) الثناء هو الذكر بالخير يقال أثنيت على فلان أي ذكرته بخير .

(٢) وبهذا يفترق الحمد عن الشكر لأن الشكر قد يكون باللسان وقد يكون بالجوارح كطاعة العباد ربهم فانها شكر له عملاً .

(٣) أي ثناء أحد على خصاله الحسنة التي تصدر عنه باختيارة كالسخاء وبذل المعروف وعون الضعيف لا ما كان بغير اختياره كجماله واعتدال قامته ونحو ذلك مما هو منسوب الى خلقته .

وبهذا يفترق عن المدح فانه يقع على الصفات الاختيارية وغيرها كمدح أحد على جماله ومدح ماء على صفائه .

(٤) أي سواء كان ذلك الجميل نعمة بأن يكون خيراً متعدياً الى الغير كحمد الله

على رازقته أو غير نعمة أي غير متعد الى الغير كحمد الله على علمه . ←

## الذي هدانا

والله : علم على الاصح <sup>(١)</sup> للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال « الصفات الكمالية » ولدلالته <sup>(٢)</sup> على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع

← وهذا اشارة الى خلاف الرازي حيث خص الحمد بالجميل الذي هو نعمة ومتعد الى الغير.

(١) لاختلاف في ان لفظ الله خاص بخالق العالم عز شأنه ولاخلاف أيضاً في ان معناه الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال .

وانما الخلاف في ان اختصاصه بخالق العالم بالوضع بمعنى ان الواضع تصور شخص خالق العالم ووضع له هذا الاسم كما هو شأن وضع الاعلام وعليه فيكون الله جزئياً وضعاً ومصدقاً أو ان وضعه عام بمعنى ان الواضع وضعه لكل ذات وجب وجوده وكان مستجمعاً لجميع صفات الكمال ولكن لعدم وجود ذات كذلك غير خالق العالم انحصر هذا الكلي في فرد واحد فهو (الله) كلي وضعاً وجزئياً مصداقاً .

رجح المحشى القول الاول (العلمية) ونقل في وجهه أمران الاول انه لاشك في ان لاله الا الله كلمة التوحيد ولولم يكن الله علماً لما أفاد التوحيد فان مقتضى الجنسية الكثرة وهي تافى التوحيد .

الثاني ان كلمة اله كلي فان كان المراد به في لا اله الا الله كل معبود سواء كان بحق أو بغيرحق لزم الكذب فان المعبود بغيرحق موجود قطعاً فلامعنى لفيه وان كان المراد به المعبود بالحق لكان مساوياً مع الله على القول بالجنسية فيلزم استثناء الشيء من نفسه .

(٢) لتوضيح ذلك ينبغي بيان امور - ١ - الالف واللام في الحمد للجنس فمعناه جنس الحمد أى مطلق الحمد لا الحمد من أجل صفة خاصة في المحمود - ٢ - لام لله للاختصاص أى الحمد المطلق مختص بالله فقط - ٣ - علمت ان معنى الله هو ←

صفات الكمالات من حيث هو كذلك ،<sup>(١)</sup> فكان<sup>(٢)</sup> كدعوى الشيء بيّنة ، وبرهان ، ولا يخفى لطفه<sup>(٣)</sup> .

قوله: (الذي هدانا) الهداية ، قيل : هي الدلالة الموصلة ، أي الايصال الى المطلوب<sup>(٤)</sup> ، وقيل : هي اراءة الطريق ، الموصل<sup>(٥)</sup> الى المطلوب .  
والفرق بين (هذين) المعنيين : ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب

← المستجمع لصفات الكمال وعلمت ان الحمد هو الثناء بالجميل أى على صفة كمال فى المحمود فاذا كان فى المحمود صفة واحدة فالحمد مقيد بتلك الصفة وأما اذا كان فيه جميع الصفات كما فى الله فيكون الحمد له مطلقاً فالنتيجة ان قول المصنف (الحمد لله) تقديره الحمد المطلق (الاطلاق بدلالة الجنسية وسبب الاطلاق وجود جميع صفات الكمال فى الله) منحصر (بدلالة لام الاختصاص) فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال وهو الله سبحانه .

(١) يعنى انحصار الحمد المطلق فى الله لكونه مستجمعاً لجميع صفات الكمال وذلك لان تعليق الحكم (والحكم هنا الحمد) بالوصف (وهو هنا الاستجماع للصفات الذى هو معنى الله) مشعر بالعلية أى بعلية الوصف لذلك الحكم وهذا كقولك انما أخضع للاستاذ معناه ان خضوعى منحصر فيه لكونه استاذاً لى .

(٢) يعنى فبناء على ما ذكر فى معنى الحمد وهـ سنحق الحمد ومعنى الله انه المستجمع لصفات الكمال كان كلام المصنف (الحمد لله) كادعاء شىء مع الدليل الادعاء هو اختصاص الحمد بالله والدليل هو كون الحمد على الجميل وكون الله مستجمعاً للجميل كله فالحمد المطلق منحصر فى الله سبحانه .

(٣) أى لطف كلام المصنف لان ظاهره صرف الادعاء وحقيقته الادعاء مع الدليل .

(٤) يقال هديت الاعمى أى أوصلته الى مقصده .

(٥) أى الطريق المنتهى الى المطلوب كأن يصف له الطريق .

## سواء الطريق وجعل لنا التوفيق

بخلاف الثاني ، فان الدلالة على ما <sup>(١)</sup> يوصل الى المطلوب ، لا يلزم ان تكون  
موصلة الى ما يوصل <sup>(٢)</sup> ، فكيف توصل الى المطلوب .

والاول : منقوض <sup>(٣)</sup> بقوله تعالى :

فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى (٤) .

اذ لا يتصور الضلال (لة) بعد الوصول الى الحق .

والثاني : منقوض <sup>(٥)</sup> بقوله تعالى :

انك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء (٦) .

فان النبي ﷺ كان شأنه اراءة الطريق .

والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف ، هو ان الهداية لفظ

(١) أى على طريق .

(٢) أى الطريق اذ كثيراً ما يفتق انك تصف الطريق لشخص ومع ذلك يخطيء ويتيه .

(٣) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى الايصال انتقض بهذه الاية لان معنى هديناهم على

هذا القول أوصلناهم ولو كانوا واصلين لما استحبوا العمى والضلال على الهدى اذ لا يتصور  
الضلال بعد الوصول .

(٤) سورة فصلت : آية ١٦ .

(٥) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى اراءة الطريق ينتقض بهذه الاية وذلك لانها تنفى

الهداية عن النبي مع ان الهداية لو كانت بمعنى اراءة الطريق لما صح نفيها عن النبي لان  
النبي شأنه ووظيفته اراءة الطريق .

(٦) سورة القصص آية ٥٦ .



مشترك بين هذين المعنيين <sup>(١)</sup> ، وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقيضين ، فيسرتفع الخلاف من البين .

ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول

الثاني تارة بنفسه نحو :

اهدنا الصراط المستقيم (٢) .

وتارة بالي نحو :

والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (٣) .

وتارة باللام نحو :

ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم (٤) .

فمعناها على الاستعمال الاول <sup>(٥)</sup> هو الايصال، وعلى الثاني <sup>(٦)</sup> «الثانين»

ارائة الطريق .

قوله: (سواء الطريق) أي وسطه <sup>(٧)</sup> الذي يقضى سالكه الى المطلوب البتة،

(١) أي الايصال والارائة فقد تستعمل في الايصال وقد تستعمل في الارائة .

(٢) سورة الحمد آية ٦ .

(٣) سورة النور آية ٤٥ .

(٤) سورة بنى اسرائيل آية ٩ .

(٥) أي عندما تتعدى بنفسه .

(٦) أي اذا تعدى بالحرف سواء تعدى بالي أو باللام .

(٧) أي وسط الطريق الذي يوصل السالك الى المطلوب قطعاً . وذلك فان

الطريق الاصلى واحد وهو طريق الفطرة الى الله ثم يتشعب الطرق الباطلة منه والانبيااء

يهدون الناس الى وسط الطريق ليأمنوا من الوقوع في الشعب لان الشعب تنشعب من

طرفى الطريق الاصلى وحافتيه عادة فمن سلك وسط الطريق فقد سلك الصراط المستقيم

والطريق المستوى ومن كان في الطريق المستقيم فهو في وسط الطريق وهذا هو المراد ←

وهذا كناية عن الطريق المستوي، والصراط المستقيم اذ هما متلازمان، وهذا<sup>(١)</sup> مراد من فسرهُ بالطريق المستوي، والصراط المستقيم .  
ثم المراد به<sup>(٢)</sup> اما نفس الامر عموماً ، أو خصوص ملة الاسلام ، والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة ، بالقياس الى قسمي الكتاب .

← بقوله (اذ هما متلازمان) .

(١) فسر الفاضل الدواني قول المصنف (سواء الطريق) بالطريق المستوي والصراط المستقيم فتوهم بعض ان مراد الفاضل بقوله المستوي توضيح لتعبير المصنف لفظاً بأن قول المصنف سواء الطريق أصله الطريق المستوي فغير المستوى الى الاستواء ثم بدل الاستواء الى سواء ثم أضاف الصفة الى الموصوف ثم اعترض المتوهم الى الفاضل بأنه ارتكب التكلف بهذه التقادير في كلام المصنف .

فأجاب عنه المحشى بقوله (وهذا مراد ... ) يعني ان الدواني لا يريد بذلك ان الطريق المستوي وسواء الطريق متحدان معنى ولفظاً وانما الاختلاف في تركيب اللفظ كما توهم بل المراد ان سواء الطريق الذي هو بمعنى وسط الطريق كناية عن الطريق المستوي والصراط المستقيم فسواء الطريق له معنى غير معنى الطريق المستوي نعم بين المعنيين تلازم كما تقدم بحيث يمكن أن يكون أحدهما كناية عن الاخر كما هو شأن المتلازمين في المعنى .

كما ان الناطق يجوز أن يكون كناية عن الضاحك لتلازمهما في المعنى وان استقل كل منهما بمفهومه الخاص .

(٢) أى مراد المصنف بقوله سواء الطريق أما نفس معناه وما يفهم من لفظه وهو وسط الطريق بمعناه العام من دون اختصاصه بدين الاسلام فان طريق الحق له معنى عام في جميع الموارد حتى في المحاورات العادية فقد يسلك الانسان في دعوى مع صاحبه طريقاً حقاً مستدلاً بدلائل صحيحة وقد يتوسل بالمجازات والمغالطات الباطلة لاهواء نفسانية فيكون المعنى هدايا الله طريق الحق لتتخذ طريقاً في جميع امورنا كما قال تعالى انا هديناه النجدين .

وأما ان مراده به خصوص دين الاسلام يعني الحمد لله الذي هدايا دين الاسلام. ←

## خير رقيق والصلوة على من أرسله هدى هو بالاهتداء حقيق

قوله ، (وجعل لنا) الظرف <sup>(١)</sup> اما متعلق بجعل ، واللام للانتفاع ، كما قيل في قوله تعالى :

الذي جعل لكم الارض فراشا (٢) .

واما برفيق ، ويكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف <sup>(٣)</sup> ، لكونه ظرفاً ، والظرف مما يتوسع فيه <sup>(٤)</sup> ، والاول اقرب لفظاً ، والثاني معناً <sup>(٥)</sup> .

← والاول أولى وأنسب بمراد المصنف لان المتعارف عند المصنفين العمل ببراعة الاستهلال وهي الاشارة في خطب كتبهم الى المطالب المندرجة في ذلك الكتاب والكتاب الحاضر في الاصل مشتمل على قسمين المنطق والكلام وان كان الموجود منه المنطق فقط. فان كان المراد به مطلق طريق الحق يكون براعة واضحة لكلا القسمين فان المنطق والكلام كلاهما طريقان للحق .

بخلاف ما اذا كان المراد ملة الاسلام فقط فانه يصدق على القسم الاخير وهو الكلام فقط لانه العلم المدون للاستدلال على اصول الدين ولا يشمل المنطق الا من حيث انه مقدمة للكلام فتكون البراعة بالنسبة الى المنطق خفية .

(١) يعنى (لنا) ويعبر عن الجار والمجرور بالظرف لان حكمه حكم الظرف من حيث احتياجه الى المتعلق فهو ظرف حكماً .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٠ .

(٣) لان رقيق مضاف اليه لخير .

(٤) فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره فلو كان معمول رقيق غير الظرف لما عمل فيه

لكونه مضافاً اليه والمضاف اليه لا يتقدم معموله على المضاف .

(٥) أما اقربية الاول لفظاً فظاهر لاتصال العامل بمعموله وعدم ارتكاب خلاف

الاصل وهو تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وان كان جائزاً في الظرف الا انه خلاف

الاصل ←

قوله : (التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير) <sup>(١)</sup>.

قوله: (والصلوة) هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة <sup>(٢)</sup> ، وإذا اسند الى

الله <sup>(٣)</sup> تعالى تجرد عن معنى الطلب ، ويراد به الرحمة مجازاً .

قوله: (على من ارسله) ثم يصرح باسمه <sup>(٤)</sup> تعظيماً، واجلا لاوتنبيهاً على

← وأما أقرية الثاني (التعلق برفيق) من حيث المعنى فقل فيه وجوه أوجهها ان التعلق يجعل يستلزم كون اللام للانتفاع فيكون المعنى الحمد لله الذي جعل التوفيق خير رفيق لنعنا وهذا سوء أدب منا الى ساحة الربوبية بأن نهتم بنفعنا عند من هو أعطف بنا وأعرف بنفعنا منا وان حسن ذلك ان كان من جانبه جلت عظمته كقوله تعالى وجعل لكم الارض فراشاً .

بخلاف ما اذا كان متعلقاً برفيق فان اللام حينئذ للاختصاص وهو معنى صحيح لان توفيق الله سبحانه خاص بنا أى بالمؤمنين دون الكافرين .

(١) كمن يأمر ابنه بتعلم الكتابة ثم يهيس له المعلم والقلم واللوح فهذه هى الاسباب الموجهة الى المطلوب الخير أى الكتابة فأمرنا الله سبحانه بعبادته ويسر لنا بلطفه العميم أسبابها من ارسال الرسل وانزال الكتب وتقديم هداة معصومين وغير ذلك .

(٢) وفيه أولاً ان الصلاة ذات الركعة صلاة مع ان الدعاء الموجود فيها ليس ركناً فيها فنصح بدونه وتصدق عليها الصلاة من غير تحوز وثانياً ان عرف اللغة لا يرى فرقاً بين الصلاة من الله ومن غيره لتكون مجازاً فى الله وحقيقة فى غيره بل يراها على نسق واحد وثالثاً لا يقال لمن صلى على النبي صلى الله عليه وآله انه يطلب الرحمة له نعم قد يتفق اتحادهما مصداقاً كالصلاة على الميت .

فالصحيح أن يقال ان الصلوة نوع تعظيم من المصلى الى المصلى عليه ويتخلص من التجوز المخالف للاصل أيضاً .

(٣) أسند الى الله : كقولنا صلى الله عليه .

(٤) أى لم يقل على محمد صلى الله عليه وآله لامرئين أحدهما التعظيم والاجلال ←

انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه ، واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية <sup>(١)</sup> مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلًا <sup>(٢)</sup> فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين ، وكتاب <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( هدى ) اما مفعول له لقوله ارسله وحينئذ يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعقل به <sup>(٤)</sup> ، أو حال عن الفاعل بل عن المفعول به <sup>(٥)</sup> وحينئذ <sup>(٦)</sup> فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال اطلق <sup>(٧)</sup> على ذى الحال ،

← احضرته بعدم التصريح باسمه كما ان دلالة الكنية على التعظيم لذلك أى لعدم التصريح والثانى التنبه على انه صلى الله لكماله فى الصفة المذكورة أى الرسالة لا يتبادر الذهن عند ذكر هذه الصفة الا اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه .

(١) لان الرسول لا يكون الا معصوماً منتخِباً من أكمل الناس فيلزم أن يكون متصفاً بجميع الاوصاف الكمالية .

(٢) والرسول على ما روى هم ثلاثمائة وثلاثة عشر .

(٣) فالنبي أعم منه لشمواه لمن يبلغ شريعة الرسول قبله أيضاً .

(٤) وهو أرسله وذلك لاشتراط اتحاد فاعل المفعول له مع فاعل عامله كما هو

مقرر فى النحو .

(٥) فالمعنى على الاول أرسله الله حالكون الله هادياً وعلى الثانى أرسل الله الرسول

حالكون الرسول هادياً والثانى أنسب بقريته قوله بالاهتداء حقيق ونورا به الاقتداء يليق لان المراد بهما الرسول كما لا يخفى ولذا عطفه ببل الدالة على الترقى .

(٦) يعنى على الحاللية فهدى مؤول بها وذلك للزوم أن يكون الحال متحداً مع

ذى الحال ولا يمكن اتحاد اسم الذات مع اسم المعنى ولذلك اشترط فى محله أن يكون الحال مشتقاً أو مؤولا بالمشتق وعلى هذا فالمجاز يكون فى الكلمة أى فى كلمة هدى لانه استعمل بدل هاد مجازاً .

(٧) يعنى اريد بهدى ذات الله سبحانه أو الرسول مبالغة فى هدايتهما يعنى ان الله ←



## ونوراً به الاقتداء يلىق

مبالغة نحو زيد عدل .

قوله : ( هو بالاهتداء حقيق ) مصدر مبني للمفعول أى بأن يهتدى به ،  
والجملة صفة لقوله : ( هدى ) أو يكونان <sup>(١)</sup> حالين مترادفين ، أو متداخلين ،  
ويحتمل الاستيناف <sup>(٢)</sup> ايضاً ، وقس على هذا قوله : ( نوراً ) مع الجملة التالية  
له <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( به ) متعلق بالاقتداء <sup>(٤)</sup> ، لا يلىق ، فان اقتدائنا به انما يلىق بنا لابه ،  
فانه كمال لنا لاله ، وحيثئذ تقديم الظرف <sup>(٥)</sup> لتصد الحصر ، والاشارة الى ان

— أو رسوله لفرط هادويتهما فكانهما نفس الهداية فيكون مجازاً فى الاسناد يعنى ان الهدى  
استعمل فى معناه الحقيقى لكنه أسند الى الذات مجازاً .

(١) أى يكون هدى وهو بالاهتداء حقيق حالين من فاعل أرسله أو مفعوله فهما  
مترادفان أى حال بعد حال لئذى حال واحد أو متداخلين بأن يكون هدى حالاً لاحد  
الضميرين المذكورين وجملة هو بالاهتداء حقيق حالاً من الضمير المستتر فى هدى .  
(٢) فلا تكون حالاً بل جملة مستقلة .

(٣) فتطرق فيه الوجوه المحتملة فى هدى وهو بالاهتداء حقيق فيحتمل أن يكون  
نوراً مفعولاً له لارسله وان يكون حالاً لاحد الضميرين فى أرسله فيكون مؤولاً بمنوراً أو  
من باب المبالغة وان يكون الاقتداء مصدرأً مبنيًا للمفعول أى بأن يقتدى به وتكون الجملة  
صفة لنوراً ويحتمل أن يكون نوراً وبه الاقتداء يلىق حالين مترادفين أو متداخلين أو تكون  
الجملة مستأنفة .

(٤) فيكون المعنى ان الرسول نور يلىق بنا ان نقتدى به أى نستحق أن نشرف  
بالاقتداء به وأما على فرض تعلقه بيباق فيكون المعنى انه نور يلىق به ويستحق أن يشرف  
باقتدائنا به ومن الواضح ان الاقتداء به شرف وكمال لنا لا له .

(٥) قد ثبت فى محله ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما فى اياك نعبد—

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق  
وصعدوا معارج الحق بالتحقيق

ملته ناسخة لملل سائر الانبياء .

واما الاقتداء بالائمة <sup>(١)</sup> عليهم السلام ، فيقال انه اقتداء به حقيقة ، أو يقال الحصر

اضافي بالنسبة الى ساير الانبياء .

قوله: ( وعلى آله ) اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ، خص استعماله

في الاشراف <sup>(٢)</sup> ، والاهل اعم منه <sup>(٣)</sup> ، وآل النبي صلى الله عليه وآله عترته المعصومون عليهم السلام

قوله: ( و أصحابه ) هم المؤمنون الذين ادر كوا صحبة النبي صلى الله عليه وآله مع

الايمان <sup>(٤)</sup> .

قوله: ( مناهج ) جمع منهج ، وهو الطريق الواضح .

← وعلى هذا فتقديم به على متعلقه وهو الاقتداء يفيد حصر الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله فليصح الاقتداء بغيره أى بشريعة غيره من الانبياء كشريعة موسى وعيسى فينتج هذا الحصر ان شريعته ناسخة للشرايع .

(١) هذا دفع توهم وهو انه اذا كان الاقتداء منحصرأ فى رسول الله فلا يجوز

الاقتداء بالائمة عليهم السلام أيضاً فدفح ذلك بأمرين أحدهما ان الاقتداء بالائمة اقتداء بالرسول حقيقة لانهم أوصيائه وهم يبلغون شريعته فالاقْتداء بهم لاينافى حصر الاقتداء فى الرسول ثانيهما ان الحصر أضافى أى ان الاقتداء منحصر به بالنسبة الى سائر الانبياء لا مطلقاً فلايشمل الاقتداء بالائمة لعدم كونه حقيقياً .

(٢) وهو ذوو الشأن والعظمة فى العلم والدين والعقل أو المال والجاه .

(٣) لصدق الاهل على المال والعيال عموماً .

(٤) فالقيد الاول يخرج المؤمنين الذين لم يدر كوا صحبته والثانى الكفار والمنافقين

الذين أدر كواها بغير ايمان به وبدينه .

قوله : ( الصدق ) الخبر والاعتقاد <sup>(١)</sup> اذا طابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له ، فان المفاعلة <sup>(٢)</sup> من الطرفين ، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقاً ، ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً <sup>(٣)</sup> ، وقد يطلق الصدق ، والحق على نفس المطابقية والمطابقية ايضاً <sup>(٤)</sup> .

(١) اعلم ان لحصول شىء لشيء وجودات ثلاثة الوجود الخارجى والذهنى والدلالى مثلاً اذا قام زيد فقد حصل القيام لزيد خارجاً سواء علمت به أو لم تعلم فهذا وجوده الخارجى ولما علمت بهذا القيام فقد حصل وجوده الذهنى ولما أخبرت به لاحد بلفظ أو باشارة فهو وجوده الدلالى .

وكما يحصل التطابق بين الدال والمدلول أى بين الخبر والواقع الخارجى فكذا بين الوجود الذهنى أى الاعتقاد والخارج فقد يحصل التطابق وقد لا يحصل فلهذا ذكر الاعتقاد بعد الخبر .

(٢) يعنى اذا قلنا طابق هذا ذاك لزم أن يطابق ذلك مع هذا أيضاً كما ان قولنا ضارب زيد عمرواً يدل على صدور الضرب من كليهما وان كان أحدهما فى اللفظ فاعلا والاخر مفعولاً .

وهذا المعنى (كون الفعل من الطرفين) كما يستفاد من هيئة طابق (أى كونه من باب الفاعلة) فكذا يستفاد من مادته أى (طبق) فانه مثل شرك يدل على وقوع الفعل من اثنين وان لم يقع فى باب المفاعلة .

(٣) فالفرق بين الصدق والحق اعتبارى فقط وهذا كاف لعدم وقوع التكرار فى كلام المصنف .

(٤) يعنى مضافاً الى معانها السابق وهو الخبر المطابق بالكسر ( للصدق ) والخبر المطابق بالفتح ( للحق ) لهما معنى آخر ايضاً وهو نفس المطابقية بالكسر ( للصدق ) ونفس المطابقية بالفتح ( للحق ) وفرق بين مطابقية الشىء والشىء المطابق فان الاول وصف الذات والثانى هو الذات المتصف والاولى (المطابقية) تعم تطابق كل شىء مع مطابقه لخصوص الخبر بخلاف الثانى (الخبر المطابق) لاختصاصه بالخبر فقط فاذا طابق حجر مجهول الوزن مع حجر معلوم الوزن فقد حصل المطابقية فمطابقية (بالكسر) ←

## وبعد فهذا

قوله : (بالتصديق) متعلق بقوله : (سعدوا) أي بسبب التصديق ، والايمان بما جاء به النبي ﷺ .

قوله : (وصعدوا معارج الحق) يعني بلغوا أقصى مراتب الحق، فان الصعود على جميع مراتبه <sup>(١)</sup> يستلزم ذلك <sup>(٢)</sup> .

قوله : (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر ، <sup>(٣)</sup> أو مستقر خبر لمبتداء محذوف ، أي هذا الحكم متلبس <sup>(٤)</sup> بالتحقيق أي متحقق .

## في تعريف هذا الكتاب ، وعلل تأليفه

قوله : (وبعد) هومن الغايات <sup>(٥)</sup> . ولها <sup>(٦)</sup> حالات ثلث ، فانها اما ان يذكر

← الحجر المجهول صدق ومطابقيته (بالفتح) حق .

وهذا المعنى للصدق والحق لم يؤخذ الخبر فيه فلا يلزم الدور وهذا الدور يأتي ذكره في تعريف القصية فلاحاجة الى ذكره هنا مفصلا .

(١) كما هو مقتضى الجمع المنصاف (معارج الحق) فانه يفيد العموم والاستغراق .

(٢) وذلك واضح فان من جملة المعرج الاخير أي الدرجة الاخيرة ومن صعد

الدرجة الاخيرة فقد بلغ الاقصى .

(٣) أي مثل ما مر في قوله بالتصديق وقلنا انه متعلق بصعدوا .

(٤) وهو عام مثل الوجود والثبوت ينطبق على كل فعل .

(٥) الغايات هي الظروف التي تدل على حد الشيء كقبل وبعد فوق وتحت وعل .

(٦) أي لبعده .

معها المضاف اليه ، اولا ، وعلى الثاني، فاما ان يكون نسبياً منسياً<sup>(١)</sup> اومنوياً، فهي على الاولين<sup>(٢)</sup> معربة ، وعلى الثالث مبنية على الضم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فهذا) هذا الفاء<sup>(٤)</sup> اما على توهم اما، او على تقديرها في نظم الكلام وهذا اشارة الى المرتب المحاضر<sup>(٥)</sup> في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالفاظ مخصوصة ، اوتلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان<sup>(٦)</sup> وضع الديباجة قبل التصنيف ، او بعده اذ لاوجود للالفاظ المرتبة ولا

(١) أى غير منوى للمتكلم .

(٢) أى على تقدير ذكر المضاف اليه وتقد يرعدم الذكر مع عدم النية والثالث هو عدم الذكر مع النية وما نحن فيه من القسم الثالث أى نية المضاف اليه لان التقدير (وبعد ما ذكر من الحمد وغيره) .

(٣) وبنائنا للشبه الافتقارى كما ذكر فى النحو .

(٤) الفاء لا تكون عاطفة لعدم وجود معطوف عليها فى الكلام فلا بد من أن يكون جوابا للشرط فيقتضى فرض أداة من أدوات الشرط والمناسب فى المقام هو أما لاستعماله غالباً مع بعد فيقال أما بعد والتقدير أما بعد فهذا ليصح جوابية الفاء للشرط .

(٥) أى المطالب المدرجة فى هذا الكتاب ولا بد للمشار اليه من وجود أما خارجاً أو ذهنياً والاول غير ممكن هنا لعدم وجود للالفاظ ولا للمعاني خارجاً أما الالفاظ فلعدم ثبات وبقاء لينا ليسكن الاشارة اليه كما حساً بل توجد وتعدم وإنما المعاني فتكون المنطق قواعد كلية عقلية لاموطن لينا الا العقل وليست معاني شخصية لتكون لها وجود فى الخارج .

ولا يصح أن تكون المقوش أى المحطوط الموجودة مشاراً اليها بقوله (هذا غاية تزيين الكلام ومعلوم ان الخط ليس بكلام اذ الكلام أما اللفظ الدال على المعنى أو المعنى المدلول باللفظ ولا ثالث لهما .

فلا مناص من أن يكون المشار اليه هى المعاني أو الالفاظ بوجودهما الذهنى .

(٦) اشارة الى دفع ما توهم فى المقام وهو ان الديباجة الموجودة التى ←



## غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام

للمعاني فى الخارج .

فان كانت الاشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي<sup>(١)</sup>، وان كانت الى المعاني، فالمراد به الكلام النفسى<sup>(٢)</sup>، اى المعنوى الذى يدل عليه الكلام اللفظي .

قوله: (غاية تهذيب الكلام) حملة<sup>(٣)</sup> على هذا اما على المبالغة نحو: زيد

← من جملة ما قوله (هذا غاية ...) ان كانت مدونة قبل تصنيف الكتاب فيتم ما ذكرتم من ان (هذا) اشارة الى ما فى الذهن لعدم وجود المعاني وللالفاظ عند الاشارة وأما ان كانت اللباجة دونها المصنف بعد اتمام الكتاب فالشار اليه موجود حساً وهو الكتاب الحاضر وحاصل الجواب ان الموجود فى الخارج انما هو النقوش والخطوط لا الالفاظ ولا المعانى كما ذكر.

(١) يعنى ألفاظ الكلام حين تكلم المتكلم .

(٢) يعنى المعانى التى فى نفس المتكلم ويعبر عنها بألفاظ .

(٣) أى حمل (تهذيب) مع انه مصدر واسم معنى على (هذا) وهو اسم ذات لا يصح الا بار تكاب التجوز أما فى الاسناد نحو زيد عدل بأن يكون تهذيب مستعملاً فى معناه الحقيقى المصدرى وانما التجوز فى اسناده الى هذا بادعاء ان هذا الكتاب من شدة تهذيبه وخلوصه من الحشو فكانه نفس التهذيب كالادعاء فى قولنا زيد عدل انه من فرط عدالتد فكانه نفس العدل وأما فى الحذف أى حذف الخبر وهو مهذب فالاسناد حقيقىة لاسناد اسم الذات وهو اسم المفعول الى الذات وهو هذا وانما التجوز فى الحذف لان الحذف خلاف الحقيقة والحقيقة هو الذكر .

بقى شىء وهو ان الخبر بحسب الظاهر هو غاية لاتهذيب فلماذا يبحث عن تهذيب مع انه المضاف اليه للخبر فأقول ان كلمة غاية من الكلمات التى تقوم مقام المضاف اليه فى الاعراب مثل غير فاعرابه فى الاصل اعراب للمضاف اليه ففى قولنا أدبته غاية الادب يكون المفعول المطلق هو الادب حقيقة وانما استناب عنه غاية فى النصب .

## وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام

عدل ، اوبناء على ان التقدير هذا الكلام مهذب غاية التهذيب ، فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق <sup>(١)</sup> مقامه ، واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف .  
قوله: (فى تحرير المنطق والكلام) ولم يقل في بيانها لما في لفظ التحرير <sup>(٢)</sup> من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد ، والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر ، والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على نهج قانون الاسلام <sup>(٣)</sup> .

قوله: (وتقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب ، اى هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع ، والافهام ، والحمل <sup>(٤)</sup> اما على طريقة المبالغة او التقدير هذا الكلام مقرب غاية التقريب <sup>(٥)</sup> .

قوله: (من تقرير عقايد الاسلام بيان <sup>(٦)</sup> للمرام ، والاضافة في عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات <sup>(٧)</sup> وان كان عبارة عن مجموع

(١) هو تهذيب حقيقة وغاية نيابة .

(٢) فان التحرير هو البيان الخالى من الحشو والزوائد .

(٣) وأما الحكمة فانها وان كانت باحثة عن اثبات المبدء والمعادل لكنها تعم الاديان السماوية كلها لكونها محضة بالدلة العقلية المحضة ولا يستدل فيها بأية أو رواية اسلامية .

(٤) أى حمل تقريب على هذا .

(٥) فالاول هو التجوز فى الاسناد والثانى التجوز فى الحذف كما مر فى

تهذيب .

(٦) يعنى ان كلمة من بيانية أى المرام الذى هو تقرير عقائد الاسلام .

(٧) فيكون الاسلام متحدًا مع العقائد كاتحاد الفضة مع الخاتم فى خاتم فضة .

## جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام

الاقرار باللسان ، والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان ، فالاضافة لامية<sup>(١)</sup>.

قوله : (جعلته تبصرة) اي مبصراً ، ويحمل التجوز في الاسناد<sup>(٢)</sup> وكذا قوله : (تذكرة)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، او تفهيمه للغير<sup>(٤)</sup> والاول للمتعلم ، والثاني للمعلم .

قوله : (من ذوى الافهام) بفتح الهمزة ، جمع الفهم والظرف<sup>(٥)</sup> اما في

(١) للزوم المعاييرة بين المضاف والمصاف اليه فى اللامية والمغايرة على القول الاخير وهو كون الاسلام عبارة عن الاقرار باللسان واسحه لان الاعتقاد امر قلبى والاسلام على هذا القول لسانى ظاهرى وأما على القول الاول أى مجموع الاقرار . فلكون المصاف أى العقائد جزءاً من المضاف اليه لان من أجزاءه التصديق بالجان وهو الاعتقاد والجزء بما هو جزء مغاير مع الكل بما هو كل .

(٢) أى اسناد تبصرة الى الضمير العائب فى جعلته لكونها فى الاصل مبتدء وخبراً قبل دخول الناسخ (جعل) عليهما والمراد من التجوز فى الاسناد أن تكون تبصرة بمعناها المصدرى واسنادها الى الذات بادعاء ان هذا الكتاب من شدة مبصريته فكانه نفس التبصرة وأما على تقديرها بمبصر فهو مجاز فى الكلمة .

(٣) فأما انها مؤولة بمذكرة على المجاز فى الكلمة أو انها باقية على مصدريتها والتجوز فى الاسناد .

(٤) ففاعل المصدر ومنعولته كلاهما محذوف أحدهما الغير والاخر الضمير العائب العائد الى المرصول (س حاول) .

(٥) أى الجار والمجرور (من ذوى الافهام) وسلى فرض كونه حالاً فهو مستقر ومتعلق بالمحذوف أى يشاكر من أراد حال كونه قائماً من ذوى الافهام .

وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من ذوى الافهام سيما الولد الاعز الحفى  
الحرى بالاكرام سعى حبيب الله عليه التحية والسلام لزال له من  
التوفيق قوام

موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين<sup>(١)</sup> معنى الاخذ او التعلم  
(اى) يتذكر آخذاً<sup>(٢)</sup> او متعلماً من ذوى الافهام وهذا ايضاً يحتمل الوجهين<sup>(٣)</sup>.  
قوله : (سيما) السى بمعنى الممثل يقال هماسيان اى مثلان ، واصل سيما  
لاسيما حذف لافى اللفظ لكنه مراد ومازايده او موصولة او موصوفة<sup>(٤)</sup> هذا  
اصلها ثم استعمل بمعنى خصوصاً وفيما بعده ثلثة اوجه<sup>(٥)</sup>.

قوله : (الحفى) الشفيق .

قوله : (الحرى) اللائق .

قوله : (قوام) اى مايقوم به امره<sup>(٦)</sup>.

(١) لان تذكر بدون التضمن لايناسب تعديته بمن اذ لامعنى للتذكر من الاشخاص  
بل لمناسب هو الاحتمال . م أو التعلم منهم .

(٢) ... أخذ

(٣) وعلى تقدير كون الطرف حالاً يكون فاعل يذكر معلماً أى يتذكر من هذا  
الكتاب حال كونه من ذوى الافهام وهو ذو فهم وعلم بعيد غيره وعلى تقدير تعلقه بيتذكر  
فهو للمتعلم لان المعنى انه يأخذ ويتعلم من ذوى الافهام .

(٤) وعلى الاخيرين فما بعده صلة أو صلة لما .

(٥) الرفع ليكون خير المبتدء محذوف تقديره هو الولد والنصب على الاستثناء  
والجر على اضافة شيء اليه ولا يضر فصل (ما) بين المضاف والمضاف اليه لكونها زائدة.

(٦) فالمعنى أرجوا أن يقرم التوفيق بأمره دائماً .

## ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام . القسم الاول فى المنطق

قوله : (التأييد) اي التقوية من الايد بمعنى القوة .

قوله : (عصام) اي ما يحفظ به امره من الزلل .

قوله : (وعلى الله) قدم الظرف<sup>(١)</sup> هيئنا لقصد الحصر ، وفي قوله : (به) لرعاية السجع ايضاً<sup>(٢)</sup> .

قوله : (التوكل) هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق .

قوله : (الاعتصام) هو التثبيت والتمسك .

### فى رسم المنطق ، وبيان الحاجة اليه

قوله : (القسم الاول) لما علم<sup>(٣)</sup> ضمناً من قوله : (فى تحرير المنطق

(١) أى قدم على الله على متعلقه (التوكل) لقصد الحصر يعنى التوكل منحصر فى الله سبحانه لاينبغى أن يتوكل على غيره .

(٢) يعنى فى تقديم به على الاعتصام فائدتان الحصر ورعاية السجع وهو توافق اعتصام مع عصام ولو قال الاعتصام به لقات السجع والحصر .

(٣) هذا دفع دخل عن المصنف وهو ان الالف واللام الداخلى على القسم لايناسب هنا الا أن يكون للعهد الذكرى مع ان المصنف لم يذكر سابقاً قسماً أى لم يقل هذا الكتاب على قسمين ليكون معهوداً .

دفع بأن الذكر لايجب أن يكون صريحاً بل الذكر الضمنى بقوله (فى تحرير المنطق والكلام) كاف فى تعريف القسم بالعهد وان لم يذكر كلمة القسم صريحاً .



والكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً وهذا بخلاف المقدمة فانها لم 'يعلم وجودها سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال مقدمة .

قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الالمسائل المنطقية فما توجيه الظرفية<sup>(١)</sup> قلت : يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه اخر .

والنفصيل ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من الاثنين<sup>(٢)</sup> او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد معان خمسة اما الملكة<sup>(٣)</sup> أو العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة<sup>(٤)</sup> او نفس المسائل<sup>(٥)</sup> جميعاً او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالاً يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً<sup>(٦)</sup>.

(١) يعنى انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف وهو باطل فانه لا يصح أن يقال هذا الشيء في هذا الشيء نفسه فلا بد من توجيه لبيان التباين بين القسم الاول والمنطق لتصح الظرفية .

(٢) وهى ثلاث صور الاول الالفاظ والمعانى الثانى الالفاظ والنقوش الثالث المعانى والنقوش .

(٣) الملكة هى صفة التسلط على القواعد صفة ثابتة لا تزول .

(٤) أى العصمة عن الخطاء فى النظر كما يأتى فى بيان فائدة المنطق .

(٥) من دون النظر الى العلم بها .

(٦) فان كان المراد من المنطق الملكة فالمناسب هو الحصول سواء كان المراد

من القسم الاول الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من اثنين أو ثلاثة وذلك لان ←

## (مقدمة) العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق

قوله : (مقدمة) اي هذه مقدمة يتبين فيها امور ثلاثة : رسم المنطق<sup>(١)</sup> وبيان

← الملكة أمر يحصل بنفسه بعد تحصيل العلم ومزاوته فيقال القسم الاول في حصول ملكة المنطق .

وان كان المراد من المنطق العلم سواء كان العلم بجميع المسائل أو البعض فالمناسب هو التحصيل لان العلم أمر اكسابي وتحصيلي فيقال القسم الاول في تحصيل علم المنطق . وان كان المراد من المنطق المسائل سواء كان جميعها أو القدر المعتمد به فالمناسب هو البيان كما هو واضح فيقال القسم الاول في بيان المسائل المنطقية .

القسم الاول	حصول	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل
ملكه	حصول	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل
علم بجميع مسائل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل
علم بقدر معتد به	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل	تحصيل
فصل المسائل جميعاً	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان
فصل قدر معتد به	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان

(١) أي تعريفه بالرسم لا بالحد وسيأتي بيان الرسم والحد في مطاوي الكتاب فلا حاجة الى ذكره هنا وتعريفه كما سيأتي : (انه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر) .

الحاجة اليه وموضوعه<sup>(١)</sup>.

وهي مأخوذة من مقدمة الجيش، والمراد منها<sup>(٢)</sup> هي هنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام<sup>(٣)</sup> قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه<sup>(٤)</sup> وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب<sup>(٥)</sup> يستدعى جوازها في المقدمة التي هي جزئه لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب شيئاً .

قوله : (العلم) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والمصنف لم يتعرض بتعريفه<sup>(٦)</sup> اما لكفاية التصور بوجه ما في<sup>(٧)</sup> مقام التقسيم واما لان تعريف العلم<sup>(٨)</sup> مشهور مستفيض واما لان العلم بديهى التصور<sup>(٩)</sup> على ما قيل<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهو المعلوم التصورى والتصديقى .

(٢) مراده ان المقدمة جزء من الكتاب أى القسم الاول فكلما ذكر فى المراد من

القسم الاول يأتى فى المقدمة لانها جزئه .

(٣) أى طائفة من الالفاظ من جملة ألفاظ الكتاب وعباراته .

(٤) أى نفع هذه الطائفة من الكلام فى المقصود .

(٥) كالتقوش أو المركب من اثنين أو الثلاثة .

(٦) مع انه فى مقام تقسيم العلم فكان ينبغى أن يعرفه ثم يقسمه .

(٧) أى بالاجمال وهو ما يقابل الجهل وهو حاصل لكل أحد فلاحاجة الى ذكره .

(٨) وهو (الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل) فاذا كان مشهوراً فبيانه توضيح

الموضح .

(٩) وبدايته أما لانه من الكيفيات الوجدانية كالجوع والعطش بحيث اذا سئل

كل فرد حتى الاطفال انك تعلم الشيء الفلانى فيقول لا أو نعم بلا تأمل .

وأما لاستزامه الدور وذلك لان معرفة كل شىء متوقف على العلم فاذا احتاج العلم

الى التعريف بلزم توقفه على نفسه .

(١٠) عن الفخر الرازى .

قوله : (ان كان اذعاناً ) اى اعتقاداً بالنسبة الخبرية <sup>(١)</sup> الثبوتية كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم .

فقد اختار المصنف <sup>(٢)</sup> مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين <sup>(٣)</sup> كما - زعمه الامام الرازي .

واختار مذهب القدماء <sup>(٤)</sup> ايضاً حيث جعل متعلق الاذعان والحكم الذي

(١) انك قد تطلع على خبر كاطلاعتك بأن فلاناً قدم من السفر أو ان فلاناً مات فهذا العلم تصديق وقد يتعلق علمك بمفرد من المفردات كما اذا لم تكن تعرف الفيل فعرفته فذلك التصور ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه التسليم والقبول والادراك على هذا الوجه يسمى حكماً .

(٢) اختلفوا في ان التصديق هل هو بسيط أم مركب فذهب الرازي الى انه مركب من أربعة أجزاء تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما والرابع الاذعان والحكم وذهب الحكماء الى انه بسيط وهو الاذعان بالنسبة فقط وأما التصورات الثلاث فهي شرائط للتصديق لاجزاء له .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

(٣) أصل مذهب الرازي كما ذكر، هو ترييع الاجزاء ولم يذكر المصنف هنا الا ثلاثة والظاهر رعاية الاختصار .

(٤) اختلفوا في أجزاء القضية انها ثلاثة أو أربعة فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ثبوتاً أو سلباً والمتأخرون الى انها أربعة هي الثلاثة المذكورة والرابع وقوع النسبة الاضافية (التقييدية) أو لا وقوعها والمراد منها اضافة المحمول بعد تأويله بالمصدر الى الموضوع فقضية زيد قائم أجزائها الاربعة هي زيد وقائم والنسبة الخبرية بينهما والرابع وقوع قيام زيد وفي زيد ليس بقائم رابعها عدم قيام زيد والمصنف اختار مذهب القدماء وهو تثليث القضية .

(٥) بفتح اللام يعنى ان الدليل على ان المصنف اختار مذهب القدماء هو قوله اذعاناً ←

## والافتصور ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب

هو الجزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لوقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لوقوعها .

وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا .  
 قوله : (والافتصور) سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد والامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو وبكراومع نسبة غير تامة اي التي لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في صور التخيل<sup>(١)</sup> والشك والوهم<sup>(٢)</sup> .  
 قوله : (ويقتسمان) الاقسام بمعنى القسمة<sup>(٣)</sup> على مافي الاساس<sup>(٤)</sup> اي يقسم<sup>(٥)</sup> التصور والتصديق كلا من وصفى الضرورة اي الحصول بلا نظر

← للنسبة فعاق الازعان بالنسبة وربطه بها والاذعان يتعاق دائماً بالجزء الاخير فيكشف ذلك عن ان مذهبه هو التثليث ولو كان مذهبه التربيع لقال اذعاناً بوقوع النسبة التقييدية .

وذكر الحكم بعد الازعان للتأكيد لانهما مترادفان .

(١) التخيل حصول صورة شيء لأساس له في النفس يوجب انبساط الروح أو

انباضها .

(٢) فبقى القطع والظن والادراك بهما اذعاني .

(٣) دفع توهم وهو ان الاقسام من باب الافتعال وهو لازم والمصنف استعمله

متعبداً الى الضرورة (بلا واسطة) فأجاب بأن الاقسام هنا بمعنى القسمة من الثلاثي المجرد فجاز أن يتعدى بنفسه .

(٤) أي أساس اللغة (كتاب في اللغة) .

(٥) أصل مراد المصنف ان التصور والتصديق ينقسمان الى قسمين التصور والتصديق

الضروري والتصور والتصديق النظرى ولكن ظاهر عبارته ان التصور والتصديق يقتسمان ←

## بالنظر وهو ملاحظة المعقول

والاكتساب اى الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من الاكتساب فيصير كسبياً وكذا الحال في التصديق .

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو انقسام الضرورة والاكتساب (١) ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضرورى والاكتسابى ضمناً وكناية (٢) وهي ابلغ واحسن من التصريح .

قوله: (بالضرورة) اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تجشم (٣) الاستدلال كما ارتكبه القوم .

وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك (٤) والجن .

← الضرورة والنظر والنتيجة واحدة فانهما اذا قسما الضرورة والنظر بينهما أخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من النظر فيصير نظرياً وكذا التصديق فيصير تصديقاً ضرورياً وتصديقاً نظرياً فانقسما الى الصورى النظرى .

وهذا كتقسيم الاسم والفعل الى المعرب والمبنى فكما يصح أن نقول ينقسمان الى المعرب والمبنى كذا يصح أن يقال هما يقسمان المعرب والمبنى .

(١) لانهما فى عبارة المصنف مفعولان ليقسمان الذى هو بمعنى يقسمان فهما مقسومان ومقسمان .

(٢) وذلك للملازمة بين الامرين كما شرح فى كلام المحشى آنفاً .

(٣) التجشم هو التكلف .

(٤) قالوا ان الملك جسم نورى علوى يتشكل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير

والجن جسم نارى سفلى يتشكل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير والروح جوهر مجرد يتعلق بالبدن كتعلق ماء الورد بالورد .

## لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ

وكذا من التصديقات ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة ، ومنها ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والصانع موجود .

قوله : (وهو ملاحظة المعقول) اى النظر توجهه النفس <sup>(١)</sup> نحو الامر المعقول اى المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفي العدول <sup>(٢)</sup> عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد :

منها : التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف .

ومنها : التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً <sup>(٣)</sup> .

(١) أى قصد الانسان نحو الامر الموجود فى عقله الحاصل عنده ليصل بسببه الى المجهول .

(٢) يعنى لم يقل المصنف ملاحظة المعلوم بل قال ملاحظة المعقول لفوائد منها ان المعلوم لفظ مشترك لان العلم كما يطلق على اليقين فقد يطلق على الظن والجهل المركب أيضاً أو كما يطلق على الصورة الحاصلة من الشيء فى العقل كذا يطلق على حصول صورة الشيء فى العقل فتحرز عن استعمال اللفظ المشترك فى مقام التعريف .  
ومنما ان المعلوم قد يكون جزئياً والجزئى لا يصلح أن يقع فى طريق الاستدلال فملاحظة المعلوم اذا كان جزئياً لا يحصل جزئياً .

بخلاف المعقول فان المعقول لا يكون الاكلياً .

(٣) المراد من هذه العبارة ان الجزئى لا يصلح أن يكون كاشفاً ودليلاً ولا أن يكون مكشوفاً ومدلولاً للدليل قيل لان الجزئى أما أن يكون محسوساً بالحواس الظاهرى التى هى الباصرة والشامة والذائقة واللامسة والسامعة أو الحواس الباطنى التى هى الحس المشترك والخيال والوهم والمتصرف والحافظة فلا يحصل من ترتيب المحسوسات المتعددة

ومنها : رعاية السجع <sup>(١)</sup>.

قوله: (قانون) هو لفظ يوناني او لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر الكتابة <sup>(٢)</sup> وفي الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة : كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل. قوله: (وقد يقع فيه الخطاء) بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي الى تقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ حيثند لامحالة والالزم اجتماع التقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطاء في الفكر وهو المنطق .

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصمة عن الخطاء في الفكر بثلاث

مقدمات :

احساس جزئي ولا ادراك كلي وأما الثاني فلانه لو كان مكتسباً لا يخلو أما أن يكون مكتسباً بالجزئي أو بالكلى .

الاول باطل لمامر ان الجزئي لا يكون كاسباً وكذلك الثاني لان ضم كلي الى كلي آخر لا يفيد الجزئية واذا لم تكن الجزئيات كاسبة ولا مكتسبة فلا يجرى فيها الفكر. لا يقال ان المحسوسات الجزئية تكتسب وتتكشف بالحواس الجزئية وربما تعرف طعماً بذائقتك أو تعرف شخصاً بياصرتك وكذا سائر الحواس فالحس الجزئي كشف عن المحسوس الجزئي .

فانه يقال ان هذا النوع من الكشف يعد من الكشف الضروري ومرادهم من الكاشفية والمكشوفية ما كان بأعمال الفكر والنظر على الاصول العقلية والقواعد المدونة كما هو واضح للمتدبر .

(١) ليطلق كلمة (المجهول) الواقع بعده .

(٢) المسطر هو اللوح المنصوب عليه خيوط يوضع عليه القرطاس ويمسح عليه

لتثبت في القرطاس نقش الخيوط فيصون الخط عن الاعوجاج في سطوره .



فاحتيج الى قانون تعصم مراعاتها عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم

المقدمة الاولى : ان العلم اما تصور واما تصديق .

المقدمة الثانية : ان كلامهما اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر .

المقدمة الثالثة : ان النظر قد يقع فيه الخطاء .

فهذه المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطاء في الفكر

الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضاً بانه : قانون

تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر .

فهي هنا علم امر ان <sup>(١)</sup> من الامور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها وبقي

الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا فاشار اليه بقوله

(وموضوعه) الى آخره .

## موضوع المنطق

قوله : (وموضوعه) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه <sup>(٢)</sup> الذاتية

(١) تعريف المنطق وبيان الحاجة اليه .

(٢) مثلاً موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام فيبحث في النحو دائماً عن عوارضهما

من بناء واعراب أو تقديم أو تأخير وغير ذلك وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين فيبحث فيه عن وجوب فعل من أفعاله أو حرمة أو غير ذلك .

وموضوع المنطق هو المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي فيبحث في المنطق عن

عوارض الاول من كونه نوعاً أو جنساً كلياً أو جزئياً وغير ذلك وعن عوارض الثاني (المعلوم التصديقي) من كبرويته وصغرويته أو كون القضية حملية أو شرطية وغير ذلك .

## التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفاً أو مطلوب تصديقي فيسمى حجة

والعرض الذاتى ما يعرض الشيء <sup>(١)</sup> اما اولاً وبالذات <sup>(٢)</sup> كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم <sup>(٣)</sup>.  
قوله: (المعلوم التصورى) اعلم <sup>(٤)</sup> ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة.

(١) العرض علمى قسمن ذاتى وغريبة لان العرض قد يكون سبب عروضه نفس المعروض يعنى ان الشيء قد يقتضى ذاتاً أن يعرضه عارض كالتعجب للانسان فان انسانية الانسان تقتضى أن يكون متعجباً وكذا اذا كان سبب العروض أمراً مساوياً للمعروض كالضحك للانسان فان عروضه للانسان بسبب التعجب و التعجب مساو للانسان لان كل انسان متعجب وكل متعجب انسان فهذا القسم من العرض (العارض بذات المعروض أو العارض بأمر مساو للمعروض) عرض ذاتى .

وقد يكون سبب العروض أمراً أعم من المعروض أو أخص منه أو مبايناً له فهو عرض غريبة فالاعم كالتحيز (حلل الشى فى المكان) العارض للابيض (كالحجر الابيض) لكونه جسماً فالواسطة هى الجسمية والجسم أعم من الابيض المعروض .  
والاخص كالضحك العارض للحيوان لكونه انساناً فالواسطة وهو الانسان أخص من الحيوان المعروض .

والمباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار والنار مباين الماء .

(٢) أى باقتضاء ذات المعروض لا بسبب آخر.

(٣) يحتمل أن يكون اشارة الى ان المجازية هنا انما هو بالدقة العقلية لا بنظر العرف فان العرف يسرى ان الضاحك هو الانسان حقيقة من دون حاجة الى قرينة ولا يتبادر ذهنه الى ان الضاحك هو المتعجب كما لا يخفى .

(٤) مراده ان تقييد المصنف المعلوم التصورى وكذا المعلوم التصديقي بقوله من حيث

انه ... كان أمراً لازماً وذلك لانه ليس كل معلوم تصورى ولا كل معلوم تصديقي موضوعاً ←

اما المعرفة : فهو عبارة عن المعلوم التصورى ولكن لامطلقاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصورى كالحیوان الناطق الموصل الى تصور الانسان واما المعلوم التصورى الذي لا يوصل الى المجهول التصورى فلا يسمى معرفةً والمنطقى لا يبحث عنه كالأمر الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو .

واما الحججة : فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لامطلقاً ايضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلاً فليس بحججة والمنطقى لا ينظر فيه بل المنطقى يبحث عن المعرفة والحججة من حيث انها كيف ينبغي ان يترتباً <sup>(١)</sup> حتى يوصل (بوصلاً) الى المجهول.

قوله : (معرفة) لانه يعرف ويبين حال المجهول التصورى .

قوله : (حججة) لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم والحججة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب <sup>(٢)</sup> .

---

← المنطق بل ما كان موصلاً الى مجهول فان موضوع المنطق هو المعرفة والحججة ولا يكون الشيء معرفةً الا اذا كان موصلاً الى مجهول وكذا الحججة لا تتحقق الا اذا كانت كاشفة عن مجهول .

(١) كتقديم الجنس على الفصل في المعرفة وتقديم الصغرى على الكبرى في الحججة وهكذا .

(٢) يعنى ان الحججة في الحقيقة اسم للغلبة كما في اللغة فتسمية المعلوم التصديقي بالحججة من باب تسمية السبب (المعلوم التصديقي) باسم مسببه (الغلبة) لان المعلوم التصديقي سبب للغلبة .

(المقصد الاول) فى التصورات دلالة اللفظ على تمام ماوضع له

---

### الدلالات

قوله: (دلالة اللفظ) قد علمت ان نظر المنطقى بالذات انما هو فى المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني<sup>(١)</sup> لا الالفاظ الا انه كما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع فى صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة فى الشروع كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) وذلك لان مايعرف ماهية الانسان مثلا انما هو معنى الحيوان والناطق لا لفظهما ولولا ذلك لكان التعريف مفيداً بالنسبة الى من لايعرف معنى الحيوان والناطق . وكذا الحجة فان المثبت للنتيجة انما هو معنى الصغرى والكبرى لا ألفاظهما ولذا لم يمكن تفهيمهما بالاشارة لانتج النتيجة قطعاً بلا حاجة الى اللفظ .

(٢) أى لامن حيث كيفية مادة الكلمة أو من حيث الاعراب والبناء كما فى الصرف والنحو بل من حيث انه كيف يفيد المتكلم معانيها وكيف يستفيد السامع منها والافادة والاستفادة انما تحصلان بدلالة اللفظ فلذا يبدء المصنف بذكر الدلالة .

وذلك بان يبين معانى الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلى والجزئى والمتواطى والمشكك وغيرها .

فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المولول .

والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والافغير لفظية وكل منهما ان كان <sup>(١)</sup> بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الرابع <sup>(٢)</sup> على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبيعية كدلالة : (اح ، اح) على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى <sup>(٣)</sup> وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ <sup>(٤)</sup> وكدلالة الدخان على النار <sup>(٥)</sup> .

(١) أى كل من الدالين اللفظية وغير اللفظية ان كان دلالتها بسبب وضع الواضع لانه عين الدال المخصوص ليدل على المعنى المخصوص فوضعية .

(٢) هى الخطوط والعقود والاشارات والنصب كما مر وهذا مثال للوضعية غير اللفظية .

(٣) فحدوث اح اح وسرعة النبض انما هو بعد عروض وجع الصدر والحمى والاول مثال للطبيعية اللفظية والثاني للطبيعية غير اللفظية .

(٤) اذ العقل يحكم بأنة لولا وجود الالفاظ لما كان لفظ وليس ذلك بالوضع لان ديزغيرموصوع بل هو من المهملات وهذا مثال للعقلية اللفظية .

(٥) لان العقل يرى الملازمة بين النار والدخان وهذا مثال للعقلية غير اللفظية .

مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد فيه من اللزوم  
عقلا او عرفا ويلزمهما المطابقة

فاقسام الدلالة ستة <sup>(١)</sup> والمقصود بالبحث ههنا منها هى الدلالة اللفظية  
الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة <sup>(٢)</sup> وهى تنقسم الى مطابقة وتضمن  
والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او  
على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له <sup>(٣)</sup> .

قوله : (ولا بد فيه) اى في دلالة الالتزام .

قوله : (من اللزوم) اى كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع  
له بدون <sup>(٤)</sup> سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى <sup>(٥)</sup>

(١) الوضعية والطبيعية والعقلية وكل منها لفظية وغير لفظية فتكون ستة .

(٢) يعنى ان المتعارف فى المحاورات فى مقام التفهيم والتفهم انما هو الاستفادة  
من الدلالة اللفظية الوضعية .

(٣) مثلا الانسان يدل على الحيوان الناطق مطابقة وعلى الحيوان وحده أو الناطق  
وحده تضمناً وعلى التعجب اللازم له الخارج عن ماهيته التزاماً .

(٤) أى بدون تصور الامر الخارج .

(٥) لان العقل يحكم بأن العمى لا يتحقق الا ممن هو قابل للبصر فيستحيل عقلا  
أن يتصور العمى بدون تصور البصر ولا يخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل  
هو مصدر أى القدرة على الرؤية .

وما يتوهم من ان دلالة العمى على البصر تضمنية لالتزامية لان معنى العمى عدم  
البصر فالبصر أحد جزئى معنى العمى .

مدفوع بأن معنى العمى هو العدم المتصاف الى البصر لا العدم والبصر فان المضاف  
اليه خارج عن حكم المضاف دائما فان قلنا كتب غلام زيد كان الناتج هو الغلام وحده  
لا الغلام مع زيد كما هو ظاهر .

ولو تقديراً ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على  
جزء المعنى فمركب اماتام

او عرفاً كالجود بالنسبه الى الحاتم <sup>(١)</sup> .

قوله: (ويلزمهما<sup>(٢)</sup> المطابقة) ولو تقديراً<sup>(٣)</sup> اذ لاشك ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى <sup>(٤)</sup> سواء كانت الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل <sup>(٥)</sup> الا انها واقعة تقديراً بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله : (ولو تقديراً) .

قوله : (ولا عكس) <sup>(٦)</sup> اذ يجوز ان يكون لللفظ معنى بسيط لاجزاء له ولا

(١) فان العرف الذى يعرف حاتماً بالحدود يتصور الجود فور تصور الحاتم فالملازمة عرفية لاعقلية .

(٢) يعنى ان دلالة المطابقة لازمة لدلالة التضمن والالتزام فهى معهما دائماً بمعنى انهما لا يتحققان الا بالمطابقة وذلك لان معنى التضمن انه ضمن المعنى المطابقى والالتزام أى اللازم للمطابقى فلا بد من وجود معنى مطابقى ليتحقق مطابقته والتزامه .

(٣) أى ولو لم تكن الدلالة المطابقية حاضرة عند التكلم لاشتهار اللفظ فى الجزء أو اللازم .

(٤) أى تسام الموضوع له .

(٥) لصرف اللفظ عن معناه المطابقى بسبب شهرة استعماله فى الجزء أو اللازم .

(٦) أى لا يلزم ان المطابقة بمعنى انه لا يجب وجودهما مع المطابقى فيمكن وجود

المطابقى بدونهما .

لازم له فيتحقق حينئذ المطابقة بدون التضامن والالتزام ولو كان له معنى مركب  
لا لازم له تحقق التضامن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط وله لازم ذهني  
تحقق الالتزام بدون التضامن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين<sup>(١)</sup>.

### المفرد والمركب

قوله : (والموضوع) أي اللفظ الموضوع<sup>(٢)</sup> ان اريد الدلالة بجزء منه  
على جزء معناه فهو المركب والافهوا المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة:

الاول : ان يكون للفظه جزء .

الثاني : ان يكون لمعناه جزء .

الثالث : ان يدل جزء لفظه على جزء معناه .

الرابع : ان يكون هذه الدلالة مرادة .

فبانتهاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد<sup>(٣)</sup>

والمفرد اقسام اربعة :

الاول ما لاجزاء للفظه نحو : همزة الاستفهام .

الثاني : ما لاجزاء لمعناه نحو : لفظ : الله<sup>(٤)</sup> .

(١) أي لامن طرف التضامن ولامن طرف الالتزام بالنسبة الى المطابقة بل يجوز

وجود المطابقة بدونهما .

(٢) لا الموضوع غير اللفظ كالذوال الرابع .

(٣) وهو الواجد للشرائط الاربعة .

(٤) فان افظه مركب من حروفه المتعددة لكن معناه بسيط لان المركب يحتاج الى

وجود أجزائه قبل وجوده ثم الى انضمام الاجزاء بعضها مع بعض وكلا الاحتياجين مستحيل

في الوجود الغني بالذات .



خبراً وانشاءً واما ناقص تقييدى او غيره والافمردوهو ان استقل  
 فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة

الثالث: ما لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو : زيد وعبدالله<sup>(١)</sup> حليماً.

الرابع : ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة

كالحيوان الناطق علماً ، للشخص الانسانى<sup>(٢)</sup> .

قوله : (اما تام) اى يصح السكوت عليه كزيد قائم .

قوله : (خبر) ان احتمال الصدق والكذب ، اى من شأنه ان يتصف بهما

بان يقال له صادق او كاذب<sup>(٣)</sup> .

قوله : (او انشاء) ان لم يحتملها<sup>(٤)</sup> .

(١) فان لفظزيد أجزائه هى الزاء والياء والدال وكذا معناه متجزء بأجزاء هى رأسه  
 ويده ورجله وسائر أجزائه ولكن لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه وكذا عبدالله والفرق بينه  
 وبين زيد ان أجزاء لفظ زيد لادلالة لها على معنى أصلاً وأما عبدالله علماً فلكل من جزئيه  
 معنى لو استعمل فيه لدل عليه الا ان ارادة العلمية منه منعت من تلك الدلالة ففى عبدالله  
 مقتضى الدلالة موجود ولكن المانع يمنعها .

(٢) أى اذا كان علماً لفرد من الانسان كما اذا سمي زيد ابنه بالحيوان الناطق

فالمدلول وهو ابن زيد حيوان ناطق حقيقة لانه انسان فالدلالة واقعة لكنها ليست مرادة  
 للمتكلم لان مراده هو هذا الشخص من دون نظر الى حيوانيته أو ناطقيته .

(٣) فيشمل الخبر المقطوع صدقه والمقطوع كذبه لصحة القول فى الاول بأنه

صادق وفى الثانى بأنه كاذب .

(٤) فلا يقال هذا الامر صادق أو هذا المعنى كاذب لان الصدق والكذب هو المطابقة

وعدم المطابقة مع الواقع وذلك انما يتحقق فيما اذا فرض واقع وكان الكلام حكاية  
 عنه لافى الانشاء والايجاد كما هو واضح .

قوله : (وأما ناقص) ان لم يصح السكوت عليه .

قوله (تقييدى) ان كان الجزء الثاني قيماً للاول نحو : غلام زيد ، ورجل فاضل ، وقائم في الدار <sup>(١)</sup> .

قوله : (او غيرهه) ان لم يكن الثاني قيماً للاول نحو : في الدار، وخمسة عشر <sup>(٢)</sup> .

قوله : (والافمفرد) اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى .

قوله : (وهو ان استقل) اى في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة .

قوله : (بهيتهه)<sup>(٣)</sup> بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلاً هيئة نصر وهي مركبة من ثلاثة حروف مفترحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها ، فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر<sup>(٤)</sup> .

قوله : (كلمة) في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحات فعل .

قوله : (والا) اى وان لم يستقل في الدلالة <sup>(٥)</sup> فاداة في عرف المنطقيين وحرف عند النحاة .

(١) ففى الاول المضاف اليه قيد للمضاف وفى الثانى الصفة قيد للموصوف ونفى الثالث المتعلق (بالكسر) قيد للمتعلق (بالفتح) .

(٢) فليس الدار فيداً لفى ولا عشر قيماً لخمسة كما لا يخفى .

(٣) فخرج نحو أمس وغد فان دلالتهما على الزمان ليس بهيتهما بل بمادتهما . أما جسق فلانتفاء الوضع لانه من المهملات وأما حجر فلكونه غير متصرف لانه من الجوامد .

(٤) فان الحرف مثل من والى اذا استعملت وحدها لا تدل على معنى الا اذا انضم ←

كلمة وبدونها اسم والافادة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه  
وضعا علم

### فى المفرد أيضاً

قوله : ( وأيضاً ) مفعول مطلق لفعل محذوف ، اى آض ايضاً اى رجع  
رجوعاً ، وفيه اشارة الى ان هذه القسمة أيضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده ،  
وفيه (١) بحث فانه يقتضى أن يكون الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى (٢)  
داخلين فى العلم أو المتواطىء أو المشكك مع انهم لا يسمونها بهذه الاسامي (٣)  
بل قد تحقق فى موضعه أن معنييهما لا يتصفان بالكلية والجزئية (٤) فتأمل  
فيه (٥) .

← الى كلمة اخرى كقولنا سرت من البصرة الى الكوفة فتدلان على الابتداء والانتهاء .  
(١) أى فى كون هذه القسمة لمطلق المفرد بحث فانها حينئذ تشمل الفعل والحرف  
اذا كانا متحدى المعنى مع انهما لا يكرنان علماً ولا متواطياً ولا مشككاً .  
(٢) فان هذا التقسيم للمتحد المعنى كما فى المتن والمراد من اتحاد المعنى مقابل  
الاشترك والحقيقة والمجاز فان الفعل والحرف أيضاً قد يكونان مشتركين وقد يستعملان  
مجازاً كالاسم .

(٣) فلا يقال هذا الفعل أو هذا الحرف علم الا أن يخرج عن معنى الفعلية والحرفية  
كيزيد مثلاً وكذا لا يقال فعل متواطىء أو حرف مشكك فى مقام الدلالة .  
(٤) مع ان التشكيك والتواطىء فرعان عن الكلية فاذا لم يتصفا بالكلية لم يتصفا  
بالتواطىء والتشكيك كما ان العلمية فرع عن الجزئية .

وأما عدم اتصافهما بالكلية والجزئية فلانهما من صفات الامور المستقلة الثابتة  
الوجود بحيث يصلح لان يكون محكوماً عليه والفعل والحرف لاستقلال لهما بهذا المعنى .  
(٥) أى فى أنهما كيف لا يتصفان بالكلية والجزئية ، وقد بين اجمالاً .

قوله: (ان اتحد) أى وحد معناه<sup>(١)</sup> .

قوله: (فمع تشخصه) أى جزئيته .

قوله: (وضعاً) أى بحسب الوضع<sup>(٢)</sup> دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله

(١) أنما فسر اتحد بوحده لان ظاهر معنى الاتحاد هو انضمام شيئين أو أشياء متعددة بعضها مع بعض ، مع ان المراد هنا أن يكون المعنى واحداً وغير متعدد .  
(٢) بأن يتصور الواضع شخصاً معيناً ويضع اللفظ لذلك الشخص فقط كما هو شأن الاعلام .

ولا بد هنا من اشارة الى أقسام الوضع فنقول ان الوضع على قسمين خاص وعام لان الواضع قد يضع لفظاً لمعنى خاص كالعلم فانك عندما تسمى ابنك بأحمد مثلا تخصص هذا اللفظ بهذا المولود الخاص ، وقد يضعه لمعنى عام كالحيوان الموضوع لكل متحرك بالارادة .

واختلفوا فى بعض الالفاظ كأسماء الاشارة والموصولات وكل معرفة غير العلم انها من القسم الاول أو الثانى والسر فى الاختلاف ان التشخص فى معانى هذه الالفاظ مسلم لكونها معارف ولاتكون المعرفة معرفة الا بأن تكون مشخصة المعنى ولكن اسناد هذا التشخص الى الواضع غير واضح لعدم امكان تصور الواضع قبل ماث السنين التشخص الحاصل الان عند استعمال هذه الالفاظ بالاشارة أو غيرها .

فذهب بعضهم الى ان الوضع فى هذه الالفاظ خاص ، ببيان ان الواضع وان لم يمكنه تصور اشخاص موارد استعمال هذه الالفاظ تفصيلاً « بأن يتصور الواضع المشار اليه فى زماننا » لكن يمكنه ذلك بالاجمال بأن يتصور كالى المشار اليه ويقول انى وضعت لفظ الاشارة لاشخاص هذا الكلى فيكون الوضع « أى تصور الكلى » عاماً والموضوع له « أشخاص الكلى » خاصاً .

وعلى هذا القول لافرق بين العلم وغيره من المعارف فى أصل الموضوع لكون الموضوع له فى كلا الموردین خاصاً وانما الفرق بالاجمال والتفصيل لكون معنى العلم متصوراً تفصيلاً لحضوره عند الواضع وأما معانى سائر المعارف فلكونها غائبة عن الواضع يكون تصورهما عنده بالاجمال .

كليباً في أصل الوضع ومشخصاً في الاستعمال كأسماء الاشارة على رأيي  
المصنف لايسمى علماً، وديهنا كلام<sup>(١)</sup> وهو ان المراد

«وذهب آخرون ومنهم المصنف الى ان الموضوع له في هذه الالفاظ « أسماء  
الاشارة و...» عام ولم يلاحظ فيها خصوصية وتشخص من ناحية الواضع وانما يحصل  
التشخص من ناحية المستعمل عند الاستعمال وعلى هذا القول فالتشخص في العلم بالوضع  
وفي هذه الالفاظ بالاستعمال فصح للمصنف أن يخرج هذه المعارف عن العلم بقوله  
وضعاً لاشتراكهما في التشخص وامتياز العلم عنها بكون تشخصه بالوضع . .  
ولا يخفى عليك ان المعنى الموضوع له لاسماء الاشارة على هذا القول واحد عام  
وانما تتعدد المعاني عند الاستعمال بتخصيص كل مورد بخصوصية خاصة يمتاز عن مورد  
آخر وأما على القول الاول فالمعنى الموضوع له متعدد بتعدد موارد استعمالها لان  
الواضع « على هذا القول » وضع اللفظ لكل مورد مورد بخصوصه ولو بالتصور الاجمالي  
كما مر .

(١) ينبغي لتوضيح اشكال المحشى من تقديم مقدمة وهي ان المعنى على قسمين  
أ - المعنى عند الواضع « أى المعنى الموضوع له » ب - المعنى عند المستعمل بتصريف  
منه عند الاستعمال سواء كان التصريف بالتجاوز كجعل الرجل الشجاع معنى للاسد أو بلحاظ  
خصوصية المورد كجعل المشار اليه الخاص معنى لاسم الاشارة .

مع ان معنى الاسد عند الواضع هو الحيوان المفترس ومعنى اسم الاشارة عنده هو  
كلى المشار اليه على رأي المصنف فكون الرجل الشجاع معنى للاسد وكون المشار  
اليه المعين معنى اسم الاشارة انما هو بتأويل وتصريف من المستعمل .

اذا عرفت هذا فان كان مراد المصنف من المعنى في قوله اتحد معناه وضمير المعنى  
في قوله كثر هو القسم الاول « المعنى الموضوع له » يرد عليه ان المعنى الموضوع له  
في الحقيقة والمجاز واحد هو الحقيقي فقط اذ المجازى ليس بموضوع له فجعل الحقيقة  
والمجاز من متكرر المعنى كما يأتي في كلام المصنف غير صحيح .

وان كان مراده من المعنى هو كل ما كان معنى عند المستعمل أعم من أن يكون المعنى  
الموضوع له أو كان معنى بتصريف المستعمل وتأويله فيرد عليه ان اسماء الاشارة على رأيي ←

وبدونه متواط ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية  
وان كثر فان وضع لكل فمشارك والافان اشتهر في الثاني

بالمعنى <sup>(١)</sup> في هذا التقسيم أما الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلاً <sup>(٢)</sup> ، فعلى الاول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكثري المعنى <sup>(٣)</sup> ، وعلى الثاني <sup>(٤)</sup> يدخل نحو أسماء الاشارة على مذهب المصنف في متكثري المعنى ويخرج عن متحد المعنى ، فلاحاجة في اخراجها (جه) الى التقييد بقوله : (وضعاً) .

قوله: (ان تساوت) أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد على السوية <sup>(٥)</sup> .

← المصنف «من ان معناها الموضوع له واحدهام وأما عند المستعمل فمتعدد بتعدد موارد استعماله» من أقسام متكثري المعنى لتكثريها في الاستعمال فخرجت بقوله اتحد ولا يحتاج لاجراجها بقوله وضعاً كما لا يخفى .

(١) في قوله اتحد معناه وضمير المعنى في قوله وان كثر.

(٢) التأويل من الاول والمأل فان المعنى المجازي وكذا المعنى المستعمل فيه في اسم الاشارة وان لم يكونا معنى اللفظ حقيقة ولكنها يؤلان ويعودان اليه لوجود المناسبة بينهما وبينه في الشبه أو العموم والخصوص .

(٣) لان المعنى الحقيقي في الحقيقة والمجاز واحد وهو المعنى الحقيقي فقط فليس من المتكثري .

(٤) أي على أن يكون مراد المصنف من المعنى المعنى المستعمل فيه وعليه فأسماء الاشارة على مذهبه داخل في المتكثري ولم يكن داخلاً في المتحد ليحتاج الى اخراجه بقيد وضعاً .

(٥) بأن لا يسبق بعض افراده الى الذهن قبل بعض آخر كصدق الانسان على افراده فاذا قلت رأيت انساناً لا يسبق ذهن السامع الى الابيض قبل الاسود مثلاً .

قوله : ( ان تفاوتت ) أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على صدقه على بعض آخر بالعلية <sup>(١)</sup> أو يكون صدقه على بعض أولى <sup>(٢)</sup> وأنسب من صدقه على بعض آخر وغرضه بقوله: (ان تفاوتت بأولية أو أولوية) مثلاً <sup>(٣)</sup> فان التشكيك لا ينحصر فيهما، بل قد يكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف <sup>(٤)</sup> .

قوله : ( وان كثر ) أي اللفظ المفردان كثر معناه المستعمل هو فيه <sup>(٥)</sup>

(١) تفسير لقول المصنف بأولية فان العلة أول ومقدم والمعلم ثان ومؤخرو يمثل لذلك بالوجود فان صدقه على وجود الله سبحانه مقدم على صدقه على وجود غيره لأولية وجود الله أي علمته بالنسبة الى وجود المخلوقين .

(٢) تفسير لقوله أو أولوية وذلك كالعلم فان صدقه على الطب أسرع في الذهن من صدقه على الخياطة لشرف الاول بعظم منافعه على الثاني .

(٣) أي من باب المثال لا الحصر.

(٤) مثال الاول كلفظ الفقيه فان صدقه على من هو محيط بالفقه مقدم على صدقه على العالم بمسئلة وان كان الثاني أيضاً فقيهاً لكونه عالماً بتلك المسئلة عن أدلتها لزيادة الاول « المحيط بالفقه » ونقص الثاني « العالم بمسئلة » .

والثاني كالنور فان صدقه على نور الشمس مقدم على صدقه على نور السراج لشدة الاول وضعف الثاني.

(٥) جعل المحشى المراد بالمعنى « المضمّر في كثر » المعنى المستعمل فيه فان اريد بالمعنى في قوله اتحد معناه المعنى الموضوع له على طريقة الاستخدام (وهو كون المراد من الضمير غير المراد من مرجعه) يرتفع الاشكال المتقدم اذ يجعل المعنى في المرجع « اتحد معناه » المعنى الموضوع له يدخل نحو أسماء الإشارة .

على رأى المصنف في متحد المعنى لان معناها على رأيه متحد عام وعموم الموضوع له فيها فيحتاج لاخراجها عن العلم بيقيد وضعاً ، وبجعل المراد بالمعنى المضمّر في كثر المعنى المستعمل فيه يدخل الحقيقة والمجاز في متكرر المعنى فيرتفع الاشكال بشتميه .

فلا يخلو<sup>(١)</sup> أما أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءً<sup>(٢)</sup> بوضع على حدة أو لا يكون كذلك ، والاول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة وللذهب وللذات، وعلى الثاني<sup>(٣)</sup> فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني اذ المفرد<sup>(٤)</sup> قسم من اللفظ الموضوع ، ثم انه ان استعمل في معنى آخر<sup>(٥)</sup> فان اشتهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا أطلق مجرداً عن القران فهذا يسمى منقولاً<sup>(٦)</sup> وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني ، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة، وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً .

- (١) حاصل هذا التسميم ان المفرد المتكثر المعنى على ثلاثة أقسام أ - مشترك ب - منقول ج - حقيقة ومجاز .
- لان المعاني الكثيرة أما أن يكون كلها موضوعاً له اللفظ مستقلاً فهو المشترك أو بعضها كذلك وهو ان اشتهر في المعنى الغير الموضوع له بحيث ترك الموضوع له فهو المنقول وان لم يكن بتلك الشهرة في غير الموضوع له فهو حقيقة ومجاز .
- (٢) أي من غير ملاحظة مناسبة بينه وبين معنى آخر كما في المجاز والمنقول .
- (٣) أي بألا يكون موضوعاً لجميع المعاني .
- (٤) يعني لما كان هذا التقسيم للمفرد لقوله سابقاً (والا مفرد وهو ..) والمفرد قسم من أقسام الموضوع لقوله فيما تقدم (والموضوع ان قصد ... ) فالمقسم الاصلى هو اللفظ الموضوع فيجب تحقق الوضع في جميع أقسامه ومن جملة أقسامه متكثر المعنى فلو كان واحد من المعاني الكثيرة غير موضوع كان خارجاً من المقسم .
- (٥) غير الموضوع له .
- (٦) لانتقال اللفظ من المعنى الاصلى « الموضوع له » الى المعنى الاخر بالشهرة .



## فمنقول ينسب الى الناقل والافحقيقة ومجاز (فصل) المفهوم ان

ثم اعلم : ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثاني المنقول اليه، فهذا الناقل أما أهل الشرع <sup>(١)</sup>، أو أهل العرف العام <sup>(٢)</sup>، أو أهل العرف الخاص واصطلاح خاص <sup>(٣)</sup> كالنحوي مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شرعياً، وعلى الثاني عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً، والى هذا أشار بقوله ينسب الى الناقل <sup>(٤)</sup>.

### في الكلى والجزئى

قوله: (المفهوم) أي ما حصل عند العقل <sup>(٥)</sup>، اعلم ان ما استفيد من اللفظ <sup>(٦)</sup>

(١) كلفظ الصلاة الموضوع في الاصل للدعاء ثم نقله أهل الشرع الى الركعات المخصوصة والحج الموضوع للقصد ثم نقله أهل الشرع الى المناسك المخصوصة فيكون منقولاً شرعياً .

(٢) أي أهل اللسان عموماً كالعرب مثلاً نحو دابة فانها موضوعة في الاصل لكل ما يدب « يتحرك » في الارض ثم نقله أهل اللسان « العرب عموماً » الى الجاموس خاصة فيكون منقولاً عرفياً .

(٣) الاصطلاح من الصلح لتصالح جماعة وتسالمهم واتفقهم على أمر كتوافق النحاة مثلاً على أن يكون المبتدأ اسماً لما وضع أولاً ليحكم عليه : عطف بيان للعرف الخاص ومنه لفظ الفعل الموضوع في اللغة للمصدر ثم اصطلاح الصرفيون على أن يكون اسماً للحدث المقترن بالزمان فهو منقول صرفي ومنه المبتدأ الموضوع لغة لكل ما يتبدى به ثم نقله النحاة الى المبتدأ الخاص فهو منقول نحوي وهكذا .

(٤) فيقال منقول شرعي أو صرفي أو نحوي .

(٥) عند اطلاق اللفظ .

(٦) كلفظ زيد بالنسبة الى شخصه الخارجى فمن حيث ان شخصه يفهم ويأتى فى ←

امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى والا كلى امتنعت افراده أو  
امكنت ولم توجد أو وجد الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه.

باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوماً، وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار  
ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولاً .

قوله : (فرض صدقه على كثيرين) الفرض هيهنا بمعنى تجوز العقل لا  
التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئى على كثيرين<sup>(١)</sup> .  
قوله: (امتنعت أفراد) كشرىك البارى عزّ اسمه<sup>(٢)</sup> .

الذهن عند اطلاق لفظه فهو مفهوم له ومن حيث ان لفظ زيد يدل على الشخص فهو مدلول  
له ومن حيث ان الشخص معنى ومقصود للمتكلم عند اطلاق لفظ زيد فهو « شخص  
زيد » معنى اللفظ زيد فالمدلول والمعنى والمفهوم شيء واحد والفرق بالاعتبار كالفرق  
بين الصدق والحق .

(١) فان الفرض بمعنى التقدير يتمشى فى المحالات أيضاً فيمكن أن نفرض ان  
الضدين يجتمعان مثلاً .

واعلم ان مراد المصنف من هذا الفصل ان الجزئى والكلى الذين هما مدار  
البحث فى المسائل المنطقية ما كان جزئياً أو كلياً بحسب ما يستفاد ويفهم من اللفظ لا  
بحسب الوجود الخارجى فاذا أطلق لفظ و لم يجوز العقل بحسب الفهم من اللفظ صدقه  
على كثيرين كلفظ زيد مثلاً فهو جزئى لكونه علماً وان لم يكن له وجود خارجاً وطبر  
العناء مفهوم كلى لكونه نوعاً من الطير وان لم يوجد له فرد فى الخارج أو كان له فرد  
واحد فقط كما لو انعدم جميع أفراد الانسان ولم يبق منها الا واحد لم يخرج الانسان عن  
كونه كلياً لتجوز العقل صدقه على كثيرين حتى لو كان وجوده محالاً عقلاً كشرىك البارى  
ففيهم الكلية والجزئية من اللفظ لالعلاقة له بوجود معناه فى الخارج وعدم وجوده .

(٢) وكالضدين السجتمين فانها كليات مفهوماً وان كانت ممتنعة وجوداً .

قوله: (أو أمكنت<sup>(١)</sup>) أي لم يمتنع أفراده في الخارج ، فيشمل الواجب  
والممكن الخاص كليهما .  
قوله: (ولم يوجد) كالعنقاء<sup>(٢)</sup> .

(١) الممكن الخاص ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه كالعالم ما سوى الله والممكن  
العام ما لم يمتنع وجوده سواء لم يمتنع عدمه أيضاً كالممكن الخاص أو امتنع عدمه  
كالواجب فالممكن العام يشمل الممكن الخاص والواجب كليهما بمعنى أن الممكن الخاص  
ممکن عام وكذا واجب الوجود أيضاً ممكن عام .

وان شئت فقل ان الممكن الخاص ما سلب عند الضرورة في الطرف الموافق  
والمخالف والممكن العام ما كانت الصرورة مسلوبة عنه في الطرف المخالف فقط سواء  
كان الطرف الموافق مسلوب الضرورة أم لا « والمراد من سلب الضرورة عدم الوجوب» .  
والمراد بالطرف الموافق هو النوع الموجود في التقسية فعلا والمخالف خلافه  
فان كانت القضية موجبة فالموافق لها هو الايجاب و المخالف السلب وان كانت سالبة  
فالموافق هو السلب والمخالف هو الايجاب .

فالممكن الخاص نحو قولنا الانسان موجود بالامكان الخاص فان الطرف الموافق  
لها وهو وجود الانسان غير ضروري كما ان الطرف المخالف « عدم وجود الانسان »  
أيضاً غير ضروري .

ونفس هذا المثال « الانسان موجود » ممكن عام أيضاً لعدم ضرورة الطرف  
المخالف كما ذكر ويكفي ذلك لصدق الامكان العام وان كان الطرف الموافق أيضاً غير  
ضروري .

كما انه « الممكن العام » صادق على الواجب أيضاً كقولنا الله موجود فان طرفها  
المخالف وهو عدم وجود الله غير ضروري لعدم امتناع وجوده وهذا المقدار كاف لصدق  
الممكن العام وتفصيل ذلك في باب القضايا .

(٢) طائر خيالي لم يوجد منه في الخارج فرد ولكن مفهومه كلفه كلفي ويمكن عقلا  
وجوده في الخارج أيضاً .

أو الكثير مع التناهي أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان والـ  
فان تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك

قوله: (مع امكان الغير) كالشمس<sup>(١)</sup> .

قوله: (أو امتناعه)<sup>(٢)</sup> كمفهوم واجب الوجود .

قوله: (مع التناهي) كالكوكب السبع السيارة<sup>(٣)</sup> .

قوله: (أو عدمه) كمعلومات الباري<sup>(٤)</sup> عز اسمـه ، وكانفس الناطقة<sup>(٥)</sup>

على مذهب الحكماء .

(١) فان لفظ الشمس ليس علماً للشمس الموجودة في عالمنا بل اسم جنس لكل  
نير غنى بنوره فهي مفهوم كلي يجوز العقل صدقها على كثيرين ولا يمتنع وجود أفراد  
كثيرة منها من الخارج ، لكن لم يوجد منها الا فرد واحد فقط .

(٢) أي امتناع الغير فان مفهوم الواجب كلي أي كل ما وجب وجوده و لكن لم  
يوجد منه الا فرد واحد هو الله سبحانه ويمتنع وجود فرد آخر منه عقلاً لانه يلزم منه تعدد  
الالهة وهو محال (ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) .

(٣) فان الكوكب السيار مفهوم كلي يجوز العقل أن يكون له أفراد كثيرة ووجد  
منه الكثير وهو السبعة لان الكثير في مقابل الواحد لكنه متناه أي محدود بسبعة لا أكثر .

(٤) لانها غير محدودة بحد فلا يقال انه سبحانه يعلم ألف شيء أو ألفين مثلاً وذلك  
لان علمه سبحانه متعلق بالمستقبل كتعلقه بالماضي والحال فمعلوماته أبدى كعلمه بخلاى  
مخلوقات الباري فان المخلوق يصدق على ما خلق في الماضي والحال فقط ولا يصدق  
على ما لم يخلق بعد .

(٥) لاشك في ان النفس الناطقة أي الانسان مجرداً عن الجسم شيء مغاير للجسم  
وانما هي حالة في الجسم حلولا دقيقاً يوهم الجاهل اتحادهما أو تركبهما والحال انه لا  
هذا ولا ذلك بل هما مصاحبان كمصاحبة الجسم للثوب ولهذا نضيف الينا أجسامنا فنقول  
رأسى ورجلى ويدي ولا يضاف شيء الى نفسه بل الى غيره ←

### فى النسب الرابع

قوله: (والكلياتان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أي كل كليين لا بد من أن يتحقق بينهما احدى النسب الرابع التباين الكلي، والتساوي، والعموم المطلق، والعموم من وجه .

وذلك لانهما إما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر، أو يصدق فعلى الاول فهما متباينان، كالانسان والحجر<sup>(١)</sup>، وعلى الثاني فاما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلاً<sup>(٢)</sup> أو يكون<sup>(٣)</sup>، فعلى الاول فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والابيض<sup>(٤)</sup>، وعلى الثاني<sup>(٥)</sup> فاما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد، فعلى الاول فهما متساويان،

— وانما اختلفت الفلاسفة فى انها أى النفوس الناطقة هل لها وجود قبل أن تحل الابدان أو انها توجد عند وجود المحل أى البدن .  
فذهب الحكماء منهم على الاول وأضافوا ان وجودها نحو وجود لا يحد بحد ولا يعد بعد فهي موجودة غير محدودة وهذا الذى أشار اليه المحشى .  
وأما المتألهون منهم فذهبوا الى الثانى وانها محدودة بخلق أول انسان وموت آخر انسان وتفصيل الكلام فى محله .  
(١) لعدم صدق الانسان على شيء من أفراد الحجر ولا الحجر على شيء من أفراد الانسان .

(٢) بل الصدق من الجانبين جزئى .

(٣) أى الصدق الكلى .

(٤) فانه يصدق الحيوان على الابيض وكذا الابيض على الحيوان لكن جزئياً لا

كلياً لوجود الحيوان غير الابيض والابيض غير الحيوان كالبقر الاسود والثلج .

(٥) أى فيما اذا كان بينهما صدق كلي .

## أو من جانب واحد فأعم وأخص مطلقاً ونقيضاهما بالعكس

كالإنسان والناطق<sup>(١)</sup> وعلى الثاني<sup>(٢)</sup> فهما أعم وأخص مطلقاً ، كالحيوان والإنسان .

فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان .

ومرجع التباين الى سالتين كليتين نحو: لاشيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان .

ومرجع العموم والخصوص مطلقاً الى مرجحة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ليس بإنسان .

ومرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالتين جزئيتين نحو : بعض الحيوان أبيض<sup>(٣)</sup> ، وبعضه ليس بأبيض<sup>(٤)</sup> ، وبعض الأبيض ليس بحيوان<sup>(٥)</sup> .

قوله : ( ونقيضاهما كذلك ) يعني ان نقيضي المتساويين<sup>(٦)</sup> أيضاً

(١) فان كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان .

(٢) أى فيما اذا كان الصديق الكنى من جانب واحد .

(٣) كالبقر الأبيض .

(٤) كالبترة السوداء والإنسان الأسود .

(٥) كالشبح والقرود من .

متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين <sup>(١)</sup> صدق عليه نقيض الآخر <sup>(٢)</sup> إذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر <sup>(٣)</sup> ، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين <sup>(٤)</sup> فيصدق عين الآخر بدون عين الأول <sup>(٥)</sup> لامتناع اجتماع النقيضين <sup>(٦)</sup> ، وهذا يرفع التساوي بين العينين ، مثلاً لو صدق اللانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق ، فيصدق الناطق عليه هيئتنا بدون الانسان ، هذا خلف <sup>(٧)</sup> .

قوله: (ونقيضاهما بالعكس) أي نقيضا الأعم والأخص مطلقاً أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم بمعنى ان كلما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كلما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم .

(١) كاللانسان .

(٢) كاللاناظر .

(٣) يعني اذا صدق اللانسان مثلاً ولم يصدق معه اللاناطق يجب أن يصدق هناك الناطق لان اللاناطق والناطق نقيضان لا يمكن ارتفاعهما فصدق اللانسان مع الناطق فصدق أحد العينين « الناطق » بدون العين الآخر « الانسان » لوجود نقيضه هنا وهو اللانسان والنقيضان لا يجتمعان وصدق أحد العينين بدون الآخر يناقض التساوي المفروض بينهما .

(٤) وهما اللاناطق والناطق مثلاً إذ لا يخلو الشيء من كونه ناطقاً أو لاناظر .

(٥) أي الناطق بدون الانسان .

(٦) يعني مع صدق اللانسان لا يمكن صدق الانسان لكونهما نقيضين ويستحيل اجتماعهما .

(٧) يعني صدق الناطق بدون الانسان بخلاف فرض تساويهما .

أما الأول<sup>(١)</sup> : فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم ، هذا خلف<sup>(٢)</sup> مثلا لو صدق اللاحيون على شيء بدون اللانسان<sup>(٣)</sup> لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان .

وأما الثاني<sup>(٤)</sup> : فلانه بعدما ثبت<sup>(٥)</sup> ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص<sup>(٦)</sup> لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين كما مرّ وقد كان العينان أعم وأخص مطلقاً

(١) وهو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص .

(٢) أى خلاف الفرض اذ الفرض ان هذا أخص من ذلك ومقتضى ذلك أن يصدق

الاعم فى كل مورد صدق الاخص .

(٣) المدعى انه لو صدق اللاحيوان « نقيض الاعم » على شيء لصدق اللانسان

« نقيض الاخص » على ذلك الشيء فان لم يصدق اللانسان وجب صدق الانسان لانهما « الانسان واللانسان » نقيضان والنقيضان لا يرتفعان .

فصدق اللاحيوان مع الانسان ولا يمكن هنا صدق الحيوان لوجود نقيضه

« اللاحيوان » و النقيضان لا يجتمعان فحصل صدق الانسان بدون صدق الحيوان و هذا خلاف الفرض اذ الفرض ان الانسان أخص من الحيوان ويستحيل صدق الاخص بدون صدق الاعم .

(٤) أى ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

(٥) فى الشق الاول .

(٦) يعنى أثبتنا فى المقدمة الاولى ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص « كل

لاحيوان لانسان مثلا » فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم « كل لا انسان لا حيوان » أيضاً لكان النقيضان متساويين لان الصدق من الجانبين هو شأن المتساويين .

وإذا كان النقيضان متساويين يلزم أن يكون نقيض النقيضين أيضاً متساويين ونقيض

النقيض هو العين مع ان الفرض كون العينين أعم وأخص مطلقاً فيكون خلاف الفرض .



والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين .

هذا خلف .

قوله : (والا فمن وجه) أي ان لم يتصادقا كلياً من الجانبين ولا من جانب واحد أصلاً<sup>(١)</sup> فمن وجه .

قوله : (تباين جزئي) التباين الجزئي هو صدق كل من الكلين على شيء بدون الآخر في الجملة<sup>(٢)</sup> فان صدقا معاً أيضاً<sup>(٣)</sup> كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يتصادقا معاً أصلاً ، كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضاً .

ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً عموم من وجه كالحيوان والايض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان

(١) بل الصدق في الجانبين بنحو الجزئية كالحيوان والايض فان بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان .

(٢) التباين الجزئي ليس من النسب المعروفة بل هو تعبير جامع عن التباين الكلي والعموم من وجه ليشمل صورتى نقيض العموم من وجه أعنى التباين الكلي والعموم من وجه بلفظ جامع وهو « التباين الجزئي » عبارة عن أن يكون الكلين بحيث يكون بينهما تنافر وعدم اجتماع سواء كان التنافر كلياً فيكون تبايناً كلياً أو جزئياً فعموم من وجه . وقوله في الجملة أي غير مقيد بكونه كلياً أو جزئياً ليشملهما معاً .

(٣) يعني مع كونهما غير مجتمعين في مورد كانا مجتمعين في مورد أيضاً كما هو شأن العموم والخصوص من وجه فالحيوان والايض غير مجتمعين في الثلج والحيوان الاسود ومجتمعان في الحيوان الابيض .

واللأبيض أيضاً عموماً من وجه<sup>(١)</sup> وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان  
واللا انسان<sup>(٢)</sup> فان بينهما عموماً من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان و  
الانسان مباينة كلية<sup>(٣)</sup> .

فلهنا<sup>(٤)</sup> قالوا ان بين نقيضي الاعم والايخص من وجه تبايناً جزئياً لا  
العموم والخصوص من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط .

قوله : ( كالتباينين ) أي كما ان بين نقيضي الاعم والايخص من وجه  
مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي ، فانه<sup>(٥)</sup> لما صدق  
كل من العينين مع نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر ،

(١) لاجتماعهما في الحجر الاسود واقتراقهما في الحيوان الاسود لصدق اللاأبيض  
عليه دون اللاحيوان وفي الثلج لصدق اللاحيوان عليه دون اللاأبيض .

(٢) لاجتماعهما في البقر واقتراقهما في الانسان لصدق الحيوان عليه دون اللا  
انسان وفي الحجر لصدق اللاانسان عليه دون الحيوان .

(٣) اذ لاشيء من اللاحيوان بانسان ولا شيء من الانسان بلاحيوان .

(٤) أي لاجل ان نقيض العموم والخصوص من وجه لم يكن على نسق واحد بل  
قد يكون هذا وقد يكون ذلك فأتوا بلفظ جامع ليشمل كلا قسميه .

(٥) هذا استدلال لا يثبت صدق أحد نقيضي المتباينين بدون النقيض الاخر في  
الجملة وهو معنى التباين الجزئي وحاصل الاستدلال ان شأن المتباينين عدم اجتماع أحدهما  
مع الاخر فلما لم يجتمع مع الاخر لسزم اجتماعه مع نقيض الاخر لاستحالة ارتفاع  
النقيضين وفي هذا الاجتماع ( اجتماع عين مع نقيض عين الاخر ) حصل صدق أحد النقيضين  
بدون النقيض الاخر ( لكونه مجتمعاً مع عين الاخر ) وهو المطلوب .

مثلا الحجر والانسان متباينان لا يصدق الحجر على الانسان ولا الانسان على الحجر  
فلا بد أن يصدق الانسان على اللاحجر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين وكذا العكس ففي هذا  
المورد (مورد صدق الانسان مع اللاحجر) صدق أحد النقيضين (اللاحجر) بدون النقيض  
الاخر (أي بدون اللاانسان) لوجود الانسان ولا يجتمع النقيضان .

فيصدق كل من التقيضين بدون الآخر في الجملة. وهو التباين الجزئي .  
 ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين  
 تقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضاً تبايناً كلياً<sup>(١)</sup> . وقد يتحقق في  
 ضمن المعدوم من وجه كالانسان والحجر فان بين تقيضيهما وهما اللانسان واللا  
 حجر عموماً من وجه<sup>(٢)</sup> ، فلماذا قلوا ان بين تقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح  
 في الكل هذا<sup>(٣)</sup> .

واعلم أيضاً ان المصنف اخر ذكر تقيضي المتباينين<sup>(٤)</sup> لوجهين :

الوجه الاول : قصد الاختصار بقياسه<sup>(٥)</sup> على تقيضي الأعم والاحص  
 من وجه .

الوجه الثاني : ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد<sup>(٦)</sup> عن خصوص

- (١) فانه لاشيء من اللاموجود بلامعدوم ولا شيء من اللامعدوم بلاموجود لان اللا  
 معدوم هو الموجود فكيف يكون لاموجوداً .  
 (٢) لاجتماعهما في الشجر وافتراقهما في الانسان والحجر لصدق اللاحجر على  
 الاول « الانسان » دون اللانسان وصدق اللانسان على الثاني « الحجر » دون اللاحجر .  
 (٣) كلمة هذا يمكن أن يكون فاعلاً ليصح أي ليكون هذا التعبير (التباين الجزئي)  
 صحيحاً وصادقاً في كل صور تقيض المتباينين ويحتمل أن يكون بمعنى خذذا .  
 (٤) مع انه « المصنف » بن حكم تقيضي الثلاثة الاخر بعد العينين بلافضل .  
 (٥) متعلق بالاختصار يعني أراد بتأخير الاختصار في الكلام بسبب القياس بقوله  
 كالتباينين فانه لو ذكر تقيضي المتباينين بعد العينين بلافضل لكان عليه أن يكرر قوله  
 (وبين تقيضيهما تباين جزئي) مرة بعد التباين ومرة بعد العموم والخصوص من وجه فيوجب  
 الاطالة فلماذا اخره ليتمكن له القياس .

(٦) يعني ان التباين الجزئي مفهوم منتزع من التباين الكلي والعموم من وجه وجامع  
 لهما وحيث ان المصنف في مقام بيانه بوصف جامعته للفردين ليتصوره المتعلم من هذه ←

## وقد يقال الجزئي للاخص وهو أعم .

فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه ، والتباين الكلي  
فقبل ذكر فرديه كليهما لايتأتى<sup>(١)</sup> ذكره .

قوله : ( وقد يقال ) يعنى ان لفظ الجزئى كما يطلق على المفهوم الذي  
يتمتع أن يجوز صدقه على كثيرين<sup>(٢)</sup> كذلك يطلق على الاخص من شيء<sup>(٣)</sup>  
وعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي<sup>(٤)</sup> ، وعلى الثاني بالاضافي والجزئى بالمعنى  
الثاني<sup>(٥)</sup> .

← الحيشية فكان بيان هذا الامر متوقفاً على ذكر الفردين ليعرف ما يشتركان فيه ليصح ذكر  
الجامع لهما نعم لو كان المصنف فى مقام بيانه بخصوص أحد فرديه لجاز له ذكره بعد  
التباين الكلى لانه فرد منه ولكن لم يكن يحصل غرضه بذلك (لان غرضه وصفه مجرداً عن  
خصوص الفردين أى بوصف الجامعية لهما ) .

(١) أى لا يمكن ولا يصح ذكره هناك لجهل القارىء بمعنى التباين الجزئى «المركب  
من جزئين» بذكر جزء واحد منه .

(٢) ومر بقوله (المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فيجزئى) نحو ريد .

(٣) يعنى المفهوم الذى تحت مفهوم اخر والجزئى بهذا المعنى شامل للجزئى  
بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » وللكلى الذى تحت كلى اخر كالانسان  
تحت الحيوان لانطبق الاخص من شيء على كليهما .

(٤) أى يقال للجزئى بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » الجزئى

الحقيقى ويقال للجزئى بالمعنى الثانى « الاخص من شيء » الجزئى الاضافى .

(٥) يعنى الجزئى الذى بمعنى الاخص من شيء أعم من الجزئى بمعنى الاول

« ما يتمتع فرض صدقه على كثيرين » أى يصدق الجزئى الاضافى على الجزئى الحقيقى  
أيضاً لان الجزئى الاضافى بمعنى الاخص من شيء وكل جزئى حقيقى فهو تحت كلسى

كزيد بالنسبة الى الانسان ←

أعم منه بالمعنى الاول ، اذ كل جزئي حقيقي فهو يندرج تحت مفهوم كلي عام وأقله المفهوم والشيء والامر، ولاعكس<sup>(١)</sup> اذالجزئي الاضافي قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان .

ولك<sup>(٢)</sup> أن تحمل قوله : ( وهو أعم ) على جواب سؤال مقدر كان قائلاً يقول الاخص على ما علم سابقاً<sup>(٣)</sup> هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقاً

← حتى لو لم يكن الجزئي الحقيقي تحت كلي من الكليات الخاصة « المعروفة » كالله فانه وان لم يكن داخلاً في كلي الحيوان أو الجسم أو الجوهر لكنه لا أقل داخل في الكليات العامة كالشيء فانه شيء من الاشياء والامر فانه أمر من الامور والمفهوم فانه مفهوم من المفاهيم .

(١) أى ليس كل جزئى اضافى جزئياً حقيقياً لان الجزئى الاضافى قد يكون كلياً تحت كلي آخر كالانسان تحت الحيوان ومعلوم ان الكلى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين .

(٢) أى يصح أيضاً أن يعود ضمير هو فى قوله وهو أعم الى الاخص يعنى ان هذا الاخص أعم من الاخص الذى سبق ذكره فى بحث النسب (أى الاخص مطلقاً أو الاخص من وجه) فان ذلك الاخص كلي وهذا الاخص قد يكون كلياً « كالانسان بالنسبة الى الحيوان » وقد يكون جزئياً حقيقياً .

وحاصل السؤال المقدر ان المصنف بقوله (وقد يقال الجزئى ...) فى مقام بيان الجزئى الاضافى الشامل للجزئى الحقيقى أيضاً فكيف يقول ان هذا الجزئى يقال للاخص مع ان الاخص على ما علم سابقاً هو الكلى الذى تحت كلي آخر والجزئى الاضافى لا يكون كلياً دائماً بل قد يكون جزئياً حقيقياً .

فأجاب عنه بأن الاخص هنا « بقوله للاخص » ليس بمعناه السابق بل هو أعم وأوسع منه لشموله للجزئى الحقيقى .

(٣) فى بحث النسب « الاخص مطلقاً والاخص من وجد » .

## والكليات خمس الاول الجنس وهو المقول

كلياتاً<sup>(١)</sup> ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كلياتاً بل قد يكون جزئياً حقيقياً، فتنفسير<sup>(٢)</sup> الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص .

فأجاب بقوله : (وهو أعم) أي الأخص السامع منه من الأخص المعلوم آنفاً ومنه<sup>(٣)</sup> يعلم ان الجزئي بهذا المعنى أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة<sup>(٤)</sup> التزاماً وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه .

### الكليات الخمس (الجنس)

قوله: (والكليات) أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الامر<sup>(٥)</sup> في

(١) أي صدقاً شاملاً لجميع الافراد كالانسان الذي يصدق عليه الحيوان كلياتاً ولا يصدق الانسان على جميع أفراد الحيوان .

(٢) المفسر بالفتح الجزئي والمفسر بيه هو الاخص فقد فسر المصنف الجزئي الذي هو أعم من الاخص « لان الجزئي هنا يشمل الكلي والجزئي الحقيقي » بالاخص الذي هو أخص من مفسره « بالفتح » فكان المفسر بالكسر أخص من المفسر بالفتح وذلك غلط في التعريف .

(٣) أي من جواب المصنف عن السؤال بقوله وهو أعم يعلم ان الجزئي هنا أعم من الجزئي السابق وذلك لان الجواب حامل للسؤال والسؤال هو ان الجزئي هنا أعم من الاخص .

(٤) أي النسبة بين هذا الجزئي والجزئي الحقيقي علم من لازم كلام المصنف لامن صريحه فان صريح كلامه على ما ذكر هو أعمية هذا الاخص من ذلك الاخص وبما ان الاخص هنا مفسر للجزئي فيكون هذا الجزئي أيضاً أعم من ذلك الجزئي للزوم التساوي بين المفسر والمفسر .

(٥) مراده ان وجود أفراد الكلي لا ينحصر بالخارج بل يتبع وجود ذلك الكلي

الذهن أوفي الخارج منحصرة في خمسة أنواع .

وأما الكليات الفرضية التي لأصداق لها لاخارجاً ولا ذهنياً<sup>(١)</sup> فلايتعلق بالبحث عنها غرض معتمد به .

ثم الكلي اذا نسب الى أفراده المحققة في نفس الامر<sup>(٢)</sup> فاما أن يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع أو جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك<sup>(٣)</sup> بين شيء منها وبين بعض آخر ، فهو الجنس والا فهو الفصل ، ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات : أواخرجاً عنها<sup>(٤)</sup> ، ويقال له العرض ، فاما ان يختص بأفراد حقيقة واحدة، أو لا يختص فالاول هو الخاصة<sup>(٥)</sup> والثاني هو العرض العام<sup>(٦)</sup> .

فقد يكون الكلي خارجياً كاحيوان والانسان فوجود أفراده يكون فى الخارج وقد يكون ذهنياً فأفراده موجودة فى الذهن كالتلازم والزوجية فانهما كليان وانهما أفراد فى الذهن كتلازم النهار مع طلوع الشمس وكزوجية الاربعة .

فقوله بحسب نفس الامر أى بحسب نفس ذلك الكلى فان كان خارجياً ففى الخارج وان ذهنياً ففى الذهن .

(١) كاللاشياء واللاممكن .

(٢) كل كلى له معنى يفهم منه وكل فرد من الكلى له حقيقة (جنس وفصل) يتشكل الفرد منها فاذا لاحظنا الكلى والفرد ورأينا ان معنى الكلى يفى بتمام حقيقة الفرد بأن يكون مفهوم الكلى مشتملا على جنس الفرد وفصله معاً فهو نوع لذلك الفرد كالانسان بالنسبة الى أفراده وان أدى جزء من حقيقة فرده فان كان جزئه المشترك فهو جنسه وان كان جزئه المختص فهو فصل له كالحیوان والناطق .

(٣) فان الحيوان مثلا يفهم تمام مايشترك فيه أفراده اذ الحالات والفرائز المشتركة بين الانسان والبقر وغيرهما من أفرادالحيوان هى معنى الحيوان وليس شيء ممايشترك فيه أفراده خارجاً عن مؤدى الحيوان .

(٤) أى عن حقيقة تلك الافراد بحيث لو حذف منها لم ينقص من حقيقتها شيء .

(٥) كالضاحك فانه مختص بالانسان فقط .

(٦) كالماشى فانه مشترك بين الانسان والحقايق الحيوانية الاخر من بقر وغنم وغيرهما .

على الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ماهوفان كان الجواب عن .  
الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب  
كالحيوان والافبعيد كالجسم النامي

فهذا دليل (١) انحصار الكليات في الخمس .

قوله: (المقول) أي المحمول (٢) .

قوله : (في جواب ماهو) ماهو سؤال عن تمام الحقيقة (٣) ، فان اقتصر

في السؤال (٤) على ذكر امر واحد (٥) كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به

(١) يعنى هذا الحصر لان تمام الكلى بنحو المنفصلة الحقيقية الدائرة بين النفي  
والاثبات دليل على عدم وجود كلى غيرها وحاصله ان الكلى بالنسبة الى الفرد أما أن  
يكون حقيقته أو خارجاً عنها والاول أما تمام الحقيقة أو بعضها والاول النوع والثاني أما  
بعضه المشترك فهو الجنس أو بعضه المختص فهو الفصل والخارج أما مختص فهو العرض  
الخاص أو مشترك فهو العرض العام .

(٢) بأن تكون الكثرة المختلفة الحقايق موضوعاً والجنس محمولاً كقولنا البقر  
والغنم حيوان .

(٣) وذلك لان هو ضمير والضمير يعود الى تمام مرجعه فان كان السؤال عن  
فرد واحد فالضمير يعود الى تمام ذلك الواحد وان كان السؤال عن متعدد فقد فرض السائل  
المجموع واحداً وألغى خصوصيات الافراد فيبقى تمام المشتركات فالضمير يعود الى  
جميع المشتركات بين الافراد .

(٤) مظرب المسائل يختلف باختلاف كيفية سؤاله فان كان سؤاله عن أمر واحد  
كما اذا سئل ان البيت ماهو فمعلوم ان مطلوبه بيان تمام حقيقة البيت لما ذكر من مرجع  
الضمير فيقال في جوابه بناء يعد للسكنى واذا سئل ان البيت والمسجد ماهو فقد فرضهما  
شيئاً واحداً وألغى خصوصيات كل واحد منهما وكان سؤاله عن تمام مشتركتهما فيقال في  
جوابه بناء وهكذا .

(٥) سواء كان واحداً شخصياً كزيد أو واحداً كلياً كالانسان .



فيقع النوع في الجواب إن كان المذكور أمراً شخصياً<sup>(١)</sup>، أو الحد التام إن كان المذكور حقيقة كلية<sup>(٢)</sup>، وإن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور<sup>(٣)</sup>.

ثم تلك الأمور إن كانت متفكسة الحقيقة<sup>(٤)</sup> كان المسئول عنه<sup>(٥)</sup> تمام الحقيقة المتفكسة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع أيضاً في الجواب، وإن كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقايق المختلفة<sup>(٦)</sup>، وقد عرفت إن التمام الذاتي المشترك بين الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب.

فالجنس لا بد أن يقع جواباً عن الماهية<sup>(٧)</sup> وعن بعض الحقايق المخالفة

- (١) فإن سئل زيد ما هو فالجواب إنسان لأن الإنسان تمام حقيقة زيد .  
 (٢) كالإنسان فإن السائل عنه يعلم بحقيقته اجمالاً ولهذا يقول الإنسان ما هو فمطلوبه تفصيل تلك الحقيقة والمتكفل للتفصيل هو الحد التام .  
 (٣) لأنه من كيفية سؤاله بأرجاعه ضمير هو إلى المتعدد يكشف عن الغائه للخصوصيات الفردية وفرض المجموع شيئاً واحداً والواحد المتصور هنا هو القدر المشترك تماماً .

فإن كان تلك الأفراد متحدة في حقيقتها بأن كان حقيقة كلها واحدة فالجواب هو النوع لأنه المتكفل ليان تمام الحقيقة ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لأن السؤال عن الأفراد المتفكسة الحقيقة سؤال عن الحقيقة التامة المشتركة .

(٤) مثل أن يقول زيد وعمرو وبكر ما هو .

(٥) أي مطلوب السائل بسؤاله .

(٦) لما ذكرنا من إن جمعه الأمور المتعددة يكشف عن الغائه للخصوصيات المميزة فيبقى القدر المشترك ولما كان الأمور الواقعة في سؤاله مختلفة الحقايق فالمشترك بينها لا يكون تمام الحقيقة بل جزئها وجزء الحقيقة المشترك هو الجنس لا غير .

(٧) إنما عبر بهذا التعبير « عن الماهية وعن بعض » مع إن تعبيره السابق « في

لها المشاركة ايها في ذلك الجنس، فان كان مع ذلك <sup>(١)</sup> جواباً عن الماهية ، وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس فالجنس قريب ، كالحيوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه

←السؤال عن الجنس» هو السؤال عن امور مختلفة الحقائق ، لانه في مقام بيان الجنس القريب والبعيد فبدء بهذا التعبير ليربطه بكلامه الاتي « فان كان مع ذلك » . واعلم انهم ذكروا في ترتيب الانواع والاجناس كليات خاصة تقريباً لذهن المتعلم على نحو المثال وهي الانسان والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر ، فالانسان نوع حقيقي لوقوعه جواباً للسؤال عن امور متفقة الحقيقة كزيد وعمرو وبكر مثلاً والبواقي أجناس للانسان أما الحيوان فلانه تمام المشترك بينه وبين البقر والغنم مثلاً وأما لجسم النامي فلانه تمام المشترك بينه « الانسان » وبين النباتات وأما الجسم المطلق فلانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وأما الجوهر فلانه تمام المشترك بينه وبين العقل . اذا عرفت ذلك فاعلم ان الجنس أما قريب من الماهيات التي تحته أو بعيد عنها والقريب هو الجنس الذي يصح أن يقع جواباً عن كل واحدة من الماهيات التي تحتها اذا ازدوجت مع ماهية اخرى من تلك الماهيات كالحيوان فانه كذلك بالنسبة الى جميع الماهيات الحيوانية لكونه وافياً بجميع مشتركاتها ، مثلاً اذا سئلت عن الانسان والبقر فيجاب حيوان وكذا اذا زوجت الانسان في سؤالك مع أي فرد آخر من المشاركات كالغنم والابل .

وأما البعيد بخلاف ذلك كالجسم النامي مثلاً فانك ان سألت بما هو عن الانسان والشجر يصح أن يقال جسم نام لان تمام المشترك بين الانسان والشجر هو الجسم النامي . وأما اذا زوجت الانسان مع البقر لا يصح الجواب بالجسم النامي مع انهما « الانسان والبقر » من الماهيات التي تحت الجسم النامي ، وذلك لانه لا يفى بجميع مشتركتهما اذ منها الحيوانية والجسم النامي لا يدل على الحيوانية .

(١) أي ان كان مسع ووقوعه جواباً عن الماهية وعن بعض كذلك يقع جواباً عن هذه الماهية وعن البعض الاخر أيضاً كان قريباً .

والثانى النوع وهو المقول على الكثرة المتنفقة الحقيقة فى جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى

فى الماهية الحيوانية<sup>(١)</sup>، وان لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشار كها فى ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان، والحجر والفرس<sup>(٢)</sup> ولا يقع جواباً عن السؤال بالانسان، والشجر، والفرس<sup>(٣)</sup> مثلاً .

### النوع

قوله : ( وقد يقال<sup>(٤)</sup> على الماهية ) أى المقول<sup>(٥)</sup> فى جواب ما هو ،

(١) فإذا سئل عن الانسان والبقير يصح أن يقع الحيوان فى الجواب وكذا اذا ازدوج الانسان مع الغنم أو أى فرد من الماهيات التى تحت الحيوان يصح ذلك أيضاً .  
(٢) لان الامر المشترك بين هذه الثلاثة هو الجسمية فقط لا أكثر ولا أقل والجسم واف بذلك فالجسم تمام المشترك بين هذه الثلاثة .  
(٣) لان هذه الثلاثة تشترك فى أكثر من الجسمية وهو النمو والحيوانية، والجسم لا يفتى بهما .

(٤) أى النوع يعنى ان النوع له معنى آخر غير المعنى السابق « المقول على الكثرة المتنفقة الحقيقة فى جواب ما هو » وهو الكلى الذى تحت كلى آخر وهو المراد بقوله (المقول عليها وعلى غيرها الجنس) لان الجنس جواب عن السؤال بالكلى فالكلى الذى فى السؤال هو تحت كلى الجواب .

ويسمى النوع بهذا المعنى بالنوع الاضافى أى نوع بالنسبة الى الجنس الذى فوقه والنوع بهذا المعنى ينطبق على النوع الحقيقى كالانسان لكونه تحت جنس الحيوان وعلى الجنس الذى تحت آخر كالحيوان الذى هو تحت الجسم التامى .

(٥) يعنى ان قول المصنف يقال على الماهية يفهم منه ان النوع الاضافى لا يكون

جواب ما هو ويختص باسم الاضافى كالأول بالحقيقي وبينهما عموم  
من وجه لتصادقهما على الانسان وتفاقمهما فى الحيوان والنقطة  
ثم الاجناس قد تقرب متصاعدة الى العالى

فلا يكون الا كلياً لا جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً ، فالشخص والصنف  
كالرومي والزنجي مثلاً خارجان عنها <sup>(١)</sup> ، فالنوع الاضافى دائماً يكون اما  
نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيوان ، واما جنساً مندرجاً  
تحت جنس آخر كالحيوان المندرج تحت الجسم النامى ، ففي الاول  
يتصادق <sup>(٢)</sup> النوع الحقيقى والاضافى ، وفي الثانى يوجد الاضافى بدون  
الحقيقى <sup>(٣)</sup> .

ويجوز أيضاً تحقق الحقيقى بدون الاضافى فيما اذا كان النوع بسيطاً لا  
جزء له حتى يكون جنساً له ، وقد مثل <sup>(٤)</sup> بالنقطة وفيه مناقشة <sup>(٥)</sup> وبالجملة <sup>(٦)</sup>  
النسبة بينهما هي العموم من وجه .

الا كلياً ذاتياً لاشخصياً ولاعرضياً وذلك لما مر من ان ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فلا بد  
أن يكون النوع الاضافى حقيقة أى كلياً ذاتياً .  
(١) أى عن الماهية لعدم الكلية فى الاول « الشخصى » وعدم الذاتية فى الثانى  
« الصنف » .

(٢) لانطباق التعريفين عليه .

(٣) لعدم وقوعه جواباً عن الامور المثقفة الحقيقية .

(٤) المتصنف

(٥) سبباً قريباً .

(٦) أى بسبب التفرقة بين المثال والذات مخدوشة على التطلب وهو كذا النسبة بينهما

هو العموم من وجه صحيح .

قوله : ( والنقطة ) النقطة طرف الخط <sup>(١)</sup> والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق <sup>(٢)</sup> والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا يقبل القسمة أصلاً، وإذا لم يقبل القسمة أصلاً لم يكن لها جزء ، فلا يكون لها جنس .

وفيه نظر ، لأن هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج ، والجنس ليس جزء خارجياً ، بل هو من الاجزاء العقلية، فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي <sup>(٣)</sup> وهو جنس لها، وان لم يكن لها جزء في الخارج .

قوله: (متصاعدة) <sup>(٤)</sup> بأن يكون الترقصي من خاص الى عام ، وذلك لان جنس الجنس يكون أعم من الجنس ، وهكذا <sup>(٥)</sup> الى الجنس الذي لا جنس له فوفقه وهو العالي، وجنس الاجناس كالجوهر .

(١) أي آخره .

(٢) لانه آخر الجسم لكنه منقسم في الطول والعرض .

(٣) كالطرف لصحة وقوعه « الطرف » جواباً عنها في قولنا النقطة ماهي فيقال طرف فيكون الطرف جنساً لها كما يكون للخط والسطح .

(٤) قول المصنف قد ترتب أي يتعاقب بعضها بعضاً على نحو الاضافة ففي

الاجناس يكون المضاف فوق المضاف اليه كترتب الابناء فاذا قلنا جنس الجنس فمعناه كلي فوق الكلي مثلاً نقول الحيوان جنس ولد جنس هو الجسم التام وللجسم التام جنس هو الجسم المطلق كما نقول أب وأبو الاب وأبو أبي الاب وهكذا فالترتب في الاجناس تصاعدي يتصاعد الى ما لاجنس فوفقه .

وأما الترتب أي التعاقب في سلسلة الانواع فتتازلي فان النوع يضاف الى أعلى منه كترتب الابناء فاذا قلنا نوع الجسم المطلق نعني بذلك الكلي التي تحته هو الجسم التام وإذا قلنا للجسم التام نوع نعني به الحيوان وهكذا فنقول نوع النوع نعني بـ الكلي الذي تحت الكلي الآخر .

(٥) أي جنس جنس الجنس مثلاً .

ويسمى جنس الاجناس، والانواع قد تترتب متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات

قوله : ( متنازلة ) بأن يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع النوع<sup>(١)</sup> يكون أخص من النوع وهكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان .

قوله: (وما بينهما متوسطات) أي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات<sup>(٢)</sup> فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة<sup>(٣)</sup> وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة<sup>(٤)</sup> ، هذا<sup>(٥)</sup>

(١) كالجسم النامي الذي هو أخص من الجسم المطلق الذي هو نوع للجوهر .

(٢) أي أجناس متوسطة وأنواع متوسطة .

(٣) كما بين الجوهر والحيوان وهي الجسم النامي والجسم المطلق .

(٤) كما بين الجسم المطلق والانسان وهي الحيوان والجسم النامي .

(٥) يعني ما ذكرنا في تفسير المتوسطات من انها عبارة عن الاجناس المتوسطة

والانواع المتوسطة مبنى على أن يكون ضميرهما في بينهما عايداً الى العالي والسافل فقلنا ان بين عالي الجنس وسافله أجناس متوسطة وبين عالي النوع وسافله أنواع متوسطة اذ على ذلك ينتظم سلسلتان لسلسلة للاجناس بين الجنس العالي والجنس السافل وسلسلة للانواع بين النوع العالي والنوع السافل .

وأما بناء على عود الضمير (هما) الى عالي الجنس وسافل النوع فالسلسلة واحدة والمتوسطات في كلامه غير مقيدة بالجنس والنوع بل قد يكون المتوسط جنساً متوسطاً وقد يكون نوعاً متوسطاً وقد يكون جنساً متوسطاً ونوعاً متوسطاً معاً وعلى هذا الوجه فالمتوسطات واقعة بين الجنس العالي والنوع السافل فالجنس السافل والنوع العالي أيضاً من جملة المتوسطات لكونهما في وسط السلسلة فيكون الجنس السافل نوعاً متوسطاً والنوع العالي جنساً متوسطاً .

ان رجح الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحاً<sup>(١)</sup> كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات أما جنس متوسط فقط كالنوع العالي<sup>(٢)</sup> أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل<sup>(٣)</sup> أو جنس متوسط ونوع متوسط معاً كالجسم النامي<sup>(٤)</sup> .

ثم اعلم : ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد<sup>(٥)</sup> والنوع المفرد اما لان الكلام<sup>(٦)</sup> فيما يترتب والمفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب ، وأما لعدم تيقن وجودهما<sup>(٧)</sup> .

(١) يعنى صريح عبارة المصنف ان المراد بالعالي فى كلامه هو الجنس العالي والنوع السافل لا العالي والسافل المطلق لان العالي فى كلامه مرتبط بالجنس لقوله ثم الاجناس... الى العالي، والسافل مرتبط بالنوع لقوله والانواع... الى السافل وهذا مؤيد لهذا الوجه. (٢) مثل الجسم المطلق فانه نوع للجوهر ولانواع فوقه و جنس متوسط بين الجوهر والجسم النامى .

(٣) مثل الحيوان فانه واقع بين النوع السافل (الانسان) والجسم النامى الذى هو نوع للجسم المطلق وليس « الحيوان » جنساً متوسطاً اذ لا جنس تحته .

(٤) فانه واقع بين الحيوان وهو جنس ونوع والجسم المطلق وهو أيضاً جنس ونوع فهو « الجسم النامى » جنس بين جنسين ونوع بين نوعين .

(٥) أى الجنس الذى ليس فوقه ولا تحته جنس وكذا النوع المفرد أى الذى ليس فوقه ولا تحته نوع .

(٦) أى لان بحث المصنف فى الاجناس والانواع المتوالية والمفرد خارج عن بحثه فلهذا لم يتعرض له لا لعدم وجوده أو لفضلة المصنف عنهما .

(٧) فان القوم مثلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن يكون العقول العشرة التى تحته مختلفة الحقيقة ولم يكن الجوهر جنساً له فهو «العقل الكلى» جنس للعقول العشرة وهى أنواع له ولما لم يكن فوقه كلى فهو جنس مفرد .

الثالث الفصل وهو الممتول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد

### الفصل

قوله : ( أي شيء ) <sup>(١)</sup> اعلم : ان كلمة أي موضوعة ليطالب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة <sup>(٢)</sup> مثلاً ، اذا أبصرت شيئاً

ومثلو للنوع المفرد بالعقل أيضاً لكن على تقدير ان يكون العقول العشرة التي تحته متفقة الحقيقة ويكون الجوهر جنساً له فتكون العتول العشرة بالنسبة الى العقل الكلي كأفراد الانسان بالنسبة الى الانسان فهو نوع للجوهر ولما لم يكن تحته نوع (لاتفاق حقيقة أفرادها على الفرض) ولافرقة نوع لعدم كئى فوق الجوهر حتى يكون الجوهر نوعاً له فهو (العقل) نوع مفرد .

ولكن لما لم يرتض المحققون بهذا المثال لكونه مجرد فرض لا أساس له فلم يتيقن المصنف بوجودهما أي الجنس والنوع المنفردين فلم يتعرض لهما .

(١) لا بد من توضيح هنا لمتن المصنف وهو ان المراد بقوله (الفصل) الى قوله (في ذاته) ان الفصل هو الذي يحمل على الشيء (المراد بالشيء هنا مطلق الجنس المطلوب تميزه) في جواب أي شيء كقولنا أي حيوان هذا فيقال ناطق فيقال هذا الحيوان ناطق فحمل الفصل «الناطق» على الحيوان (وهو الشيء في كلام المصنف) في جواب أي حيوان .

وقوله هو في ذاته ليس من كلام السائل بل بيان لمراده من أي فان أي يسأل بها عن المميز الذاتي والا فهذا التعبير « هو في ذاته » خارج عن المحاورات العرفية والمنطق تحليل عن محاوراتهم .

(٢) أي كلمة أي ومعناها بالفارسية (كدام) كقولنا أي كتاب هذا فالسائل يعلم انه كتاب لكنه جاهل بما يميزه عما يشاركه في كلي الكتاب (أي يميزه عن ساير الكتب) .



عن بعيد ، وأيقنت أنه حيوان ، لكن ترددت في أنه هل هو انسان أو فرس أو غيرهما ، تقول أي حيوان هذا <sup>(١)</sup> فيجيب بما يخصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية .

إذا عرفت هذا فنقول <sup>(٢)</sup> إذا قلنا الانسان أي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشئية، فيصح أن يجاب بانه حيوان ناطق كما صح أن يجاب بانه ناطق، فيلزم صحة وقوع الحد في جواب أي شيء هو في ذاته، وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام .

وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام ، وأجاب عنه صاحب

(١) فالسائل يطلب ما يميز هذا الحيوان عما يشاركه في الحيوان « المضاف اليه لاي » .

(٢) شروع في الايراد على تعريف الفصل وحاصله ان السؤال بأى ان كان مثل المثال السابق « أي حيوان هذا » فلا كلام .

وأما ان كان السؤال هكذا (الانسان أي شيء) بتقديم حقيقة نوعية على أي وإضافة أي الى شيء نفسه لا الى جنس آخر فمطوب السائل حينئذ تميز الانسان عن بقية الاشياء بتميز ذاتي .

والتميز هنا كما يصح أن يكون بالفصل « الناطق » كذلك يصح أن يكون بالحد التام « الحيوان الناطق » لعدم ذكر الحيوان في السؤال ليلزم التكرار كما في المثال السابق .

والحال ان المنطقيين فسألوا ان الحد لا يقع الا في جواب ماهو فهذا « وقوع الحد جواباً لأي شيء » حرق لاجماعهم .

مضاه الى ان ذلك يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام لوقوعه جواباً عن أي شيء كما ذكر .

فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم  
للعالى مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس

المحاكمات بان معنى أي وان كان بحسب وضع اللغة لطلب المميّز مطلقاً،<sup>(١)</sup>  
لكن أرباب المعقول اصطالحوا على انه لطلب مميّز لا يكون مقولاً في جواب  
ماهو، وبهذا يخرج الحد والجنس أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وللمحقق الطوسي (ره) هيئنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو انا لانستل عن  
الفصل الا بعد أن نعلم<sup>(٣)</sup> ان للشيء جنساً بناءً على ان ما لا جنس له لا فصل  
له ، واذا علمنا الشيء بالجنس<sup>(٤)</sup> فنطلب ما يميّزه عن المشاركات في ذلك  
الجنس، فنقول الانسان أي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لاغير<sup>(٥)</sup>  
فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء<sup>(٦)</sup>  
عن مشاركاته في ذلك الجنس فحيثئذ يندفع الاشكال بحذافيره<sup>(٧)</sup>.

قوله: ( فقريب ) كالنادل بالنسبة الى الانسان حيث يميّزه عن جميع  
المشاركات<sup>(٨)</sup> في جنسه القريب وهو الحيوان .

قوله: ( فبعيد ) كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميّزه عن المشاركات

(١) أي سواء كان فصلاً أو حداً أو جنساً .

(٢) لانهما مقولان في جواب ماهو .

(٣) لان الفصل فرع عن اتصال المسؤل عنه بشيء في جامع والجامع هو الجنس.

(٤) أي بعد علمنا بالشيء جنساً نطلب ما يميزه عما يشاركه في ذلك الجنس .

(٥) أي لا الحد ولا الجنس للعلم بجنسه فلا جهل للسائل بالجنس ليجاب به .

(٦) المراد بالشيء هنا الامر المسؤل تميزه كالانسان .

(٧) أي بتمامه من المخالفة لقول المنطقيين وعدم مانعية تعريف الفصل .

(٨) كالقرب والغنم وغيرهما من الحيوانات .

في جنسه البعيد<sup>(١)</sup>، وهو الجسم النامي .

قوله: (وإذا نسب<sup>(٢)</sup> الى آخر) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها<sup>(٣)</sup> ، ونسبة الى الجنس الذي يميز هو<sup>(٤)</sup> الماهية عنهم بين أفراده ، فهو بالاعتبار الاول<sup>(٥)</sup> يسمى مقوماً لانه جزء للماهية ، ومحصل لها<sup>(٦)</sup> وبالاعتبار الثاني<sup>(٧)</sup> يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدمياً يحصل قسماً آخر كما ترى في تقسيم الحيوان<sup>(٨)</sup> الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق .

(١) ولا يميزه عن مشاركاته في القريب (الحيوان) لان مشاركاته في الحيوانية « كالبقر والغنم » كلها حساس .

(٢) يعنى ان كل فصل كالناطق مثلا منسوب الى ماهيتين الماهية المميزة كالانسان فيقال الناطق فصل الانسان والماهية المميز عنها كالحيوان فيقال الناطق فصل الحيوان . ولكن كونه فصلا للانسان معناه انه مقوم للانسان يعنى ان قوام الانسان ووجوده بالناطق لان الناطق جزئه ولا يحصل الشيء الا بجزئه وان نسب الى المميز عنه فهو مقسم له كما سيجىء .

(٣) كالانسان .

(٤) أى الفصل وهو فاعل ليميز والماهية مفعول وضمير عنه يعود الى الجنس .

(٥) أى باعتبار نسبته الى المميز « بالفتح » كالناطق بالنسبة الى الانسان .

(٦) لان الانسان مثلا لا يحصل الا بجزئيه الحيوان والناطق فالناطق محصل له كما

ان السكنجين لا يحصل الا بالخل والسكر فهما محصلان له .

(٧) أى باعتبار نسبته الى المميز عنه كالناطق بالنسبة الى الحيوان .

(٨) فيقال الحيوان أما ناطق كالانسان أو غير ناطق كغيره من الحيوانات فلولا

الناطق لما حصل للحيوان هذا التقسيم .

قوله : (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم <sup>(١)</sup> للعالي ، فهو فصل مقوم للسافل لان <sup>(٢)</sup> مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل ، وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ، ثم انسه <sup>(٣)</sup> يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له ، وهو معنى المقوم ، وليعلم <sup>(٤)</sup> ان المراد بالعالي ههنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن، وكذا المراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط <sup>(٥)</sup> عال بالنسبة الى ماتحته

(١) يعني اذا كان ماهيتان أحدهما عال والاخر سافل سواء كانتا جنسين أو كان أحدهما جنساً والاخر نوعاً فالاول كالجسم النامي والحيوان والثاني كالحيوان والانسان فالفصل الذي هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل قهراً كالحساس فانه فصل مقوم للحيوان فيكون مقوماً للانسان أيضاً .

(٢) يريد ان المقوم يتحقق بأمرين أحدهما الجزئية والاخر المميزية وكلا الأمرين متحقق في مقوم العالي بالنسبة الى السافل أما الاول فلان مقوم العالي جزء منه والعالي بنفسه جزء للسافل وجزء الجزء جزء مثلاً الحساس مقوم للحيوان فهو جزئه والحيوان نفسه جزء للانسان فهو « الحساس » جزء للانسان قهراً .

وأما الثاني (المميزية) فلان المميز للعالي مميز للسافل مثلاً الحساس يميز الحيوان عن شركته في الجسم النامي كالشجر فكذلك يميز الانسان أيضاً عنها فكما اذا قلنا الحيوان أي شيء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه عن الشجر فكذلك اذا قلنا الانسان أي شيء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه أيضاً عن الشجر الذي من مشاركات الانسان في الجسم النامي وان لم يميزه عن مشاركاته في الحيوان .

(٣) بيان للشرط الثاني للمقوم .

(٤) أي ليس المراد من العالي ماهو فوق الجميع ولا من السافل ماهو تحت

الجميع بل العالي بالنسبة الى ماتحته والسافل بالنسبة الى ما فوقه .

(٥) كالجسم النامي فانه عال بالنسبة الى الحيوان وسافل بالنسبة الى الجسم

المطلق .

وسافل بالنسبة الى ما فوقه .

قوله: ( ولا عكس ) أي كلياً<sup>(١)</sup> بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس هو مقوماً للعالي الذي هو الحيوان .

قوله: (والمقسم بالعكس) أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس<sup>(٢)</sup> أي كلياً .

أما الاول: فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً<sup>(٣)</sup> فقد حصل للعالي قسماً لان قسم القسم قسم<sup>(٤)</sup>.  
وأما الثاني<sup>(٥)</sup> : فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان<sup>(٦)</sup> .

(١) بل العكس وهو كون مقوم السافل مقوماً للعالي جزئى أى فى بعض الموارد كالحساس فانه مقوم للسافل « الانسان » ومقوم للعالي « الحيوان » أيضاً لا فى جميع الموارد فان الناطق مقوم للسافل « الانسان » وليس مقوماً للعالي « الحيوان » .

(٢) أى ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل .

(٣) كالناطق الذى يحصل للحيوان قسماً فيقال للحيوان أما ناطق أو غير ناطق فهو يحصل للجسم النامى أيضاً قسماً فيقال للجسم النامى أما ناطق أو غير ناطق .

(٤) يعنى الذى هو قسم لقسم شىء فهو قسم لذلك الشىء أيضاً لانه المقسم العام فاذا قسمنا الجسم النامى الى الحيوان وغير الحيوان والحيوان الى الناطق وغير الناطق فالناطق كما هو قسم للحيوان قسم للجسم النامى أيضاً .

(٥) وهو عدم كون كل مقسم للعالي مقسماً للسافل .

(٦) لعدم انقسام الحيوان الى الحساس وغير الحساس اذ الحيوان لا يكون الا

حساساً فقط .

(الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة

فقط .

### الخاصة

قوله: (وهو الخارج) أي الكلبي الخارج فان المقسم<sup>(١)</sup> معتبر<sup>(٢)</sup> في جميع مفهومات الاقسام .

واعلم: ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكتاب بالقوة<sup>(٣)</sup> للانسان والى غيرشاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكتاب بالفعل له<sup>(٤)</sup> .

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أو جنسية فالاول<sup>(٥)</sup> خاصة النوع كالضاحك<sup>(٦)</sup> والثاني<sup>(٧)</sup> خاصة الجنس كالماشي فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام<sup>(٨)</sup>

(١) يعني انما قلنا أى الكلبي لان الخاصة قسم من الكلبي لقوله « المصنف » سابقاً والكيليات خمس ولما كان المقسم هو الكلبي فلا بد أن يكون جميع أقسامه كلياً ومنها الخاصة.

(٢) أى يجب لحاظه فى جميع ...

(٣) أى من له استعداد الكتابة وجميع أفراد الانسان كذلك .

(٤) أى للانسان لان الكاتب بالفعل من كان مشغولاً بالكتابة الان ولا يكون كذلك الا

بعض أفراد الانسان .

(٥) أى المقول على ما تحت حقيقة نوعية فذلك يسمى خاصة النوع .

(٦) فانه مختص بالانسان وهو حقيقة نوعية .

(٧) وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة جنسية . .

(٨) لان الماشى لا يكون مختصاً بالانسان بل يشمل سائر الحيوانات أيضاً .

(الخامس) العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها  
وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او  
الوجود بين يلزم تصوره من تصور الممازوم

للانسان، فافهم<sup>(١)</sup>.

### العرض العام

قوله : (وعلى غيرها) كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من  
الحقايق الحيوانية .

قوله: (وكل منهما) أي كل من الخاصة والعرض العام ، وبالجملة الكلي  
الذي هو عرضي لافراده أما لازم ، واما مفارق ، اذ لا يخالو اما أن يستحيل  
انفكاكه عن معروضه أولاً، فالاول<sup>(٢)</sup> هو الاول ، والثاني هو الثاني، ثم اللازم  
ينقسم بقسمين<sup>(٣)</sup> :

أحدهما : انه اي لازم الشيء ، اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع

(١) قيل انه اشارة الى انه لامنافاة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء وعرضاً  
عاماً بالنسبة الى آخر كما ان الفصل الواحد قد يكون بالنسبة الى شيء قريباً وبالنسبة  
الى آخر بعيداً كالحساس فانه قريب بالنسبة الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان  
فالعاونين تختلف باختلاف الاعتبارات .

(٢) يعني فالعرض الذي يستحيل انفكاكه عن المعروض هو العرض اللازم كالحراق  
بالنسبة الى النار والثاني هو الثاني أي العرض الذي لا يستحيل انفكاكه عن المعروض  
فهو عرض مفارق كالسواد بالنسبة الى الانسان .

(٣) أي بتقسيم التقسيم الاول انقسامه الى لازم المهية ولازم الوجود الخارجى  
ولازم الوجود الذهني والتقسيم الثاني انقسامه الى البين وغير البين .

قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج ، أو في الذهن <sup>(١)</sup> ، وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له وأما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني .

فهذا <sup>(٢)</sup> القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة :

الاول : لازم الماهية : كزوجية الاربعة .

الثاني : لازم الوجود الخارجي : كاحراق النار .

الثالث : لازم الوجود الذهني : ككون حقيقة الانسان كلية . وهذا القسم

يسمى معقولاً ثانياً <sup>(٣)</sup> ايضاً .

والقسم الثاني : ان اللازم اما بين أو غير بين والبين له معنيان :

احدهما : اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور

البصر <sup>(٤)</sup> من تصور العمى ، وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص <sup>(٥)</sup> ، وحينئذ

فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم، كالكتاب بالقوة <sup>(٦)</sup>

(١) بل مطلق الوجود .

(٢) أي لازم الوجود قسمان لازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني .

(٣) لان تعقل كلية الانسان مثلاً انما هو بعد تعقل نفس الانسان فان العرض هنا

يعرض المعروض في الذهن فيجب حصول المعروض قبل عروض العرض والحصول في الذهن لا يكون الا بالتعقل .

(٤) البصر هنا بمعنى حس الرؤية لا بمعنى العين وانما يلزم من تصور العمى

تصور البصر لان العمى عبارة عن عدم البصر فالعمى عدم مضاف الى البصر فيلزم تصور

المضاف اليه ثم اضافة المضاف .

(٥) سنيينه قريباً عند قوله بالمعنى الاعم .

(٦) فانه وان كان لازماً للانسان لكن لا يلزم تصوره بتصور الانسان فهو لازم غير



او من تصورهما والنسبة بينهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه  
والافعرض يدوم او يزول بسرعة او بطوء

للانسان .

والثاني: من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم  
وتصور النسبة <sup>(١)</sup> بينهما الجزم باللزوم ، كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور  
الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها، وذلك  
يقال له البين بالمعنى الاعم <sup>(٢)</sup> ، وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من  
تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحديث للعالم <sup>(٣)</sup> .  
فهذا التقسيم <sup>(٤)</sup> الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على  
كل تقدير <sup>(٥)</sup> انما يسميان بالبين وغير البين .

(١) بأن يتصورهما ثم ينظر في ارتباط أحدهما بالآخر من انه هل يطلب ويجذب  
أحدهما الآخر أم لا فالطالب هو الملزوم والمطلوب هو اللازم .

(٢) لان البين بهذا المعنى ما يحصل تصور اللازم بعد تصورات ثلاثة تصور  
اللازم وتصور الملزوم وتصور النسبة « والبين بالمعنى الاول يكفيه تصور واحد هو تصور  
الملزوم فقط وكلما يكفيه تصور واحد فهو يحصل بثلاثة تصورات بطريق أولى بخلاف ما »  
يحتاج الى ثلاثة فهو لا يحصل بتصور واحد فكل بين بالمعنى الثاني فهو بين بالمعنى الاول  
ولاعكس وهذا معنى الاعم والخاص .

(٣) فانه وان كان لازماً للعالم ولكن لا يلزم تصوره من التصورات الثلاثة فقط بل  
يحتاج الى اقامة الحجة والدليل .

(٤) أى تقسيم اللازم الى البين وغير البين فى الواقع تقسيمان الاول البين بالمعنى  
الخاص وغير البين بالمعنى الخاص والثانى البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم .  
(٥) أى القسمين على تقدير الخاص وهما البين بالمعنى الخاص وغير البين بالمعنى

قوله : (يدوم) كحركة الفلك فانها دائمة لئلك وان لم يستتبع<sup>(١)</sup> انفكاكها نظرا الى ذاته .

قوله : (بسرعة) كحمرمة المخجل وصفرة الوجمل<sup>(٢)</sup>.

قوله : (اوبطوء) كالشباب<sup>(٣)</sup>.

---

الاخص والقسمين بالمعنى الاعم وهما البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم لا يسميان بالاخص والاعم بل فى كلا الموردين يسميان بالبين وغير البين فقط من غير ضميمه قيد الاخص والاعم .

(١) يعنى ان الحركة للفلك دائمة خارجاً وان كان انفكاكها عنه جازماً عقلاً اذ لا اقتضاء لذات الفلك عقلاً أن يكون متحركاً كما تقتضى الاربعة أن تكون زوجاً بل يجوز عقلاً أن يكون فلك غير متحرك .

(٢) أى الخايف .

(٣) فانه يزول عن الانسان لكن بعد سنين .

(خاتمة) مفهوم الكلي يسمى كلياً منطقياً ومعرضه طبيعياً  
والمجموع عقلياً وكذا الانواع

---

## الخاتمة

### فى مفهوم الكلى

قوله : (مفهوم الكلي) اي ما يطلق عليه لفظ الكلي<sup>(١)</sup> يعنى المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كلياً منطقياً لان المنطقى يقصد من الكلي هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

قوله : (ومعرضه) أي ما يصدق عليه<sup>(٣)</sup> هذا المفهوم كالانسان والحيوان

- 
- (١) وبعبارة اخرى ما يفهم من كلمة الكلى « أى معناه » وهو المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين كما ذكر سابقاً فهذا المعنى « المفهوم الذى .. » كنى منطقى .
  - (٢) لامعرضاته كالانسان والحيوان اذ لانظر له فى الموارد الخاصة .
  - (٣) أى مصاديق الكلى وأفراده كالحيوان والانسان .

## الخمسة والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

يسمى كلياً طبيعياً لوجوده في الطبايع يعني في الخارج على ما سيجيء (١) والمجموع المركب من هذا العارض والمعرض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كلياً عقلياً اذ لا وجود له الا في العقل (٢).

قوله : (وكذا الانواع الخمسة) يعني كما ان الكلي يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الانواع الخمسة يعنى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة مثلا مفهوم النوع اعنى الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً ومعرضه كالانسان والفرس نوعاً طبيعياً ومجموع العارض والمعرض كالانسان النوع نوعاً عقلياً .

وعلى هذا ففس البواقى (٣) بل الاعتبارات الثلث تجرى في الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين

(١) من ان الكلى الطبيعي موجود بوجود أفراده على ما اختاره الجمهور : محمد على .

(٢) لان الكلى مع وصف كليته لا يوجد خارجاً اذ الشئء مالم يتشخص لا يوجد فالموجود من الكلى خارجاً هو ذات الكلى كذات الانسان والحيوان مع قطع النظر عن كليته .

(٣) مثلا مفهوم الجنس « أى معنى كلمة الجنس » وهو الكلى المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو جنس منطقي فاذا سئل ان الجنس عند المنطقين ما هو يجاب انه الكلى المقول ... ومعرضه « معرض الجنس المنطقي » أى الشئء الذى يكون كلياً مقولاً على ... كالحيوان فهو جنس طبيعي ومجموع العارض والمعرض أى الحيوان الكلى المقول ... يكون جنساً عقلياً .

يسمى جزئياً منطقياً ومعروضه اعني زيداً يسمى جزئياً طبيعياً والمجموع العارض والمعروض اعني زيد الجزئي يسمى جزئياً عقلياً .

قوله : (والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه) <sup>(١)</sup> لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات في العقل ولذا <sup>(٢)</sup> كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه ، فان انتفاء الجزء <sup>(٣)</sup> يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان <sup>(٤)</sup> الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراده <sup>(٥)</sup> أم لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد ، والاول مذهب جمهور الحكماء ، والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال الحق هو الثاني <sup>(٦)</sup> .

(١) لا بمعنى وجود نفس الكلي .

(٢) أي لان الكلية يتعللها الانسان عارضاً على المفهومات « كالحیوان » في العقل فيتعلل الحيوان « المعروض » أولاً ثم يتعلل كليته ثانياً فالمعقول الاول هو الحيوان والثاني كليته .

(٣) لان الكلي العقلي مركب من الكلي المنطقي والطبيعي وقلنا ان المنطقي لا وجود له في الخارج فينتفي « العقلي » لانتفاء المركب بانتفاء جزئه .

(٤) لامن حيث انه كلي ليقال ان الكلية مانعة عن الوجود الخارجي وحيث ان الانسان معروض في الذهن للكلية والمعروض متقدم على العارض فله وجود قبل عروض الكلية وهذا الوجود « المتحقق في الذهن » لا مانع من تحققه في الخارج أيضاً لان المانع هو صفة الكلية والمفروض وجوده « الانسان » قبلها « قبل الكلية » .

(٥) فزيد مثلا نفس الانسان لا انه فرد من كلي الانسان فقط .

(٦) لانه قال بمعنى وجود اشخاصه يعني ان الموجود في الخارج انما هو افراده

لانفس الكلي .

وذلك <sup>(١)</sup> لانه لو وجد الكلبي في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد <sup>(٢)</sup> بالصفات المتضادة ، ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة <sup>(٣)</sup> وحينئذ فمعنى وجود الطبيعي هو ان افراده موجودة، وفيه تامل <sup>(٤)</sup> وتحقيق الحق في حواشي التجريد .

(١) دليل لعدم وجود الكلبي الطبيعي في الخارج .

(٢) كالانسان فانه شيء واحد فان فرضنا وجوده في زيد الابيض وعمرو الاسود يلزم أن يكون الشيء الواحد « الانسان » متصفاً بالصفات المتضادة «البياض والسواد» .  
 (٣) فان زيد مثلاً في السدار وعمرو في السوق والفرض انهما نفس الانسان والانسان شيء واحد فيلزم أن يكون الشيء الواحد في الامكنة المتعددة .  
 (٤) الظاهر فسي وجهه ان هذا النوع من الوجود ليس وجوداً شخصياً كى يتنافى وحدته مع الصفات المتضادة والامكنة المتعددة بل هو وجود منسلخ عن الخصوصيات الشخصية .

فان معنى زيد انسان ان زيدا فيه تمام مفهوم الانسانية « الحيوانية والنطق » فهو بوجود هذا المفهوم انسان لا بما انه ابن فلان أو بلون كذا أو في مكان كذا وهذا المفهوم بعينه موجود في عمرو أيضاً من دون لحاظ خصوصيات الشخصية وانما يحصل التضاد والتنافى اذا كانت الخصوصيات محققاً للمفهوم وقرباً له وأنت خير بان المفهوم المذكور لا يحتاج تحققه الى شيء من الخصوصيات الفردية .

فالانسان مع حفظ وحدته موجود في كل من يبه هذا المعنى لعدم احتياجه الى الشخصيات ليعتد . أمل منه .

(فصل) معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساوياً واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوى معرفة والاخفى والتعريف

---

### المعرف

قوله: (معرف الشيء) بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف<sup>(١)</sup> شرع في البحث عنه ، وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجته ، وعرفه بانه ما يحمل على الشيء أي المعرف<sup>(٢)</sup> ليفيد تصور هذا الشيء ، اما بكنهه<sup>(٣)</sup> او بوجه يستاز عن جميع ما عداه<sup>(٤)</sup>. ولهذا<sup>(٥)</sup> لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئاً منهما كالحيوان في

(١) من الجنس والفصل والنوع والخاصة .

(٢) بفتح الراء .

(٣) كالتعريف بالحد العام .

(٤) كالتعريف بالحد الناقص وبالرسم .

(٥) أي الاجزى ان الغرض من التعريف هو تصور المعرف « بالفتح » بأحد

الوجهين لم يجز أن يكون المعرف أعم من المعرف إذ الاعم لا يفيد التصور ولكنه ولا

تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق<sup>(١)</sup> ، وأيضاً لا يميز الانسان عن جميع ماعده لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الاعم من وجه<sup>(٢)</sup> واما الاخص اعنى مطلقاً<sup>(٣)</sup> فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور هذا الاعم بانكته أو بوجه يمتاز عما عده كما اذا تصورت الانسان<sup>(٤)</sup> بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل<sup>(٥)</sup> واخفى في نظره<sup>(٦)</sup> وشأن المعرفة ان يكون اعرف من المعرفة لم يجزان يكون اخص أيضاً .

وقد علم من تعريف المعرفة بما يحتمل على الشيء انه لا يجوز<sup>(٧)</sup> ان يكون المعرفة مبايناً للمعرفة فتعين ان يكون مساوياً له في الصدق ثم يتبني ان يكون

(١) لا الحيوان وحده .

(٢) كالأبيض في تعريف الانسان .

(٣) لا الاخص من وجه لان الاخص من وجه هو الاعم من وجه وقد سبق ذكره .

(٤) حاصله انك حينما تتصور الانسان فلا بد لك من تصور الحيوان لان الحيوان

جزء حقيقة الانسان المركب من الحيوان والناطق فالنتيجة ان الانسان الاخص صار سبباً لتصور الحيوان الاعم فهذا ثبت ان المعرفة يمكن أن يكون أخص من المعرفة .

أقول المعرفة للاعم حقيقة هو أحد الوجهين المذكورين في كلامه لا الاخص نعم تصور الاخص صار سبباً لان يتصور الاعم بمعرفة والداعي الى التصور غير المعرفة كما لا يخفى .

(٥) لان تعقل الخاص يستلزم تعقل العام دائماً دون العكس اذ قد يتصور الكلي

من دون وجود فرد له أو بدون اطلاع المتصور على فرد .

(٦) لان تصور الخاص يستلزم تصور خصوصياته العديدة من زمان ومكان ولون

وغيرها بخلاف العام فانه يكفي في تصوره تصور الحقيقة المجردة عن جميع الخصوصيات فهو أظهر وأسهل تناولا .

(٧) لان الحمل يستلزم اتحاد المحمول والمحمول عليه ويستحيل ذلك في المتباينين



## بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتمام والافناقص

المعرف اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرف ، لا اخفى منه ولا مساوياً له في الخفاء والظهور .

قوله : (بالفصل القريب حد) التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرف ويساويه بناءً على ماسبق من اشتراط المساواة ، فهذا الامر<sup>(١)</sup> ان كان ذاتياً كان فصلاً قريباً ، وان كان عرضياً ، كان خاصة لامحالة فعلى الاول<sup>(٢)</sup> المعرف يسمى حداً وعلى الثاني يسمى رسماً .

ثم كل منهما<sup>(٣)</sup> ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً ورسماً تاماً<sup>(٤)</sup> وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد<sup>(٥)</sup> او كان هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها<sup>(٦)</sup> يسمى حداً ناقصاً ورسماً ناقصاً ،

(١) أى الامر المساوى مع المعرف ان كان ذاتياً للمعرف كان فصلاً قريباً قهراً لان المساوى الذاتى منحصر من بين الكليات بالفصل القريب كما مر فى تعريفه . وان كان الامر المساوى عرضياً فخاصة لامحالة لان المساوى العرضى لا يكون غير الخاصة كما سبق .

(٢) أى على أن يكون المعرف مشتملاً على الفصل القريب يسمى المعرف حداً وعلى الثانى أى على أن يكون المعرف مشتملاً على الخاصة فهو رسم .  
(٣) أى كل من الحد والرسم .

(٤) فالحد التام كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسم التام كقولنا الانسان حيوان ضاحك .

(٥) كالجسم النامى الناطق والجسم النامى الضاحك فى تعريف الانسان .

(٦) كالناطق وحده والضاحك وحده فى تعريف الانسان .

هذا محصل كلامهم ، وفيه ابحاث لايسعها المقام <sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولم يعتبروا بالعرض العام ) قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف أو امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لايفيد شيئاً منهما <sup>(٢)</sup> فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف ، والظاهر ان غرضهم من ذلك <sup>(٣)</sup> انه لايعتبر في مقام التعريف انفراداً واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه <sup>(٤)</sup> كتعريف الانسان بشاش مستقيم القامة <sup>(٥)</sup> وتعريف الخفاش بالطائر الولود <sup>(٦)</sup> فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين .

← فاقسام المعرف على ما ذكر ستة الحد التام والرسم التام والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب والجنس البعيد والرسم الناقص المشتمل على الخاصة والجنس البعيد والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب وحده والرسم الناقص المشتمل على الخاصة وحدها .

(١) ونحن أيضاً لانتعرض لها رعاية للمقام ولاينبغي للمدرس أيضاً أن يتعرض لها رعاية للطالب .

(٢) لان العرض العام ليس ذاتياً ليفيد المعرفة ولكنه ولامساوياً ليفيد امتياز المعرف عن جميع ما عداه .

(٣) أي من عدم اعتباره في التعريف .

(٤) أي يساوي المعرف بالفتح .

(٥) فان الماشى وحده عرض عام للانسان لشموله لبقيّة الحيوانات أيضاً وكذا مستقيم القامة لشموله للشجر أيضاً لكن المجموع منضمّاً يخص الانسان اذ لا يوجد شيء يمشى وهو مستقيم القامة غير الانسان .

(٦) فان الطائر وحده عرض عام للخفاش لشموله لسائر الطيور وكذا الولود لشموله لكل حيوان وسود كالانسان والبقر ولكن مجموعهما منضمّاً يخص الخفاش لعدم وجود طائر ولود غيره .

ولم يعتبر وابل العرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظى وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

قوله : (وقد اجيز في الناقص) <sup>(١)</sup> اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتى الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً وابل العرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى ، وهو غير جازي اصلاً <sup>(٢)</sup> .

قوله : (كاللفظي) أي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت .

قوله : (تفسير مدلول اللفظ) أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة <sup>(٣)</sup> في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم <sup>(٤)</sup> كما في المعروف الحقيقي فافهم <sup>(٥)</sup> .

(١) يعنى ان المنطقين أجازوا التعريف الناقص وأجازوا في التعريف الناقص ان يكون المعروف اعم من المعروف سواء كان المعروف الاعم ذاتياً أى جنساً أو عرضياً أى عرضاً عاماً .

(٢) لافى التعريف التام ولا فى الناقص لان التعريف بالاخص لا يكون تعريفاً بزعم المصنف ليقال فيه انه ناقص .

(٣) فالمعاني مخزونة ومعلومة عنده وليست مجهولة ليحتاج الى المعروف وانما التفسير اللفظى يعين أحدها لذلك اللفظ .

(٤) بل تعيين معلوم من بين المعلومات .

(٥) أى افهم الفرق بين تعريف المعنى المجهول وبين بيان اختصاص اللفظ بأحد المعاني المعلومة وان الاول هو شأن المنطقى والثانى فهو شأن اللغوى .

(المقصد الثاني) فى التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحتمية

---

### التصديقات

تعريف القضية ، وحصرها فى الحتمية والشرطية

قوله : (قول) القول فى عرف هذا الفن <sup>(١)</sup> يقال للمركب <sup>(٢)</sup> سواء كان مركباً معقولاً <sup>(٣)</sup> أو ملفوظاً فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة. قوله : (الصدق) هو المطابقة للواقع <sup>(٤)</sup> والكذب هو اللامطابقة للواقع

---

(١) أى فن المنطق وأما فى عرف النحاة فهو لفظ مستعمل وفى اللغة بمعنى مطلق اللفظ على ما قيل .

(٢) المفيد التام .

(٣) فان القضية قبل أن يتلفظ بها ثابتة فى العقل والذهن فتلك القضية أيضاً تسمى قولاً .

(٤) دفع لما يتوهم هنا من الدور وهو انهم أخذوا الصدق والكذب فى تعريف الخبر فقالوا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ثم أخذوا الخبر فى تعريف الصدق والكذب فقالوا الصدق هو مطابقة الخبر للواقع والكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع وهذا دور صريح لتوقف الخبر على معرفة الصدق والكذب لكونهما معرفين له وتوقف الصدق

## موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة

وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا دور .

قوله : (موضوعاً) لانه <sup>(١)</sup> وضع وعين ليحكم عليه .

قوله : (محمولاً) لانه امر جعل حملاً لموضوعه .

قوله : (والدال على النسبة) أي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي

يدل على النسبة الحكمية <sup>(٢)</sup> يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة

حقيقة هي النسبة الحكمية .

← والكذب على معرفة الخبر لكونه معرفاً لهما .

فدفع المحشى ذلك بقوله (هو «أى الصدق» المطابقة للواقع والكذب هو الا لا مطابقة) بيان ذلك ان الصدق عبارة عن مطابقة كل شىء مع واقعه ولا يختص بالخبر ، مثلاً اذا رأينا علامة نصب فى الطريق يدل على اعوجاج الطريق بعد مسافة ثم حققنا فرأيناه كذلك كان تلك العلامة صادقة وان لم تكن كذلك فكاذبة أو رأينا صفة فى وجه رجل تدل على كثرة سجوده ثم حققنا فعلمنا بكثرة سجوده كانت الصفة صادقة لمطابقتها الواقع والافكاذبة وهكذا فالصدق والكذب لا ينحصران فى الخبر ليتحتجا فى تعريفهما الى الخبر فلا يتوقف من ناحية الصدق والكذب واذا ارتفع التوقف من جانب اندفع الدور .

(١) بيان لوجه تسمية المحكوم عليه بالموضوع وحاصله ان الروضع فى اللغة اثبات شىء فى مكان كقولك وضعت الكتاب فى الغرفة وهو هناك لانه وضع وأثبت ليحكم عليه .

(٢) النسبة الحكمية هي النسبة الخبرية وانما سميت حكمية لانها حصلت ونشأت من الحكم وذلك لان المخبر قبل أخباره بأن الانسان حيوان مثلاً يتصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بينهما ثم يحكم بأن هذا ذاك (الانسان حيوان مثلاً) فهذا الاتحاد بينهما الناشئ من الحكم هو النسبة الحكمية وهي الرابطة الواقعية بين الطرفين ثم بعد

## وقد استعير لها هو والا فشرطية

وفي قوله : (والدال على النسبة) اشارة الى ان الرابطة اداة <sup>(١)</sup> لدلالاتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل .

واعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة وقد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية .

قوله : (وقد استعير لها هو) اعلم : ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك <sup>(٢)</sup>.

وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة <sup>(٣)</sup> رابطة غير زمانية تقوم مقام (است) في الفارسية و(استين) في اليونانية فاستعاروا <sup>(٤)</sup> للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما <sup>(٥)</sup> مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات .

ذلك الحكم والاعتبار تبرز القضية النفسية بصورة اللفظ فتكون قضية ملفوظة واللفظ الدال على النسبة في القضية الملفوظة تسمى رابطة مجازا لان التي تربط بين الموضوع والمحمول هي الوحدة التي حصلت بالحكم قبل الاخبار والتلفظ نعم لما كانت هذه الرابطة دالة على الرابطة الاصلية صح اطلاق اسمها عليها لتناسب الدال مع المدلول.

(١) أى حرف : وحاصل كلامه ان النسبة معنى حرفي لكونها غير مستقلة بل هي فى ضمن الموضوع والمحمول فاللفظ الدال عليها حرف قهراً .

(٢) أى لا تدل على اقترانها بالزمان .

(٣) أى لغة العرب .

(٤) أى استعملوها فى غير ماوضع له .

(٥) كهما وهم وسائر صيغ الضماير .

فهذا <sup>(١)</sup> ما اشار اليه بقوله : (وقد استعير لها هو) وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة وغيرها <sup>(٢)</sup> نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائماً ، أو ميرس موجود شاعراً .

قوله : (والافشراطية) أي وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى أو نفي ذلك الثبوت <sup>(٣)</sup> أو بالمنافات بين النسبتين أو سلب تلك المنافات <sup>(٤)</sup> فالاولى <sup>(٥)</sup> شرطية متصلة والثانية <sup>(٦)</sup> شرطية منفصلة .

واعلم: ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره المصنف حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات <sup>(٧)</sup> واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة

---

(١) يعنى كون الضماير فى أصل الوضع أسماء وان استعمالها فى النسبة وهى معنى حرفى استعمال فى غير ماوضع له ، هو الذى أشار اليه المصنف بقوله وقد استعير لان هذا النوع من الاستعمال استعارة .

(٢) من الافعال العامة كوجد وثبت .

(٣) فالاول موجبة والثانى سالبة والموجبة نحو كلما كانت الشمس طاعة فالنهار موجود والسالبة نحو ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً .

(٤) والاول موجبة نحو العدد أما زوج وأما فرد والثانى السالبة نحو ليس العدد

أما زوج أو منقسم الى متساويين .

(٥) أى ماكان الحكم بثبوت النسبة أو نفيه .

(٦) أى ماكان الحكم بالمنافاة أو سلب المنافاة .

(٧) لان المصنف قال فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية والافشراطية : أى ان لم يكن الحكم بثبوت ... فشرطية وكلما كان الحصر بين النفي والاثبات

فذلك الحصر عقلي وذلك لان النفي والاثبات نقيضان والشق الثالث رفع لهما والنقيضان لايرتفعان .

ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع ان كان مشخصاً سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية أفراده

فاستقراي<sup>(١)</sup>.

قوله : (مقدماً) لتقدمه في الذكر .

قوله : (تالياً) لئله الجزء الاول .

### تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع

قوله: (والموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولهذا لوحظ في تسمية الأقسام حال الموضوع فيسمى ما هو موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس<sup>(٢)</sup>.

ومحصل التقسيم ان الموضوع أما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان أو كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي أو على أفراده وعلى الثاني فاما ان يتبين كمية افراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم

(١) لان الحصر فيهما ليس عقلياً لعدم دورانهما بين النفي والاثبات لانهم لم يقولوا ان كان الحكم بثبوت ... فمتصلة والا فمتفصلة ولما لم يكن حصرهما عقلياً فالعقل يجوزقسماً آخر لهما ولكنهم لم يعثروا على قسم آخر غيرها بعد التتبع والاستقراء .

(٢) أى فاما كان موضوعه طبيعة يسمى طبيعية وما كان موضوعه محصوراً يسمى محصورة وهكذا .



على كلها أو على بعضها أولايين ذلك بل يهمل فالأولى شخصية والثانية طبيعية<sup>(١)</sup> والثالثة محصورة والرابعة مهملة<sup>(٢)</sup>.

ثم ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل منهما<sup>(٣)</sup> اما موجبة أو سالبة ولا بد في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد<sup>(٤)</sup> محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق وما يفيد معناهما من أي لغة<sup>(٥)</sup> كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد مؤداهما<sup>(٦)</sup> وسور السالبة الكلية لاشيء ولا واحد ونظائرهما<sup>(٧)</sup> وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس<sup>(٨)</sup> وليس كل وما يساويها<sup>(٩)</sup>.

(١) كقولنا الاسم مستقل بالمفهوم والانسان نوع والحيوان جنس .

(٢) نحو الانسان لفي خسر وسميت مهملة لاهمال كمية أفراد الموضوع وعدم بيانها

كلا أو بعضاً .

(٣) أي كل من الكلية والجزئية .

(٤) أي الحائط المحيط بالبلد .

(٥) كلفظة همه وهمكان بالفارسية .

(٦) كالنكرة في سياق الايجاب كقولنا جائنى انسان أو كلفظة بخش بالفارسية .

(٧) كلا يوجد رجل في الدار .

(٨) كبعض الانسان ليس بكتاب بالفعل .

(٩) كقولنا قوم منهم لا يعبدون الله .

كلا أو بعضاً فمـ تنسورة كلية أو جزئية ومابه البيان سور والا فمهملة  
وتلازم الجزئية

### المحصورات الاربع

قوله : (وتلازم الجزئية) <sup>(١)</sup> اعلم : ان القضايا المعتبرة في العلوم هي  
المحصورات الاربع لاغير، وذلك لان المهملة والجزئية متلازمتان <sup>(٢)</sup> اذ كل  
ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة <sup>(٣)</sup> صدق على بعض افراده <sup>(٤)</sup>  
وبالعكس <sup>(٥)</sup> .

فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها <sup>(٦)</sup>  
فانه لاكمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن  
المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالاً <sup>(٧)</sup> والطبيعية لا يبحث  
عنها في العلوم اصلاً فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع  
الطبيعية لامن حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير <sup>(٨)</sup> موجودة في الخارج  
فلاكمال في معرفة احوالها .

فانحصر القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع .

- (١) يعنى ان المهملة تلازم الجزئية .
- (٢) فليست المهملة قسماً آخر في الحقيقة .
- (٣) كما هي معنى المهملة .
- (٤) لان البعض قدر متيقن سواء كان الحكم في الواقع على الكل أو على البعض .
- (٥) أى كلما صدق الحكم على بعض الافراد صدق عليها في الجملة وذلك واضح .
- (٦) أى بصورة قضية جزئية مستقلة .
- (٧) لانه اذا حكم على الكل أو على البعض فقد حكم على الاشخاص قهراً .
- (٨) خبر لقوله فان .

ولابد في الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً وهي الخارجية  
او مقدرأ فالحقيقية اودهنأ فالذهنية

### اقسام الحملية

قوله : (ولابد في الموجبة) أي في صدقها <sup>(١)</sup> ، وذلك لان الحكم في  
الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له اعنى الموضوع  
فانما يصدق <sup>(٢)</sup> هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً أما في الخارج  
ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلك .

ثم القضايا الحملية المعبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة  
اقسام .

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً <sup>(٣)</sup> نحو

(١) هذا دفع اشكال عن المصنف وهو ان القضية سواء كانت موجبة أو سالبة لابد  
فيها من وجود الموضوع وذلك لان المحمول عارض على الموضوع ولا يتعمل عارض بلا  
معروض فوجود الموضوع لا اختصاص له بالموجبة .

والجواب ان ذلك « لابدية وجود الموضوع في السالبة أيضاً » حق لكن في عالم  
الحكم أي حينما يحمل المحمول على الموضوع لابد للمتكلم أن يتصور الموضوع ثم  
يحمل عليه المحمول موجبة كانت القضية أو سالبة وأما في عالم الصدق أي التحقق  
فالسالبة قد تصدق مع وجود الموضوع كقولنا الحمار ليس بناطق وقد تصدق مع عدم  
الموضوع كقولنا شريك الباري ليس بحاكم علينا .

وأما الموجبة فلا تتحقق الا مع وجود موضوعه في عالمه فلا بدية وجود الموضوع  
في عالم الصدق مختص بالموجبة فقط .

(٢) أي يتحقق له مصداق .

(٣) أي المرجود فعلا حقيقة لاتقديرأ يعنى ان المتكلم في هذا القسم يقصد ان ←

كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج<sup>(١)</sup> واما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً<sup>(٢)</sup> نحو : كل انسان حيوان بمعنى ان كل مالو وجد في الخارج كان انساناً فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان<sup>(٣)</sup>، وهذا الموجود المدّخر انما اعتبروه في الافراد الممكنة<sup>(٤)</sup> لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك الباري وأما على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا : شريك الباري ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف<sup>(٥)</sup> في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج .

← هذا المحمول ثابت لهذا الموضوع الموجود في الخارج فعلا ولا يتعهد ثبوته له مطلقاً . والاكثر استعمال هذا القسم « القضية الخارجية » فيما لا يكون المحمول لازماً للموضوع ومثاله الواضح قولنا اللحم رخيص أى اللحم الموجود فعلا في السوق رخيص .

وان جاز استعماله في المحمولات اللازمة أيضاً كما مثل به المحشى بقوله الانسان حيوان يقصد المتكلم ان الافراد الموجود من الانسان فعلا حيوان ولا نظره بما سيوجد . (١) يعنى ان قصد المتكلم حمل الحيوان على الانسان الموجود خارجاً ولا نظره بأفراده المقدره وان كانت المقدره أيضاً كذلك .

(٢) سواء كان موجوداً فعلاً أم لا يعنى ان طبيعة هذا الموضوع انه اذا وجد في الخارج يحتمل عليه هذا المحمول كقولنا النار حارقة فطبيعة النار انها اذا وجدت في الخارج تحرق ولولم يكن بالفعل وجود للنار وكمثال المحشى .

(٣) اذ يستحيل أن يوجد الانسان في الخارج ولا يكون حيواناً .

(٤) ليس مراده ان القضية الحقيقية ممتنعة في الافراد الممتنعة كما توهمه بعض وذلك لان تقدير الوجود لامؤنة له بل مراده ان القوم لم يستعملوها الا في الممكنات كما يتضح ذلك في القسم الاخير « الذهنية » فانهم لم يعتبروها الا في الممتنعات مع امكان تصور موضوع ممكن في الذهن ثم يحكم عليه بمحمول كما هو واضح .

(٥) فالمحمول حقيقة هو الاتصاف وهو موجود ذهنى يصح حمله على الموضوع ←

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة

### المعدولة والمحصلة

قوله: (حرف السلب) كلا وليس وغيرهما مما يشار كهما في معنى السلب.  
قوله: (من جزء) أما من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما فالقضية على الاول (١) تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني (٢) تسمى معدولة المحمول وعلى الثالث تسمى معدولة الطرفين (٣).

قوله: (معدولة) لأن حرف السلب موضوع لسلب النسبة فإذا استعمل لافي هذا المعنى (٤) كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه (٥) والقضية التي لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة (٦).

← الموجود في الذهن «كشريك الباري» لانفس الامتناع فانه في ظرف الخارج وما في الخارج لا يحمل على ما في الذهن .

(١) أى على أن يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع نحوكل لاموجود معدوم

(٢) أى على أن يكون حرف السلب جزءاً من المحمول نحوكل موجود لامعدوم.

(٣) نحوكل لحيوان لانسان .

(٤) أى بنحو الجزئية لاجزاء القضية من دون أن يفيد سلباً للنسبة بل القضية معه

موجبة الا أن يوجد ناف آخر لنفى النسبة .

(٥) لان المعدولة عن وضعها هي حرف النفى فقط وهو جزء القضية فتسمية القضية

معدولة مجاز بعلاقة الكل والجزء .

(٦) لان الطرفين وجوديان وحاصلان .

### الموجهات : البسائط والمركبات

قوله : (بكيفية<sup>(١)</sup> النسبة) أي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية أو سلبية تكون لامحالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع أو غير ذلك<sup>(٢)</sup> فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية .

ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا<sup>(٣)</sup> فالقضية حينئذ تسمى موجهة<sup>(٤)</sup> وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة<sup>(٥)</sup> واللفظ الدال عليها<sup>(٦)</sup> في القضية الملفوظة والصورة العقلية<sup>(٧)</sup> الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة<sup>(٨)</sup> المادة صدقت القضية

(١) يعنى ان كل محمول أما ضرورى لموضوعه فى الواقع أو دائم له أو ممتنع عنه كذلك .

(٢) مثل اللاضرورة واللدوام .

(٣) أى يذكر فى القضية صريحاً بأنها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك .

(٤) لاشتمالها على الجهة .

(٥) لعدم تقيدها بالجهة .

(٦) أى على الكيفية مثل بالضرورة أو بالامكان .

(٧) فان العقل عند تصور القضية يدرك كيفية النسبة فيها انها ضرورية أو دائمة أو

غير ذلك فذلك المدرك عند العقل أيضاً يسمى جهة القضية وهذه الجهة أيضاً غير المادة فان المادة هى الكيفية السواقية الموجودة بين الموضوع والمحمول سواء تعقلت أم لا وسواء تلفظت بها أم لا فتلك التى فى السواقع هى المادة ، والمعقولة والملفوظة كلاهما جهتان للقضية .

(٨) اللفظية والعقلية .

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً  
فضرورة مطلقة أو مادام وصنه فمشروطة عامة

كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة<sup>(١)</sup> والا كذبت كقولنا: كل انسان حجر  
بالضرورة<sup>(٢)</sup> .

قوله: (فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة) أي فد يكون الحكم في القضية  
الموجهة بان النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع  
على اربعة أوجه<sup>(٣)</sup> .

الوجه الاول: انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: كل انسان  
حيوان بالضرورة ، ولاشيء من الانسان بحجر بالضرورة، فتسمى القضية حينئذ  
ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو  
الوقت<sup>(٤)</sup> .

الوجه الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنواني<sup>(٥)</sup> ثابتاً لذات الموضوع  
نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ، ولاشيء منه بساكن  
الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حينئذ مشروطة عامة لاشترط<sup>(٦)</sup> الضرورة

(١) لان الحيوانية ضرورية للانسان واقعاً .

(٢) لان الحجرية ممتنعة للانسان حقيقة والاحسن المثال بقولنا الانسان كاتب  
بالقوة بالضرورة لان أصل الحمل صادق وانما الكذب في الجهة بخلاف مثال المحشى  
فان أصل الحمل كاذب فيه فلا تصل التوبة الى الجهة .

(٣) مادام الذات أو مادام الوصف أو في وقت معين أو غير معين كما سيأتي مفصلاً .

(٤) كما في الصور الاتية .

(٥) أي الوصف الذي جعل عنواناً للموضوع وعلامة له مثل كاتب في المثال .

(٦) هذا وجه تسميتها بالمشروطة .

بالوصف العنواني<sup>(١)</sup> ولكون<sup>(٢)</sup> هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما  
سيجيء .

الوجه الثالث : انها ضرورية في وقت معين نحو : كل قمر منخسف  
بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس<sup>(٣)</sup> ولاشيء من القمر بمنخسف  
بالضرورة وقت التربيع<sup>(٤)</sup> فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت<sup>(٥)</sup>  
وعدم تقييد القضية باللادوام<sup>(٦)</sup> .

الوجه الرابع : انها ضرورية في وقت<sup>(٧)</sup> من الاوقات كقولنا : كل انسان  
متنفس بالضرورة وقتاً ما<sup>(٨)</sup> ولاشيء منه بمتنفس بالضرورة وقتاً ما فتسمى حينئذ  
منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرأ أي غير معين وعدم تقييد القضية

(١) فان تحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط أن يكون في حال الكتابة وأما  
اذا كان فارغاً عنها فلا ضرورة وكذا سلب سكون الاصابع عنه مشروط بكتابتة .  
(٢) هذا وجه تسميتها بالعامية .

(٣) وذلك لان نور القمر مكتسبة من الشمس فاذا حال بينهما جسم كثيف  
كالارض أظلم المستدير (القمر) قهراً لاحتجابه عن المنير فيكون انكسافه ضرورياً حينئذ .  
(٤) التربيع على ما قيل هو الاسبوع الاول والاسبوع الاخر من كل شهر حينما  
يكون القمر على نصف دائرته، وعدم انكسافه حينئذ ضروري لعدم محاذاة مسيره مع مسير  
الارض في ذلك الوقت حتى تحول الارض بينه وبين الشمس بل هو أما عن يمين الارض  
أو شمالها .

(٥) فتكون وقتية .

(٦) فتكون مطلقة .

(٧) غير معين .

(٨) أي وقت غير معين لان كلمة ما هنا للابهام وذلك لان الانسان زمان حياته  
يتنفس لحظة وينقطع نفسه لحظة وكلتا اللحظتين ضروريتان له لكونها لازم حياته ولا يمكن  
تعيين وقت اللحظتين فانهما منتشرتان في مجموع اوقات عمره .



أو في وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها  
ما دام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة

باللادوام .

قوله : (فدائسة مطلقة) والفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء<sup>(١)</sup> والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلاً كدوام الحركة للفلك<sup>(٢)</sup> ثم الدوام أعنى عدم انفكاك النسبة الايجابية أو السلبية عن الموضوع أما ذاتي أو وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات سميت عرفية .

لان اهل العرف يفهمون<sup>(٣)</sup> هذا المعنى من القضية السالبة بل<sup>(٤)</sup> من الموجبة

(١) كالحيوانية للانسان اذ يستحيل انفكاكها عنه لكونها جزءاً من حقيقته .

(٢) اذ لا يستحيل عند العقل أن يكون الفلك ساكناً .

(٣) يعنى اذا كان موضوع القضية معنونة بوصف بأن يكون الموضوع اسم فاعل مثلاً يفهم أهل العرف ان ثبوت هذا المحمول له دائر مدار ذلك الوصف فمادام متصفاً به كان المحمول ثابتاً له واذا زال عند الوصف زال المحمول عنه .

فعدم دوام المحمول لمثل هذا الموضوع لا يحتاج الى قيد مادام كذا عند العرف « أى أهل اللسان » بل يفهمه ولو كانت القضية مطلقة عن هذا القيد كما مثل المحشى بقوله كل كاتب متحرك فقيده مادام توضيح لما يفهمه العرف .

(٤) انما أتى للموجبة بل لان بعضهم توهموا ان فهم العرف ذلك انما يكون في

السالبة فقط فأفاد ان العرف يفهم ذلك من الموجبة أيضاً .

او بفعليتها فمطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه  
بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللا دوام الذاتى

ايضاً عند الاطلاق <sup>(١)</sup> فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع <sup>(٢)</sup> فهموا ان هذا  
الحكم ثابت له مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجيء  
ذكرها .

قوله : (أو بفعليتها) أي بتحقق النسبة بالفعل <sup>(٣)</sup> فالمطلقة العامة هي التي  
حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الازمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة  
لان هذا <sup>(٤)</sup> هو المفهوم من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو الدوام  
أو غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللادائمة والا  
ضرورية <sup>(٥)</sup> على ماسيجي .

قوله : (أو بعدم ضرورة الى آخره) اذا حكم في القضية بان خلاف النسبة

(١) أي حتى عند عدم قيد القضية بمادام كما دام كاتباً مثلاً وهذا « عند الاطلاق »  
قيد لمطلق القضية لا للموجبة فقط .

(٢) من دون زيادة قيد مادام كاتباً .

(٣) مقابل بالقوة يعنى ان هذه النسبة خارجة عن مرحلة القوة والاستعداد الى مرحلة  
الفعل والوقوع يعنى ان هذه القضية عملى فى زمان من الازمنة لاستعداد صرف ولا يفهم  
المطلقة العامة أكثر من ذلك « كضرورة الوقوع أو دوامه أو غير ذلك » .

(٤) أي تحققت النسبة بالفعل يفهم منها عند خلوها من قيد بالفعل بشرط عدم  
تقيدها بالضرورة والدوام يعنى اذا قيل زيد قائم مثلاً يفهم العرف ان قيام زيد متحقق  
وواقع لا ان زيدا له قوة القيام فقط فقيد بالفعل الموجود هنا توضيح لما يفهمه العرف .

(٥) لان هاتين القضيتين أصلهما هي المطلقة العامة مع تقييد الاولى بلا دائماً والثانية  
بلا بالضرورة وبهذين القيدين يكونان أخص من المطلقة العامة .

المذكورة فيها<sup>(١)</sup> ليس ضرورياً نحو قولنا : زيد كاتب بالامكان يعنى ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس ضرورياً سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة<sup>(٢)</sup>.

قوله : (فهذه بسايط) أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسايط .

أعلم : ان القضية الموجهة<sup>(٣)</sup> أما بسيطة وهي ما يكون حقيقتها اما ايجاباً

(١) سواء كانت ايجابية أم سلبية فان كانت القضية موجبة فخلافاً للسلب وان كانت سالبة فخلافاً الايجاب وأما الطرف الموافق أى نفس القضية بكيفيتها الحاضرة فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا تستعمل الممكنة العامة فى الواجب أيضاً .

(٢) التى يحكم فيها بعدم الضرورة فى الطرفين (الموافق والمخالف) كما سيأتى .

(٣) هنا حاشية للمرحوم عبدالرحيم لبيان النسب بين القضايا الموجهة بصورة الجدول لأبأس بالتعرض لها ولما كان مشتملاً على بيوت فلترسم علامات النسب فى البيوت . فاعموم والخصوص مطلقاً علامته (مطلقاً) والعموم والخصوص من وجهه (من) والتباين الكلى (ين) وعلامتا المشروطتين العامة والخاصة بشرط الوصف (ط) وفى أوقات الوصف (ف) .

وإذا أردت أن تعرف النسبة بين القضايا الخمسة عشر فلاحظ .

القضية الاولى الفوقانية مع ماتحتها ومع ماتحت ماتحتها وهكذا الى آخره ثم لاحظ القضية الثانية كذلك ثم الثالثة وهكذا واذا لاحظت كذلك فانظر الى ما فى مقابلة التحتانية من البيوت التى رسمنا فيها النسب حتى تجد ما هو المطلوب ثم القضية الفوقانية ان كانت أعم من التحتانية فرسم علامته (فم) وان كانت بالعكس فرسم علامته (حم) وينبغى أن يعلم ان جريان النسب فى القضايا ليست كجريانها فى المفردات وما فى حكمها من المركبات التقييدية وانما هو بحسب الصدق بمعنى الحمل يستعمل بعلى يقال صدق الحيوان على الانسان وأما فى القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية ←



فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة باللا ضرورة الذاتية

لادائماً فقولنا لادائماً اشارة الى حكم سلبي أي لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل<sup>(١)</sup> أولم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان<sup>(٢)</sup> ممكنتان عامتان أي كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة<sup>(٣)</sup> بالايجاب والسلب حينئذ بالجزء الاول الذي هو اصل القضية .

وأعلم : أيضاً ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة<sup>(٤)</sup> .

(١) لان عدم دوام ضحكه يستلزم أن لا يكون ضاحكاً في وقت من الاوقات .  
(٢) لان الممكنة العامة تقيد سلب الضرورة من الجانب المخالف للقضية فقط وأما الخاصة فتسلب الضرورة من الجانبين فقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه ان عدم الكتابة غير ضروري « وهو الجهة المخالف لان القضية موجبة » وان الكتابة أيضاً غير ضرورية « وهو الجانب الموافق لها » فالصورة الاولى « سلب الضرورة عن المخالف » تحصل ممكنة عامة هي كل انسان كاتب بالامكان العام وبالصورة الثانية «سلب ضرورة الموافق » تحصل ممكنة عامة اخرى هي لاشيء من الانسان يكاتب بالامكان العام لان مخالف هذه القضية « الاخيرة » ثبوت الكتابة له وقد انتفت ضرورته بالطرف الموافق « للممكنة الخاصة » .

(٣) دفع لما يتوهم من ان الممكنة الخاصة على ما ذكر مركبة من موجبة وسالبة فما جهتها؟ هل هي موجبة أو سالبة فقال ان العبرة بالجزء الاول لانه أصل التقييد فان كانت موجبة فالقضية موجبة وان سالبة فسالبة فالعبرة بالجزء الاخير المتولد منها .

(٤) سواء كان التييد منغوظاً كما في أكثر المركبات أو مقدراً كما في الممكنة ←

قوله : (العامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله : (والوقيتان) أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة .

قوله: (باللادوام الذاتي) ومعنى اللادوام الذاتي أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها<sup>(١)</sup> واقعاً البتة في زمان من الأزمنة فيكون إشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (المشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل .

قوله: (والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي بقولنا: بالدوام لاشيء<sup>(٣)</sup> من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

قوله : (والوقيتية والمنتشرة) لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

الخاصة فسان قيد اللا ضرورة مقدر فيها مستفاد من كلمة الخاص لان قولنا بالامكان سلب لضرورة المخالف والخاص يسلب ضرورة الموافق فتتولد منه « الخاص » القضية الثانية.

(١) ان كانت القضية موجبة فنقيضها سالبة وان كانت سالبة فنقيضها موجبة فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وقولنا لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٢) الظاهر انه اشارة الى ان النقيض هنا يغير النقيض المصطلح الذي سيأتي قريباً فان النقيض المصطلح يشترط فيه اختلافه مع الاصل في الكم والكيف كليهما والنقيض هنا كما ذكر مخالف مع الاصل في الكيف فقط .

(٣) في تمثيله في المشروطة الخاصة بالايجاب وهنا بالسلب فائدة هي التوسعة على المتعام في المثال كي لا يتجمد فيه على نسق واحد .

## فتسمى الوجودية اللاضورية أو باللاذوام الذاتي فتسمى الوجودية اللا دائمة

باللاذوام الذاتي حذف من اسميهما لهذا الاطلاق<sup>(١)</sup> فسميت الاولى وقتية والثانية  
منتشرة فالوقية هي الوقية المطلقة المقيدة باللاذوام الذاتي نحو كل قمر منخسف  
بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً أي لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة  
هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللاذوام الذاتي نحو لاشيء من الانسان بمتنفس  
بالضرورة وقتاً مالا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل .

قوله : ( باللاضورية الذاتية ) ومعنى اللاضورية الذاتية ان هذه النسبة  
المذكورة في القضية ليست ضرورية<sup>(٢)</sup> مادام ذات الموضوع موجودة فيكون  
هذا<sup>(٣)</sup> حكماً بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل  
كما مرّ فيكون مصاد اللاضوره الذاتيه ممكنة عامة مخالفة للاصل في  
الكيف<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( فتسمى الوجودية اللاضورية ) لان معنى المطلقة العامة هي  
فعلية النسبة<sup>(٥)</sup> ووجودها في وقت من الأوقات ولاشتمالها على اللاضورية<sup>(٦)</sup>

(١) لتقيدها باللاذوام .

(٢) فتسلب الضرورة عن الاصل .

(٣) أي ويكون معنى للاضوره الذاتية التي نقيجتها سلب الضرورة عن الاصل  
حكماً بامكان نقيضها لان الاصل طرف مقابل للنقيض والامكان هو سلب الضرورة عن  
المقابل فتتولد من اللاضورية قضية ممكنة عامة .

(٤) وموافقة له في الكم

(٥) فلهذا سميت بالوجودية لان معنى كونها بالفعل انها موجودة وواحدة .

(٦) فلهذا سميت لاضورية .

فالوجودية اللاضورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضورية الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لاشيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احديهما موجبة والاخرى سالبة .

قوله : ( أو باللاذوام الذاتي ) انما قيد اللاذوام <sup>(١)</sup> بالذاتي لان تقييد العامين باللاذوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللاذوام بحسب الوصف <sup>(٢)</sup> مع الدوام بحسب الوصف <sup>(٣)</sup> نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين <sup>(٤)</sup> باللاذوام الوصفي أيضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم .  
واعلم : انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع <sup>(٥)</sup> باللاذوام الذاتي

(١) أي اللاذوام في جميع القضايا التي ذكر في كلام المصنف تقييدها بـ من قوله وقد تقييد العامتان الى هنا وهي خمسة كما مر ومراده ان المصنف انما قيد اللاذوام بالذاتي لعدم صحة تقييد هذه الخمسة باللاذوام الوصفي .  
أما في العامين « العرفية العامة والمشروطة العامة » فللزوم التنافي بين صدر القضية وذيها لان صدرها يصرح بأن المحمول دائم أو ضروري للموضوع مادام الوصف وهذا لا يجتمع مع اللاذوام وصفاً .  
وأما في الثلاثة الاخر فانها وان لم يكن فيها هذا التنافي لكن المنطقيين لم يعتبروها أي لم يعدو هذا التركيب « تركيب أحد هذه الثلاثة مع اللاذوام الوصفي » من جملة القضايا المعبرة .

(٢) المستفاد من اللاذوام الوصفي .

(٣) المستفاد من أصل العامين .

(٤) لعدم دلالتها على الدوام بحسب الوصف ليحصل التنافي المذكور .

(٥) هما العامتان « العرفية العامة والمشروطة العامة » والوقتيتان « الوقتية المطلقة

والمنتشرة المطلقة » وأما المطاة العامة فقد مر انها لا تقييد باللاضورية الذاتية .



كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ماسوى المشروطة العامة (١) من تلك الجملة (٢) باللاضرورة الوصفية ، فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع (٣) مع كل من تلك القيود الاربعة (٤) ستة عشر (٥) ثلاثة منها غير صحيحة (٦) وأربعة منها صحيحة (٧) معتبرة والتسعة الباقية (٨) صحيحة غير معتبرة .

واعلم: أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللاادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللاادوام واللاضرورة الوصفتين وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة (٩) الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية (١٠) كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا

(١) لان معناها الضرورة مادام الوصف وهى تنافى اللاضرورة الوصفية .

(٢) الاربعة .

(٣) أى العامتان والوقتيتان .

(٤) هى الادوام الذاتى والادوام الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة

الوصفية .

(٥) حاصلة من تقييد كل من القضايا الاربع بالقيود الاربعة فيحصل لكل قضية

أربع صور .

(٦) هى العامتان المقيدتان بالادوام الوصفى والمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة

الوصفية .

(٧) هى العامتان والوقتيتان المقيدتان بالادوام الذاتى كما مر مفصلاً .

(٨) هى تقييد الوقتيتين بالادوام الوصفى وتقييد العامتين والوقتيتين باللاضرورة

الذاتية وتقييد العرفية العامة والوقتيتين باللاضرورة الوصفية .

(٩) لعدم التنافى بين الوجود فى وقت وعدم ضرورة الوجود أو عدم دوامه .

(١٠) فتحصل منها الممكنة الخاصة .

باللادوام الذاتي والوصفي<sup>(١)</sup> لكن هذه الاحتمالات الثلثة أيضاً غير معتبرة عندهم<sup>(٢)</sup>.

وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة<sup>(٣)</sup> الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكره يتمكن من استخراج أي قدر شاء.

قوله: ( فتسمى الوجودية اللادائمة ) هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو: لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل

(١) لعدم تناف بين امكان الوجود وهذه الثلاثة كما لا يخفى .

(٢) ودنا جدول لبعض المحشين رحمهم الله لابساً برسمها وترتيب الجدول ان القيود الاربعة واقعة في أعلى الجدول والبسائط الثمانية عن يمين الجدول وبقية البيوت من الجدول بيان لحكم القضية عند تركيبها بأحد القيود ويعرف حكم كل قضية في منلقاه مع القيد وهو البيت الذي يشكل زاوية كاللام المعكوس والجدول هذا .

المركبة العامة	العرفية العامة	الوصفية العامة	الوجودية المطلقة	الوصفية المطلقة	العرفية المطلقة	الوجودية العرفية	الوصفية العرفية	صور الوجودات
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص

(٣) في بحث العكس المستوي وهو الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة في البعض .

وقد تقيد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فتسمى  
الممكنة الخاصة وهذه مركبات

انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقين عامتين احديهما مرجبه والاخرى  
سالة .

قوله : ( أيضاً ) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب  
المخالف فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة  
من الممكنتين العامين ضرورة<sup>(١)</sup> ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو  
امكان الطرف الموافق وسلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف  
المقابل<sup>(٢)</sup> فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف  
المقابل نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان  
العام والاشياء من الانسان بكاتب بالامكان العام .

قوله : ( وهذه مركبات ) أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة  
الخاصة والعرفية الخاصة والوقية والمنتشرة والوحودية للاضرورة والوجوبية

(١) دليل لانه كيف تكون ممكنة واحدة مركبة من ممكنين وحاصلا ان معنى الممكنة  
العامة ان مقابل القضية الموجوده غير ضرورية يعني ان كانت العنصره موجبة فالسلب غير  
ضروري وان كانت سالبة فالإيجاب غير ضروري وأما الموافق أي العنصره بوضعها الموجود  
فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا قد تستعمل الممكنة العامة في الواجب .

وأما اذا حكمنا في ممكنة عامة ان الجانب الموافق منها أيضاً غير ضروري حصلت  
منها ممكنة عامة اخرى وهذه القضية أصلها الطرف المقابل ومخالفها الطرف الموافق  
للقضية الموجودة فعلا .

(٢) لان الطرف المقابل للطرف المقابل « وهو الطرف الموافق فعلا » حكم بعدم

ضرورته .

## لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية لما قيد بهما

اللدائمة والممكنة الخاصة لان اللادوام<sup>(١)</sup> في الاربع الاولى وفي الوجودية  
اللدائمة اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة في الوجودية اللا ضرورية وفي  
الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة .

قوله : (مخالفتى الكيفية) اى في الايجاب والسلب وقد مريان ذلك<sup>(٢)</sup> في  
بيان معنى اللادوام واللا ضرورة واما الموافقة في الكمية اى الكلية والجزئية  
فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد وقد حكم عليه بحكمين مختلفين  
بالايحاب والسلب<sup>(٣)</sup> فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان  
الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها<sup>(٤)</sup> وان كان على البعض في الاول فكذا  
في الثاني .

(١) دليل لكون هذه القضايا مركبة من قضيتين .

(٢) أى بيان ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف لان معنى  
اللدوام الذاتى ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة فيكون نقيضها واقعاً .  
وان اللا ضرورة الذاتية اشارة الى ممكنة عامة مخالفة مع الاصل في الكيف لان  
معنى اللا ضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات  
الموضوع موجودة فيكون نقيضها « ان كان الاصل موجبة فنقيضها السلب وان كانت سالبة  
فنقيضها الايجاب » ممكناً لان الامكان عدم ضرورة الطرف المقابل والاصل طرف مقابل  
للقبيض فالنقيض ممكن لامحالة .

(٣) أحدهما صريحاً « بمتضى الاصل » والاخر اشارة « بمتضى اللادوام واللا

ضرورة » .

(٤) اذ لو كان على البعض للزم تعدد الموضوع والفرض وحدته .

## (فصل) الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير

قوله : (لما قيد بهما) اى القضية<sup>(١)</sup> التي قيدت بهما اى باللاذوم واللاضرورة  
يعني لاصل القضية .

### القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

قوله : (على تقدير اخرى)<sup>(٢)</sup> سواء كانت النسبتان<sup>(٣)</sup> ثبوتيتين او سلبيتين او  
مختلفتين فقولنا : كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً متصلة موجبة<sup>(٤)</sup> فالمتصلة  
الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما<sup>(٥)</sup>  
نحو ايس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً<sup>(٦)</sup> .

(١) تفـرر لما الموصولة فالجار والمجرور « لما » متعلق بمخالفتي وموافقتي أى  
حال كون المطلقة العامة والممكنة العامة مخالفتين للاصل فى الكيفية وموافقتين له فى الكمية.  
(٢) الشرطية مركبة فى الاصل من جملتين أو بتعبير آخر من نسبتين يحكم فيها  
بثبوت احدهما على فرض ثبوت الاخرى بارتباط احدى النسبتين بالآخرى « ان كانت  
موجبة » وبنفى الارتباط بينهما « ان كانت سالبة » .

(٣) يعنى ان مدار الايجاب والسلب فى الشرطية هو الحكم بالاتصال والارتباط بين  
النسبتين « فى الايجاب » والحكم بعدم الاتصال والارتباط بينهما « فى السلب » ، لانفس  
النسبتين « الحمليتين » فقد تكونان « النسبتان » ثبوتيتين والشرطية سالبة وبالعكس .

(٤) مع ان النسبتين كما ترى سلبيتان وذلك لانه حكم فيها باتصال عدم الانسانية  
بعدم الحيوانية ومثال الموجبة مع ايجاب النسبتين كلما كانت الشمس طالعة كان النهار  
موجوداً والمختلفين نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ونحو كلما لم  
تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

(٥) وان كانت النسبتان ثبوتيتين .

(٦) للحكم فيها بسلب اتصال وجود الليل مع طلوع الشمس وعدم الارتباط بينهما ومثال

وكذلك اللزومية<sup>(١)</sup> الموجبة<sup>(٢)</sup> ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه لس هناك اتصال لعلاقة سواء<sup>(٣)</sup> لم يكن هناك اتصال او كان لكن للعلاقة .

واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال ، ففيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو : كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق<sup>(٤)</sup> او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان لفرس صاهلاً .

السالبة مع كون النسبتين سالبتين نحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ومع اختلاف النسبتين نحو ليس كلما كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً ونحو ليس كلما لم تكن الشمس طائعة كان النهار موجوداً .

(١) كذلك خبر مقدم واللزومية مبتدء مؤخر يعني ان المدار في ثبوت اللزومية وسلبها انما هو على الحكم لزوم الاتصال وعدمه لا على ثبوت النسبتين وسلبهما .

(٢) الموحدة مبتدء وما حكم خبره .

(٣) كما ينتسى لمركب باقفا جميع جرائه ينتهي رضاً ببعض أجزائه ففي ما نحن فيه اللزومه مركبه من حرنس الاتصال وكون الاتصال لعلاقة بمعنى \* يكون وقوع التالي عقب المقدم : ائميا ( وهذا معنى الاتصال ) وان يكون التالي مترتباً على المقدم ومسبباً عند « وهذا معنى العلاقة » مثال عدم الاتصال هو ما مثل به المحشى للسالبة المتصلة « ليس البتة كلما ... » لعدم اتصال بين طلوع لشمس ووحود الليل ومثال ما كان اتصال لكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فيما اذا كان اتصال بينهما خارجاً بمعنى ان الحمار بهق كلما نطق الانسان فالسبب سلب للعلاقة والسببية .

(٤) لعدم ارتباط وعلاقة من ناطقية الانسان وناهقية الحمار بحيث يستحيل انفكاكهما عقلاً كطلوع الشمس ووجود النهار نعم وقع خارجاً طوال تاريخ الخلقه انه كلما كان البشر على وجه الارض وكان ناطقاً كان بجنبه الحمار وكان ناهقاً من دون أن يكون بينهما ارتباط

اخرى او بنفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والاتفاقية ومنفصلة  
ان حكم فيها بتنافي النسبتين اولاتنافيها صدقا وكذباً وهي الحقيقية  
او صدقا فقط فما نعة الجمع

قوله : (لعلاقة) وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالي <sup>(١)</sup> كعملية طلوع  
الشمس لوجود النهار في قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .  
قوله : (بتنافي النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبتين او مختلفتين  
فان كان الحكم فيها بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي  
منفصلة سالبة .

قوله : (وهي الحقيقية) <sup>(٢)</sup> فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنا في النسبتين  
في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون هذا العدد  
فرداً <sup>(٣)</sup> او حكم فيها بسلب تنافى النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا :  
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين <sup>(٤)</sup> .  
والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين اولاتنافيهما في

- (١) كما اذا كان المقدم علة لوجود التالي كما في مثال المحشى « كلما كانت  
الشمس » أو كانا معلولين لعلة اخرى نحو كلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً  
فكلاهما « وجود النهار وضيء العالم » معلولان لطلوع الشمس .  
(٢) لان الانفصال فيها تام كامل صدقاً وكذباً فهي حقيقة في الانفصال بخلاف  
الاجرين فان انفصاليهما أما في الصدق فقط أو في الكذب فقط .  
(٣) فانهما « زوجية العدد وفرديته » متنافيات في الصدق أى لا يجتمعان ولا يصدقان  
في عدد ومتنافيان في الكذب أيضاً أى لا يمكن ارتفاعها عن عدد اذ لا يتصور أن يكون  
عدد لا يكون فرداً ولا زوجاً .  
(٤) لعدم التنافي بينهما بل هما متلازمان لان كل زوج فهو منقسم بمتساويين .

او كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي لذاتي الجزئين والافاتفاقية ثم الحكم فى الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقاً فجزئية أو معيناً

الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون حجراً واما ان يكون شجراً (١) .  
 والمنفصلة المانعة الخلو ماحكم فيها بتنافي النسبتين اولاتنافيةما فى الكذب فقط كقولك اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لايفرق (٢) .  
 قوله : (او صدقاً فقط) اى لافى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب (٣)  
 حتى جازان يجتمع النسبتان فى الكذب وان لايجتمعا ويقال للمعنى الاول (٤)  
 مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثانى مانعة الجمع بالمعنى الاعم (٥) .  
 قوله : (او كذبا فقط) اى لافى الصدق او مع قطع النظر عن الصدق (٦)  
 والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثانى بالمعنى الاعم .

(١) اذ يستحيل أن يكون شيء واحد حجراً أو شجراً فيتنافيان فى الصدق وأما فى الكذب فلا اجواز أن يكون شيء غير حجر ولاشجر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن يكون هذا الشيء حجراً وأما أن لا يكون شجراً لعدم المنافاة بين الحجرية وعدم الشجرية كنفس الحجر فانه حجر وليس بشجر .

(٢) فان كذبهما وهو عدم كونه فى البحر وان يفرق متنافيان اذ لايفرق من لا يكون فى البحر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن يكون زيد فى البر أو يفرق لامكان كذبهما فيما اذا كان فى السفينة .

(٣) بأن نقول ان مانعة الجمع هى ماحكم فيها بتنافى النسبتين فى الصدق بدون قيد (فقط) فتجتمع بهذا المعنى مع المنفصلة الحقيقية أيضاً لان فيها أيضاً تنافى الصدق .

(٤) المقيد بقيد فقط .

(٥) لشمولها للمنفصلة الحقيقية أيضاً .

(٦) لتشمل المنفصلة الحقيقية .



قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققنا كالمنافاة بين الزوجية والفردية (١) لاعتن خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون اسود وغير كاتب أو يكون كاتباً وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لالذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق أو في الكذب (٢) في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية (٣) اتفاقيه .

قوله : (ثم الحكم الى آخره) كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية ولا يتعلل الطبيعية هيهنا (٤) قوله : (على جميع تقادير المقدم) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

- (١) فانهما لا يجتمعان ولا ترفعان في أي مورد فرض لتنافيهما مفهوماً وذاتاً .
- (٢) فالاول كالانسان الاسود الكاتب والثاني كالانسان الابيض الغير الكاتب .
- (٣) وأما مثال مانعة الجمع الاتفاقيه فكقولنا في انسان أبيض غير كاتب هذا اما اسود أو كاتب ومانعة الخلو الاتفاقيه كقولنا في انسان أبيض كاتب هذا اما أبيض أو كاتب.
- (٤) وذلك لان حاصل الشرطية هو التأثير والتأثر بين المقدمتين ففي المتصلة هو استصحاب احدهما الاخر كاستصحاب طلوع الشمس وجود النهار وفي المنفصلة هو التنافي والتدافع كتنافي الزوجية والفردية وذلك لا يتحقق الا بتحقيق الفرد فان الذي يستصحب النهار هو طلوع الشمس الخارجى لاطلوع الشمس الكلى وكذا الدافع للفردية هو الزوجية الواقعة في الخارج لالزوجية الكلية ومتى نقول ان مفهوم الزوجية يتنافي مفهوم الفردية فهو منتزع من الخارج فافهم ولا تمتن بما يقال من ان كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً شرطية طبيعية لانه خارج عن المحاورات العرفية لعدم استصحاب في نظر العرف من الانسانية للحيوانية والمنطق هو مناطق به العرف لالفرضيات الوهمية .

فشخصية والافمهملة وطرفا لشرطية في الاصل قضيتان حمليتان  
أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انها حرجا بزيادة

قوله : (فكالية) وسورها في لمتصلة الموحه كلما ومهما ومتى ومافي  
معناها <sup>(١)</sup> وفي المنفصلة دائماً وأبداً ونحوهما هدا في الموحه وأما في السالبة  
مطلقاً <sup>(٢)</sup> فسورها ليس البتة .

قوله : (أو بعضها مطلقاً) أي على بعض غير معين كقولك قد يكون اذا  
كان الشيء حيواناً كان انساناً .

قوله : (فجزئية) وسورها في الموحه متصله كانت أو منفصلة قد يكون  
وفي السالبة (كذلك) <sup>(٣)</sup> قد لا يكون .

قوله : (فشخصية) كقولك ان جئتني اليوم اكرمك .

قوله : (والا) أي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير السقدم ولا على  
بعضها بأن يسكت عن بيان الكلبة والعضه مطلقاً <sup>(٤)</sup>

قوله : (فمهملة) نحو اذا كان الشيء انساناً كان حياً اناً <sup>(٥)</sup> .

قوله : (في الاصل) أي قبل دخول اداة الاتصال والانصال علمها

قوله : (حملتان) كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

(١) من أي لغة كان .

(٢) متصله أو منفصلة .

(٣) أي متصله كانت أم منفصلة .

(٤) قيد للبعضية فقط أي للبعضية المعينه والغير المعينه .

(٥) اذ لم يبين فيه ان ثبوت الحيوانية للشيء على جميع تقادير الانسانية أو على

بعضها .

(٦) فأداة الاتصال كأداة الشرط ان واما حرجها واداة الانفصال كما هو

## اداة الاتصال والانفصال عن التمام .

طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان .

قوله : (او متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان .

قوله : (أومنفصلتان) كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً أما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما .  
قوله : (أومختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين حملية والآخر متصلة<sup>(١)</sup> أو أحدهما حملية والآخر منفصلة<sup>(٢)</sup> أو أحدهما متصلة والآخر منفصلة<sup>(٣)</sup> فالاقسام ستة<sup>(٤)</sup> وعليك باستخراج ما تركناه من الامثلة<sup>(٥)</sup>.

قوله : (عن التمام) أي عن ان يصح السكوت عليهما ويحتملا الصدق والكذب مثلاً قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولانعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال مثلاً وقلت ان كانت

(١) نحو اذا كان طلوع الشمس مستلزماً لوجود النهار فكلمنا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(٢) نحو اذا كان الانسان مستلزماً للنطق فأما أن يكون الانسان ناطقاً أو ليس بناطق.

(٣) نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائماً أما أن يكون

الشمس طالعة أو لا يكون وجود النهار .

(٤) أي أقسام الشرطية ستة ثلاثة منفقتان وثلاثة مخلفتان كما صرح بها المحشي

ولتصريحه بها قبل ذلك قال فالاقسام بلفظ الفاء التفريعية فتنبه .

(٥) وقد ذكرناها .

(فصل) التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الآخر وبالعكس ولا بد من الاختلاف فى الكم والكيف والجهة

الشمس طالعة لم يصح حينئذ ان تسكت عليه<sup>(١)</sup> ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى أن تضم اليه قولك مثلاً فالنهار موجود .

### التناقض

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين أما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل<sup>(٢)</sup> وأما لان الكلام فى تناقض القضايا<sup>(٣)</sup>.

(١) لانك بادخالك عليه أداة الاتصال أوجدت نسبة جديدة وارتباطاً جديداً بين قولك الشمس طالعة وجملة اخرى ، والنسبة لاتتم الا بطرفيها فلذا لم يصح السكوت عليها ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ... لكونك بعد فى طى البيان ولم يتم كلامك .  
(٢) اشارة الى ضعف متمسك هذا القول فان الدليل على ذلك ان المفردات اذا كان بينها تناقض كالانسان واللانسان فأما أن يعتبر ويقدر معها الحكم « بأن نقدر فى الانسان الانسان موجود وفى اللانسان الانسان ليس بموجود » أم لا فان قدر الحكم فلا تكون مفردة لانها مع الحكم تكون جملة والا فلا يتحقق السلب والايجاب « لان السلب والايجاب من أحكام النسبة والمفرد لانسبة فيه » مع ان السلب والايجاب معتبران فى مفهوم التناقض .

ورد ذلك بأن اعتبار السلب والايجاب فى مفهوم التناقض فى حيز المنع ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران فى تناقض القضيتين فقط لامطلقاً .

هذا والتحقيق ان النزاع لفظي فان من يقول انه لايجرى فى المفردات يريد به التناقض المعتبر فيه السلب والايجاب ومن يقول بجريانه فيها لا يريد به الا التناقض المطلق - محمد على - بتغيير توضيحي .

(٣) فلا يريد المصنف بذلك ان التناقض لايجرى فى المفردات .

قوله : (بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى) خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد تصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين .

قوله : (وبالعكس) أي وكذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معاً نحو : لاشيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان<sup>(١)</sup> فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً .

فقد علم<sup>(٢)</sup> ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح به المصنف .

قوله : (ولابد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون أحدى القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب<sup>(٣)</sup> ، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضاً كما مر .

ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً فان الضروريتين قد

(١) فكلتاها كاذبتان .

(٢) أي بعد ما علم ان تعريف التناقض لا ينطبق على المتفقتين في الكم لصدقهما معاً في الجزئيتين وكذبهما معاً في الكليتين فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم .

(٣) فالموجبتان نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والسالبتان نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر هذا في الصدق وأما في الكذب فكقولنا كل انسان حجر وبعض الانسان حجر وقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان ليس بحيوان .

## والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورة الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة

تكذبان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولاشيء من الانسان بكاتب بالضرورة<sup>(١)</sup> والممكنين قد تصدقان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام<sup>(٢)</sup>.

قوله: ( والاتحاد فيما عداها ) أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيّتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة أعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم في الشعر الفارسي :

در تناقض هشت وحدت شرط دان      وحدت موضوع ومحمول ومكان  
وحدت شرط و اضافه جزء وكل      قوه و فعل است در آخر زمان<sup>(٣)</sup>

(١) والمراد هو الكتابة بالفعل وأما كذبهما فلان الكاتب من الانسان بعض منه فلا كله كاتب ولاكله غير كاتب .

(٢) أما صدق الاولي فلان الطرف المقابل للقضية وهو عدم الكتابة للانسان غير ضروري فيكون الاصل ممكناً عاماً وأما الثانية فكذلك لان الطرف المقابل لها وهو ثبوت الكتابة له غير ضروري فأصلها وهو لا شيء من ... يكون ممكنة عامة .

(٣) اذ لو كانتا مختلفتين في الموضوع اما تناقضا مثل قولنا العلم نافع والجهل ليس بنافع وكذا لو اختلفتا في المحمول لعدم التناقض بين قولنا العلم نافع والعلم ليس بضار وكذا الزمان فلا تناقض بين قولنا (الشمس مسرقة في لنها ) وقولنا (الشمس ليس بمسروقة في الليل) .

وكذا المكان فلا تناقض بين قولنا (الصلاة صحيحة في المسجد) و (الصلاة ليس بصحيحة في الدار الغضبية) .

وكذا في القوة والفعل بمعنى انه اذا كانت سبة احدى القضيّتين فعلية والاخرى بالقوة لاتناقض بينهما فلا تناقض بين قولنا (زيد كاتب بالقوة) و (زيد ليس بكاتب بالفعل).

قوله : ( والنقيض للضرورة الى آخره ) اعلم : ان نقيض كل شيء عرفه (١)  
فنقيض القضية (٢) التي حكم فيها بضرورة الايجاب أو السلب هو قضية حكم فيها  
بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين (٣) امكان الطرف المقابل (٤)  
فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب  
ونقيض الدوام هو سلب الدوام .

وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية  
السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعلية (٥) الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح  
للضرورة المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن

---

- وكذا الكل والجزء فلا تناقض بين قولنا الدار منظمة والدار غرفة منها والدار  
ليست بمظلمة والمراد كلها .

وكذا الاختلاف في الشرط فلا تناقض بين قولنا الانسان معذب بشرط المعصية  
والانسان ليس بمعذب بشرط الطاعة .

وكذا اذا اخلفنا في الاضافة فلا تناقض بين قولنا الذئب قورى بالاضافة (أى بالنسبة)  
الى الثعالب وليس بقورى بالاضافة الى الاسد .

(١) فكل قضية دلت على رفع مضمون قضية اخرى فهي نقيضها .

(٢) هذا دليل لكون نقيض الضرورية ممكنة عامة وحاصله انه اذا كانت قضية  
ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة فنقيض هذه القضية هي الممكنة العامة (بعض  
الانسان ليس بحيوان بالامكان العام) لان نقيض كل شيء رفعه والممكنة العامة تسرفع  
الضرورة عن مقابلها ومقابلها هو قضية الاصل « كل انسان حيوان بالضرورة » فان الاصل  
موجبة وهذه سالبة وكذا العكس أى اذا كان الاصل سالبة فنقيضها الموجبة الممكنة .

(٣) لانه لازم له كما فى اللادوام .

(٤) كما ان امكان شيء هو عين سلب ضرورة الطرف المقابل .

(٥) لان فعلية الايجاب وقوعه فى وقت فتتقضى دوام السلب وفعلية السلب عدم

الوقوع فى وقت فتتقضى دوام الايجاب .

## الحينية الممكنة والمعرفية العامة الحينية المطلقة

لنقيضها<sup>(١)</sup> الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضايا المتعارفة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة .

ثم اعلم : ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة<sup>(٢)</sup> الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف<sup>(٣)</sup> فقولنا : بالضرورة كل كاتب<sup>(٤)</sup> متحرك الاصابع مادام كاتباً نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة<sup>(٥)</sup> المطلقة العامة الى الدائمة .

وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف

(١) الضمير يعود الى الدائمة المطلقة يعنى لما لم يكن لنقيضها الصريح «نقيضها الصريح هو اللادوام» اسم وعنوان بين القضايا أي لم يكن عندهم قضية باسم قضية اللادوام كما كان لنقيض الضرورية اسم وعنوان وهو الممكنة العامة اضطرروا الى أن يتنعوا بلزمه وهو المطلقة العامة .

(٢) أي كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية كذلك الحينية الممكنة نقيض صريح للمشروطة العامة .

(٣) وهو المشروطة العامة .

(٤) مثال للمشروطة العامة .

(٥) أي في انها ليست نقيض العرفية العامة حقيقة بل هي لازم لنقيضها الصريح .



المقابل<sup>(١)</sup> في اوقات الوصف العنوانى وهذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا : بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً<sup>(٢)</sup> قولنا : ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل.<sup>(٣)</sup> والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضى الوقتية والمنتشرة الدلقتين من البسايط اذ لايتعلق بذلك غرض فيما سيأتى من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقى البسايط فتأمل<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) فان كان الاصل موجبة فوَقوع المقابل هو وقوع السلب وان كان سالبة فوقوع المقابل هو وقوع الايجاب فلفظ الوقوع يلائم الايجاب والسلب كليهما .
- (٢) هذه هى العرفية العامة .
- (٣) هذه هى الحينية المطلقة .
- (٤) قيل فى وجهه انه اشارة الى انه كان ينبغى للمصنف أن يذكر نقيضهما كما ذكر عينهما وقيل فى وجهه امور اخسر لاطائل تحته ولاينبغى للطالب اضاعة عمره فيما تركه المؤلف لغرض صحيح ولو كان لازم الذكر لصرح به ومع ذلك فدونك هذا الجدول المتكفل لنقيض جميع القضايا الثمانية: ←



## وللمركبة المفهوم المررد بين نقيضى الجزئين ولكن فى الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد

قوله : ( وللمركبة ) قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه .

فاعلم : ان رفع المركب انما يكون برفع أحد جزئيه <sup>(١)</sup> لاعلى التعيين <sup>(٢)</sup>

على سبيل منع الخلو اذ يجوز <sup>(٣)</sup> ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة

نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا : كل كاتب متحرك الاصابع

بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكتابب بمتحرك الاصابع بالفعل

قضية <sup>(٤)</sup> منفصلة مانعة الخلو وهي قولنا : اما بعض الكتابب ليس بمتحرك الاصابع

بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكتابب متحرك الاصابع دائماً .

وأنت بعد اطلاعك على حقايق <sup>(٥)</sup> المركبات ونقايط البساطب تتمكن من

(١) اذ لو لم يرفع شيء منهما كان المركب ثابتاً والحال ان نقيض كل شيء رفعه

محمد على .

(٢) فان رفع أحدهما المين يستلزم اجتماع النقيضين فى الكذب وهو محال مثلاً

قولنا كل انسان حيوان بالفعل لادائماً قضية كاذبة قطعاً فان حيوانية الانسان دائمة وأما

نقيضها ان فرضنا رفع الجزء الاول فقط تكون هكذا بعض الانسان ليس بحيوان دائماً

وهى أيضاً كاذبة وكذب النقيضين هو ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٣) دليل لكون الرفع على سبيل منع الخلو لا على سبيل المنفصلة الحقيقية

وحاصله ان المقصود وهو رفع المركب « لان نقيض كل شيء رفعه » وهو يحصل بكلا

الوجهين (رفع أحدهما ورفع كليهما) فلاموجب التثبيد برفع أحدهما فقط كما هو مقتضى

المنفصلة الحقيقية .

(٤) قضية خبر لقوله فنقيض قولنا .

(٥) أى نفس المركبات .

استخراج التفاصيل (١) .

قوله : (ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني !يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية التردد بين نقيضي جزئها وهما الكلئتان (٢) إذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل لادائماً (٣) ويكذب كلا نقيضي جزئها أيضاً وهما قولنا (٤) لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وقرلنا : كل حيوان انسان دائماً وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن توضع (٥) أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ، ثم يرد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائماً أو ليس بانسان دائماً (٦) وحينئذ فيصدق النقيض وهي قضية حملية مرددة المحمول فقوله : ( الى كل فرد فرد ) أي من أفراد الموضوع .

- (١) فان كل جزء من المركبة قضية بسيطة فتأتى بنقيضي الجزئين ثم تأتي بقضية منفصلة مانعة الخلو وتردد فيها بين هذين النقيضين فيحصل نقيض المركبة .
- (٢) لوجوب الاختلاف في الكم فيكون نقيض الجزئتين كلمتين .
- (٣) وهي كاذبة لان بعض الحيوان انسان دائماً .
- (٤) بأن نرددهما على المنفصلة المانعة الخلو بقولنا أما أن لاشيء من الحيوان بانسان دائماً أو كل حيوان انسان دائماً وهذه أيضاً كاذبة فيلزم ارتفاع النقيضين .
- (٥) أي أن نجعل الموضوع في قضية النقيض كل أفراد الموضوع الذي في الاصل يعني اذا كان الموضوع في الاصل بعض الحيوان تقول في النقيض كل حيوان ثم تحمل عليه نقيضي الجزئين مردداً .
- (٦) فان الاصل بعض الحيوان انسان بالفعل وبعض الحيوان ليس بانسان بالفعل (الاخير معنى لادائماً) فيكون نقيضا مما ذكره المحشى . .

## (فصل) العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالي

### العكس المستوى

**قوله:** (طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم : ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور<sup>(١)</sup> كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق<sup>(٢)</sup> مجازى من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق .

**قوله:** (مع بقاء الصدق) بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب صدقهما<sup>(٣)</sup> في الواقع .

**قوله:** (والكيف) يعنى ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة .

**قوله:** (والموجبة انما تنعكس جزئية) يعنى ان الموجبة سواء كانت كلية نحو : كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لالى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاير ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع<sup>(٤)</sup> كلا او بعضاً<sup>(٥)</sup>

(١) فى كلام المتصنف بقوله تبديل طرفى ...

(٢) أى اطلاق العكس على القضية المعكوسة من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ يقال زيد لفظ مع انه ملفوظ حقيقة واللفظ الحقيقي هو عمل الالفاظ .

(٣) أى الاصل والعكس .

(٤) وهذا مضمون الاصل فان معنى كل انسان حيوان ان كلما يصدق عليه الانسان كزيد عمرو بكر ... يصدق عليه الحيوان .

(٥) فكلا ككل انسان حيوان وبعضاً كبعض الحيوان انسان .

تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد<sup>(١)</sup> فيصدق الموضوع على أفراد المحمول<sup>(٢)</sup> في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع<sup>(٣)</sup> فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية .

هذا هو البيان في الحملات وقس عليه الحال في الشرطيات<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( لجواز عموم المحمول والتالي ) بيان للجزء السلبى من الحصر المذكور<sup>(٥)</sup> واما الايجاب<sup>(٦)</sup> فبديهي كما مر .

قوله : ( والا لزم سلب الشيء عن نفسه ) تقريره أن يقال كلما صدق قولنا: لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا: لاشيء من الحجر بانسان والا لصدق

(١) يعنى ان هذا الفرد من الموضوع الذى صدق عليه المحمول (بحكم الاصل) يكون مصداقاً للموضوع والمحمول كليهما لان الحمل هو الاتحاد فى الصدق .

(٢) وهو مضمون العكس وقوله (فى الجملة) يعنى ان ما ثبت بهذا الدليل هو صدق الموضوع على أفراد المحمول بنحو الصدق الاجمالى لا التفصيلى بأن يكون الصدق على الكل أو البعض معيناً .

(٣) مثل قولنا كل انسان حيوان فلو عكس صار الموضوع هو الاعم أى الحيوان فيصير كل حيوان انسان ويستحيل أن يصدق الانسان على كل أفراد الحيوان .

(٤) أى الشرطيات المتصلة وأما الشرطيات المنفصلة فالافائدة فى عكسها فان تقديم التالى وتأخير المقدم لا يغير معنى فلا أثر له .

(٥) أى الحصر المذكور فى كلام المصنف وهو قوله انما تنعكس جزئية فان معناه ان الموجبة لا تنعكس كلية وتنعكس جزئية فقوله لجواز عموم المحمول والتالي بيان ودليل لعدم انعكاسها كلية لان انعكاسها جزئية .

(٦) أى الجزء الايجابى له حصر وهو انها تنعكس جزئية فواضح كما مر منفصلاً من المحنى .

والسالبة الكلية تنعكس كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان

نقيضه (١) وهو بعض الحجر انسان (٢) فنضمه مع الاصل (٣) فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر (٤) وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق والهيئة متجة (٥) فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقاً وهو المطلوب .  
قوله : (عموم الموضوع) (٦) وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم

(١) لاستحالة ارتفاع النقيضين .

(٢) لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية .

(٣) يعنى نظم النقيض مع أصل القضية ونجعل النقيض صغرى لكونها موجبة

ونجعل الاصل كبرى لكونه كلياً ويجب أن تكون الكبرى كلياً .

(٤) فان النتيجة سالبة مع الكبرى السالبة .

(٥) أى هيئة الشكل الاول تامة الشروط والحاصل ان هنا اموراً ثلاثة الصغرى

والكبرى وهيئتهما التركيبية أى كيفية تنظيم الشكل الاول أما الكبرى وهو أصل القضية مفروضة الصدق وأما الهيئة فتامة الشروط فيبقى الصغرى وهو نقيض العكس فيعلم انها

السبب لهذا المحال « سلب الشيء عن نفسه » واذا كان النقيض باطلا فيكون العكس « لاشى من الحجر بانسان » صحيحاً والالزام ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٦) أى قد يكون الموضوع فى السالبة الجزئية عاماً كقولنا بعض الحيوان ليس

بانسان واذا كان كذلك يصح سلب الاخص « الانسان مثلاً » عن بعض الاعم « الحيوان » كهذا المثال لكن لا يصح العكس أى سلب الاعم . كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان لان ذلك خلاف فرض أخصيته .

واذا لم يصح عكس السالبة الجزئية فى بعض الموارد « وهو ما اذا كان الموضوع

أعم » فلا يمكن وضع عكس لها لعدم انطباقه على الموارد كلياً .

لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان .

قوله: (أوالمقدم) مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً<sup>(١)</sup> ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً<sup>(٢)</sup> .

قوله: ( واما بحسب الجهة ) يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الى آخره .

قوله: (الدائستان) أي الضرورية والدائسة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة أودائماً كل انسان حيوان صدق قولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والأف يصدق نقيضه وهو دائماً لاشيء من الحيوان بانسان<sup>(٣)</sup> مادام حيواناً فهو<sup>(٤)</sup> مع الاصل ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أودائماً هذا خلف . قوله: ( والعامتان ) أي المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والأف يصدق نقيضه وهو دائماً

(١) كالبقر والغنم .

(٢) لانه اذا فرض كون الشيء انساناً فهو حيوان لامحالة ولا يمكن سلبه عنه .

(٣) لان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هو السالبة الكلية اللدائسة .

(٤) أي فهذا النقيض مع الاصل وهو بالضرورة ... فيكون القياس على الشكل

الاول هكذا بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان ودائماً لا شيء من الحيوان بانسان والنتيجة وهي الموضوع من الصغرى والمحمول من الكبرى سالبة (لان النتيجة تابعة لآخر المتقدمين) لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً وهذا خلاف الواقع واما لزم هذا الخلف من النقيض لان الاصل وهو الصغرى مفروض الصدق والشكل الاول واجد للشرايط فيكشف ذلك ان النقيض كاذب فينتج ان العكس وهو (بعض الحيوان انسان ...) وهو المطلوب .



## والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقتتان والوجوديتان

لاشيء من متحرك الاصابع بكتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل (١) ينتج قولنا: بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكتب مادام كاتباً هذا خلف. قوله: (والخاصتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسها الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان (٢) وقد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة (٣) واما اللادوام فبيان صدقه (٤) انه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة ونضمه الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ماينافي تلك النتيجة (٥) مثلا كلما صدق بالضرورة أو

(١) هكذا : بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (صغرى) ودائماً لاشيء من متحرك الاصابع بكتب مادام متحرك الاصابع (كبرى) وأما النتيجة فالموضوع من الصغرى (كاتب) و المحمول من الكبرى (كاتب أيضاً) وهي سالبة لكون الكبرى سالبة فتكون النتيجة بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكتب مادام كاتباً وهو خلاف الواقع لان الكاتب كاتب حتماً ولا يسلب الشيء عن نفسه .

(٢) لما تقرر سابقاً من انه اذا صدق الاخص صدق الاعم وهذه المقدمة الاولى لاثبات انعكاسهما الى الحينية المطلقة .

(٣) لقول المصنف والعامتان حينية مطلقة فالنتيجة ان الحينية المطلقة هي العكس للخاصتين بدليل ان الخاصتين هما العامتان مع قيد - وقد مر ان عكس العامتين هو الحينية المطلقة .

(٤) أي عكساً للخاصتين .

(٥) فيلزم من النقيض اجتماع المتنافيين وهو باطل واذا كان النقيض باطلا كان

الاصل وهو اللادوام صحيحاً فثبت المطلوب .

## والمطلقة العامة مطنقة عامة ولاعكس للممكنتين

بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لادائماً .

اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني أي اللا دوام ومعناد ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل <sup>(١)</sup> فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً <sup>(٢)</sup> فنضمه <sup>(٣)</sup> الى الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من الستحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل . وهذا ينافى النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب .

قوله : (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضايا الخمس <sup>(٤)</sup> تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج» «ب» <sup>(٥)</sup> باحدى الجهات

(١) وهي مطلقة عامة .

(٢) وهي دائمة مطلقة وقد مر ان نقيض المطلقة العامة هو الدائمة المطلقة .

(٣) أي النقيض فنجعل النقيض صغرى والجزء الاول كبرى .

(٤) أربعة منها مركبة هي الوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية

للادائمة وواحدة منها بسيطة هي المطلقة العامة .

(٥) انما تعارف بين المنطقتين التمثيل بحروف التهجي لامر بن رعاية الاختصار

والتوسيع على المتعلم في المثال كن لايتقيد بالائمة الخاصة المتداولة .

الخمس<sup>(١)</sup> لصدق بعض «ب» «ج» بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من «ب» «ج» دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من «ج» «ج» هذا خلف .  
قوله: (ولاعكس للممكنين) اعلم<sup>(٢)</sup>: ان صدق وصف الموضوع على

(١) هي اللادوام في السوقية والمنتشرة والوجودية اللادائمة واللاضروية في الوجودية اللاضروية وبالفعل في المطلقة العامة ودونك أمثلتها .

فالسوقية نحوكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً - عكسها بعض المنخسف قمر بالفعل - نقيض العكس لاشيء من المنخسف بقمر دائماً - القياس على الشكل الاول كل قمر منخسف بالضرورة ولاشيء من المنخسف بقمر دائماً فلاشيء من القمر بقمر دائماً .

والمنتشرة نحوكل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً - عكسها بعض المتنفس انسان بالفعل - نقيض العكس لاشيء من المتنفس بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان متنفس بالضرورة ولاشيء من المتنفس بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .  
والوجودية اللادائمة نحوكل انسان كاتب بالفعل لادائماً - العكس بعض الكاتب انسان بالفعل - نقيضه لاشيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب ولا شيء من الكاتب بانسان فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

والوجودية اللاضروية نحوكل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة - عكسه بعض الكاتب انسان بالفعل - نقيض العكس لاشيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولاشيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .  
والمطلقة العامة نحوكل انسان كاتب بالفعل - العكس بعض الكاتب انسان بالفعل - نقيض العكس لاشيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا شيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

(٢) اختلفو في ان المحمول في القضايا المعبرة في العلوم (من الموجهات المعروفة) هل هو محمول على ما يصدق عليه وصف الموضوع فعلاً (أى مفروض الوجود في ظرف الحمل ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً) أو محمول على ما يمكن صدق الوصف عليه وان لم يكن الصدق فعلياً مثلاً في قولنا الانسان حيوان هل الحيوان هو ما يصدق عليه -

ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل « ج » « ب » <sup>(١)</sup> بالامكان على رأي الفارابي هو ان كلما صدق عليه « ج » بالامكان صدق عليه « ب » ويلزمه العكس حينئذ وهو ان بعض ما صدق عليه (ب) بالامكان صدق عليه « ج » بالامكان وعلى رأي الشيخ معنى كل « ج » « ب » بالامكان هو ان كل ما صدق عليه « ج » بالفعل صدق عليه « ب » بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه « ب » بالفعل <sup>(٢)</sup> صدق عليه « ج » بالامكان .

ولاشك انه لا يلزم <sup>(٣)</sup> من صدق الاصل حينئذ صدق العكس مثلاً اذا فرض

— الانسان فعلاً يعني ان الانسان الموجود فعلاً حيواناً أو ما يمكن أن يكون انساناً ولولم يفرض له وجوده الاول « الفعلية » قول الشيخ ابن سينا والثاني « امكان الصدق » قول الفارابي وهذا « اتصاف ذات الموضوع بوصفه » يسمى عقد الوضع كما ان اتصاف الموضوع بالمحمول يسمى عقد الحمل .

(١) كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان فان معناه على قول الفارابي ان كلما صدق عليه الانسان بالامكان « ولولم يكن مجرداً » صدق عليه الضاحك بالامكان وعكسه صادق دائماً في جميع الموارد لسعة الامكان .

(٢) للزوم أن يكون الموضوع فعلياً عند الشيخ سواء كان الموضوع موضوعاً للاصل أو العكس .

(٣) الا أن يكون المحمول في الاصل فعلياً واقعاً حين الحمل بجميع أفراده كما في المتساويين أو بعضها كما اذا كان الموضوع أخص كقولنا كل انسان بالفعل نا حق بالامكان أو كل انسان بالفعل حيوان بالامكان فيصح أن يقال بعض الناطق بالفعل انسان انسان بالامكان وبعض الحيوان بالفعل انسان بالامكان .

بخلاف ما لم يكن كذلك كمثال المحشى « كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان » فان مركوب زيد حين حمله على الحمار لافعلية له لا كلاً ولا بعضاً وهذا هو السرفى عدم انعكاسه .

ومن السوالب تنعكس الدائمتان ذائمة مطلقاً والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة فى البعض

ان مر كوب زيد بالفعل منحصر فى الفرس صدق كل حمار بالفعل مر كوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مر كوب زيد بالفعل حمار بالامكان .  
فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر <sup>(١)</sup> فى العرف واللغة حكم بأنه لاعكس للممكنين .

قوله : ( تنعكس ادائمتان دائمة ) أى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلاً اذا صدق قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل <sup>(١)</sup> ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل، هذا خلف <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والعامتان ) أى المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلاً اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع

(١) يعنى ان المتبادر عند العرف عند اطلاق كل قضية هو ان المحمول انما حمل على الموضوع المتصف فعلاً بوصفه مثلاً اذا سمع ان المريض يحتاج الى الدواء يتبادر ذهنه الى ان الذى هو مريض فعلاً يحتاج الى الدواء لالذى يمكن أن يكون مريضاً واذا سمع ان الكاتب متحرك الاصابع يفهم ان المشغول بالكتابة متحرك أصابعه لالذى يمكن أن يكون كاتباً كالاطفل فى المههد مثلاً .

(٢) فيكون الشكل الاول هكذا لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحجر انسان ينتج بعض الحجر ليس بحجر لان النتيجة تابعة لخاص المقدمتين من الساب والجزئية .

(٣) لان هذه النتيجة خلاف فرض حجرية الحجر .

مادام كاتباً صدق بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع ، هذا خلف .

قوله : (والخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة بالادوام في البعض وهو<sup>(١)</sup> اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً<sup>(٢)</sup> صدق لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض<sup>(٣)</sup> أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

اما الجزء الاول<sup>(٤)</sup> فتقدمم بيانهم انه<sup>(٥)</sup> لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين<sup>(٦)</sup> ولازم اللازم لازم<sup>(٧)</sup> .

(١) أي الادوام في البعض .

(٢) أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٣) ولولم يكن لادائماً مقيداً بقولنا في البعض لكان معناه كل ساكن الاصابع

كاتب بالفعل .

(٤) وهو لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً وهي عرفية عامة وقد مر

انها عكس العامتين بقول المصنف (والعامتان عرفية عامة) .

(٥) أي الجزء الاول وهو العرفية العامة لازم أي عكس للعامتين فان عكس القضية

لازم لها .

(٦) لما مر من انه كلما صدق الخاصتان صدق العامتان .

(٧) أي العرفية العامة الذي هو لازم للازم الخاصتين (أي للعامتين) فهو لازم للخاصتين

أي فيكون عكساً صادقاً للخاصتين وهو المطلوب .

والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولاعكس  
للبواقي بالنقض

وأما الجزء الثاني<sup>(١)</sup> فلانه لوام يصدق لصدق نقيضه وهو لاشي من ساكن  
الاصابع بكتب دائماً وهذا مع لادوام الاصل<sup>(٢)</sup> وهو ان كل كاتب ساكن  
الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من الكاتب بكتب بالفعل ، هذا خلف .

وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا كل ساكن  
كاتب بالفعل لصدق<sup>(٣)</sup> قولنا : بعض الساكن ليس بكتب دائماً كالارض<sup>(٤)</sup> .  
قال المصنف السر في ذلك ان لادوام السالبة<sup>(٥)</sup> موجبة كلية وهي لاتنعكس  
الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس

(١) وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لولم يصدق لصدق نقيضه ونقيض  
الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية « لاشيء من ساكن الاصابع بكتب دائماً .  
(٢) أى اللادوام الملحق بقضية الاصل « لاشيء من الكاتب ... » فيجعل اللادوام  
« كل كاتب ... » صغرى لكونها موجبة اذ يشترط فيها الايجاب .

(٣) أى الدليل على كذب صدق نقيضه « بعض الساكن ... » .

(٤) فانها ساكنة وليست بكتابة لايقبل ان المفروض في أول المثال ساكن الاصابع  
و الارض لأصابع لها فكيف تجرد الساكن في أواخر المثال عن الاصابع حتى شمل  
الارض .

فانه يقال حتى لو تجرد الساكن من الاصابع في أصل المثال لكان المثال صحيحاً  
وتاماً بأن يقال من أوله لاشيء من الكاتب بساكن مادام كاتباً الى آخر المثال فان الكاتب  
متحرك ولو بحركة جزء منه .

(٥) والمراد به اللادوام الملحق بقضية العكس « لاشيء من ساكن ... » فان لا

دوامه معناه بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

الاجزاء الى الاجزاء<sup>(١)</sup> كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على مامرفان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لاعكس لها<sup>(٢)</sup> فتدبر .

قوله : (ينتج المحال) فهذا المحال أما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثاني وهو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقاً ، وهو المطلوب .

قوله : (ولا عكس للبواقى)<sup>(٣)</sup> أي في السوالب الباقية وهي تسع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات .

قوله : (بالنقض) أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا أن اخصها وهي الوقتية<sup>(٤)</sup> قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب بعض المنخسف

(١) بل يلاحظ الى مجموع القضية لا الى كل جزء منها انه كيف يعكس .

(٢) لقول المصنف ولا عكس للبواقى ومنها المطلقة العامة السالبة .

(٣) أورد بعض المحشين رحمه الله على المصنف بان قوله ولا عكس للبواقى يجزى

عن قواه ولا عكس للممكنتين فانهما تدخلان في البواقى .

ولكنك خيرير بأن عدم الانعكاس هنا « في البواقى » ما كان لاجل النقض لالسبب

أخروا ما عدم الانعكاس في الممكنتين فهو بسبب اعتبار الفعلية في عقد الوضع كما مر من المحشى . نعم يرد على المحشى هنا حيث أدرج الممكنتين في البواقى مع ان المانع السابق يعم السالبة أيضاً .

(٤) اما كونها اخص من الوقتية المطلقة ولانها هي الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام



ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه<sup>(١)</sup> وهو كل منحسف قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس<sup>(٢)</sup> لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً للاعم والاعم لازم للاخص ولازم لللازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه ، هذا خلف .

واما أخصيتها من المنتشرة المطلقة والمطلقة العامة فلانها تدلان على وقوع النسبة في وقت غير معين أو على وقوع اجمالاً ومن المعلوم ان الوقتية المطلقة التي تدل على الوقوع في وقت معين فهي تدل على الوقت الغير المعين والوقوع الاجمالي وقلنا ان الوقتية أخص من الوقتية المطلقة وأخص الاخص وأخص من الممكنين فلان الوقتية تدل على ضرورة الوقوع وما كان وقوعه ضرورياً فهو ممكن لامحالة .

واما أنها أخص من الوقتيتين فلانها أخص من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وهما عين الوقتيتين مع قيد اللادوام .

واما أخصيتها من الوجوديتين فلانه متى صدقت الضرورة في وقت معين لا دائماً « كما هو مفاد الوقتية » صدقا لوقوع بالفعل لا بالضرورة والوقوع بالفعل لا بالادوام كما هما مفاد الوجوديتين .

(١) ولا يمكن اجتماع النقيضين .

(٢) من القواعد الكلية ان لازم الاعم لازم للاخص وذلك لان الاعم هو بنفسه لازم للاخص فلازمه لازم للاخص لان لازم معه دائماً مثلاً الحساسية لازم للحيوان والحيوان لازم للانسان لكونه أعم منه فالحساسية لازمة للانسان لانها مع الحيوان أينما كان .

. اذا عرفت هذا فقد تقرر آنفا ان الوقتية أخص من الثمانية الاخر فكل لازم لتلك الثمانية لازم للوقتية حسب القاعدة المذكورة ولو كان لتلك الثمانية عكس كان لازماً للوقتية لان العكس لازم للاصل وكان الاصل « القضايا الثمانية » لازماً للوقتية . وقد أثبتنا سابقاً ان الوقتية لا عكس لها فيكشف ذلك عن عدم العكس للثمانية الاخر اذ لو كان للثمانية عكس كان ذلك عكساً للوقتية والقرض عدم وجود عكس للوقتية .

## (فصل) عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيضى الثانى او لامع مخالفة الكيف

وانما اخترنا في العكس (١) الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس .

### عكس النقيض

قوله : (تبديل نقيضى الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزء ثانياً من العكس ونقيض الجزء الثانى جزء اولاً .

قوله : (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً (٢) ومع بقاء الكيف أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان سالباً كان العكس سالباً مثلاً قولنا (٣) : كل « ج » « ب » ينعكس بعكس النقيض الى قولنا

(١) أى فى عكس الوقتية اخترنا قضية جزئية ممكنة لانها اعم من جميع القضايا من حيث الكم والجهة واذا لم يصدق الاعم مع سعته فلا يصدق الاخص بطريق أولى .  
أما اعمية الجزئية من الكلية فلانه كلما صدقت الكلية صدقت الجزئية فى ضمنها دون العكس فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية وأما اعمية الممكنة فواضح لانها تصدق على كل جهة من الجهات اذ لا يكون شىء ضرورياً أو دائماً أو فعلياً الا أن يكون ممكناً دون العكس فانه قد يكون ممكناً ولم يخرج عن حيز الامكان الى الفعل فضلا عن أن يكون ضرورياً أو دائماً .

(٢) أى لا انه يشترط الصدق مطلقاً حتى مع كذب الاصل بل ان كان الاصل صادقاً .  
(٣) .كقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان

ليس بانسان .

## وحكم الموجبات هي هنا حكم السوالب في المستوى وبالعكس

كل مالميس « ب » ليس « ج » وهذه طريقة القدماء .  
 وأما المتأخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا  
 وعين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف <sup>(١)</sup> أي ان كان الاصل موجباً كان  
 العكس سالباً وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا <sup>(٢)</sup> : كل «ج» «ب»  
 ينعكس الى قولنا : لاشيء مالميس «ب» «ج» .  
 والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الاول ثانياً <sup>(٣)</sup> للعلم به ضمناً <sup>(٤)</sup> ولا باعتبار  
 بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً حيث لم يخالفه <sup>(٥)</sup> في هذا التعريف  
 علم اعتباره هي هنا أيضاً .

- (١) فالطريقتان متفتقتان في عدد السلب وانما تختلفان في محل استعمال السلب  
 ففي طريقة القدماء كلا السلبين جزء من جزء القضية أحدهما جزء الموضوع والاخر جزء  
 المحمول .  
 وأما على طريقة المتأخرين فأحدهما جزء لموضوع الاصل والاخر لسلب النسبة  
 واما الجزء الثاني أي المحمول فخال عن السلب .  
 (٢) قولنا كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس بحيوان انسان .  
 (٣) بل اكتفى بقوله أو جعل نقيض الثاني أولاً .  
 (٤) فانه لما جعل نقيض الثاني أولاً فاما أن يجعل عن الاول ثانياً أو نقيضه فاذا  
 انتقضت الصورة الثانية « جعل نقيض الاول ثانياً » للقطع بكونها غير مرادة والا لم  
 يصح التقابل بين القولين بأو ولا اشتراط المخالفة في الكيف فلا بد أن تتحقق الاولى  
 « جعل عين الاولى ثانياً » ضرورة الانحصار في الصورتين ولا ثالث لهما .  
 (٥) أي حيث لم يخالف المصنف الصدق في تعريف العكس على القول الثاني  
 أي لم يقل مع عدم بقاء الصدق علم ان بقاء الصدق معتبر في القول الثاني أيضاً .

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية<sup>(١)</sup> لطالب الكمال وترك ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما في<sup>(٢)</sup> لا يسعه المجال .

قوله : (هيهنا) أي في عكس النقيض .

قوله: (في المستوى) يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها<sup>(٣)</sup> والجزئية لاتنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لاتنعكس اصلا لصدق قولنا : بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا : بعض الانسان لحيوان<sup>(٤)</sup> وكذلك التسع<sup>(٥)</sup> من الموجبات اعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لاتنعكس والبواقى<sup>(٦)</sup> تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى .

قوله: (وبالعكس) أي حكم السوالب هيهنا حكم الموجبات في المستوى .

(١) بضم الفين وكسرهما .

(٢) أي في الايرادات الواردة عليه .

(٣) أي سالبة كلية .

(٤) فان الانسان نقيض اللا انسان واللا حيوان نقيض الحيوان فلو كان عكس

نقيض الجزئية صحيحاً لكان صادقاً .

(٥) أي موجباتها لاتنعكس بالبيان السابق في العكس المستوى وهو التخلف

في بعض الموارد مثلاً في الوقتية التي هي أخص القضايا التسع يصدق قولنا بالضرورة كل قمر لا منخسف وقت التربيع لادائماً ويكذب عكس نقيضها بعض المنخسف لا قمر بالامكان العام ومتى لم ينعكس الاخص فالاعم بطريق أولى .

(٦) وهي الدائماتن والعامتان والخاصتان .

## والبيان هو البيان والنقيض هو النقيض وقديمين انعكاس الخاصيتين

فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة ههنا لا تنعكس الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع <sup>(١)</sup> ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلاً يصح لاشيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لاشيء من الحيوان بلا انسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لانسان كالفرس .

وكذلك بحسب الجهة الدائمتان <sup>(٢)</sup> والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولاعكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى .

قوله: (والبيان هو البيان) <sup>(٣)</sup> يعني كما ان المطالب المذكورة في العكس

(١) أى فى قضية الاصل فان قولنا لاشيء من الانسان بلاحيوان نقيض محموله هو الحيوان وهو « الحيوان » اعم من الموضوع « الانسان » . وفى العكس يكون الحيوان موضوعاً واللا انسان « نقيض الانسان » محمولاً وبما ان القضية سالبة يسلب نقيض الاخص أى نقيض الانسان وهو اللا انسان عن عين الاعم أى الحيوان لانه الموضوع .

فيقال لاشيء من الحيوان بلا انسان وهو غير صحيح لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لانسان كالفرس ولايجتمع النقيضان فيعلم ان العكس باطل .

(٢) مثلاً نقول كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائماً لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا بعض اللا حجر ليس بلا انسان بالفعل حين هو لاحجر « كالانسان » والا فيصدق نقيضه وهو دائماً كل لاحجر لا انسان مادام انساناً مع انها كاذبة لان الانسان لاحجر ولكنه ليس بلا انسان بل انسان وكذا البواقي .

(٣) يعنى ان بيان اثبات عكس النقيض فى السوالب مثل اثبات العكس المستوى فى الموجبات فكما كنا ثبت العكس المستوى ببيان انه ان لم يكن العكس صادقاً فلا بد

المستوى كانت تثبت بالخلف وكذا ههنا .

قوله : (والنقيض هو النقيض) أي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف ثمة <sup>(١)</sup> .

قوله : (وقد بين <sup>(٢)</sup> انعكاس الخاصتين) أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق <sup>(٣)</sup>

أن يصدق نقيضه وكنا نرى أن نقيضه كاذب فكذا هنا .

وابتات الخلف بأى طريق يمكن ولا ينحصر بالشكل الاول .

(١) مثلاً فى الوقتية الموجبة يصدق كل قمر لا منخسف وقت التربيع لا دائماً ولا يصدق بعض المنخسف لاقمر بالامكان العام .

(٢) قد مر سابقاً فى العكس المستوى ان السالبة الجزئية لاتعكس بالعكس المستوى وذكر هنا « فى عكس النقيض » أيضاً ان الموجبة الجزئية لاتعكس بعكس النقيض فى جميع الجهات .

ولكن بعض المنطقيين من المتأخرين بينو وجهاً لانعكاس السالبة الجزئية بالعكس المستوى والموجبة الجزئية بعكس النقيض فى خصوص قضيتين هما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وذلك بدليل الافتراض .

(٣) انما مثل بحروف التهجى ليفهم ان القاعدة كلية منطبقة على كسل موضوع ومحمول فى هاتين القضيتين لالخصوص موضوع ومحمول خاص ولكنا لتفهيم الطالب نمثل بهذا المثال فنقول متى صدق بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع بالضرورة أو بالادوام مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل .

فمتى صدق هذه صدق عكسها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً أى بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل واثبات صدق العكس بدليل الافتراض. فنقول هذه القضية « قضية العكس » مركبة من جزئين صدر ولادوام فأولا نثبت صدق لادوامها ببيان اننا نفرض ذات الموضوع د « فد عبارة عن الشخص الذى بيده القلم ويكتب وأما بعض ج فهو وصفه » فد هو ب بحكم لادوام الاصل اذ كان معنى لادوام

بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة أو بالدوام مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» «ب» بالفعل صدق بعض «ب» ليس «ج» مادام «ب» لادائماً أي بعض «ب» «ج» بالفعل .

وذلك بسدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض «ج» «د» «فد» «ب» بحكم لادوام الاصل<sup>(١)</sup> و«د» «ج» بالفعل لصدق الوصف العنوانى على الذات بالفعل على ماهو التحقيق فصدق بعض «ب» «ج»<sup>(٢)</sup> بالفعل وهو لادوام العكس .

ثم نقول<sup>(٣)</sup> «د» ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» في بعض اوقات كونه

← الاصل (بعض ج ب) وفرضنا ان بعض ج هو د فد ب ومن جهة اخرى د ج بالفعل لان ذات ج وج وصفه ووصف الموضوع صادق على ذاته بالفعل كما نقل عن الشيخ فدمصدق ج بالفعل فلما كان د من جهة ب « بحكم لادوام الاصل » ومن جهة ج بحكم صدق الوصف على الذات بالفعل كان د محلاً لالتقاء ب وج كما ان الانسان محل لالتقاء الناطق والضاحك فيكون بعض ب ج كما يصح أن يقال بعض الناطق ضاحك لتلاقيهما في الانسان وهو « بعض ب ج » لادوام العكس وقد ثبت بالدليل فيبقى صدر العكس .

(١) لانه قال (أى بعض ج ب) وذكر ان د هو ذات بعض ج فد ب .

(٢) لتلاقيهما في د فان د صدق على ب مرة وصدق على ج مرة اخرى .

(٣) شروع في اثبات صدر قضية العكس وهو بعض ب ليس ج مادام ب وذلك

بالاستفادة من ذات الموضوع المفروض د .

فقول د ليس ج مادام ب (بعبارة اخرى زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع) اذ لولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د ج في بعض أوقات كونه ب (أو نقول زيد كاتب في بعض أوقات كونه ساكن الاصابع) واذا كان د ج في بعض أوقات كونه ب فقهرأ يكون د ب في بعض أوقات كونه ج .

وهذا مثل قولنا زيد متكلم في بعض أوقات كونه جالساً فلازم ذلك أن يكون جالساً

في بعض أوقات كونه متكلماً . ←

من الموجبة الجزئية هي هنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة  
بالافتراض

«ب» فيكون «ب»<sup>(١)</sup> في بعض اوقات كونه «ج» لان الوصفين اذا تقارنا في ذات<sup>(٢)</sup> يثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف<sup>(٣)</sup>.

فصدق ان بعض «ب» اعنى «د» ليس «ج» مادام «ب» وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم .

وأما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقل اذا صدق بالضرورة أو بالدوام<sup>(٤)</sup> بعض «ج» «ب» مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض ما ليس «ب» ليس

← وهذا (كون د ب فى بعض أوقات كونه ج) يناهى قضية الاصل (بعض ج ليس ب مادام ج) لانا فرضنا ان د هو بعض ج .

(١) أى فيكون د . ب .

(٢) كما مثلنا بأن زيداً متكلم فى جلوسه فتقارن التكلم والجلوس فى زيد فيلزم من ذلك أن يكون جالساً فى وقت تكلمه .

(٣) يعنى كون د . ب فى بعض أوقات كونه ج . خلاف حكم الاصل .

(٤) فلنجعل المثال هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أى بعض

الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل .

الادعاء انه ان كان هذا صادقاً يصدق عكس نقيضه أيضاً وهو بعض ما ليس متحرك

الاصابع ليس كاتب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أى بعين ما ليس متحرك الاصابع يكون ليس كاتب بالفعل .



«ج» (١) مادام ليس «ب» لادائماً أي ليس بعض (٢) ما ليس «ب» ليس «ج» بالفعل.  
وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع (٣) اعنى بعض «ج»  
«د» «فد» «ج» بالفعل (٤) على مذهب الشيخ وهو التحقيق.

و «د» ليس «ب» بالفعل بحكم لادوام الاصل (٥) فصدق بعض ما ليس  
«ب» «ج» بالفعل (٦) وهو ملزوم لادوام العكس (٧) لان الاثبات يلزمه نفي  
النفي (٨) ثم نقول «د» ليس «ج» مادام ليس «ب» (٩) والالكان «ج» (١٠) في

(١) كالانسان الساكن الاصابع فانه ليس متحرك الاصابع وليس كاتب ولكن ذلك  
مادام ليس متحرك الاصابع وأما اذا تحركت أصابعه فهو كاتب بالفعل وهذا معنى اللادوام.  
(٢) معنى هذه الجملة انه ليس بعض ساكن الاصابع «وهو معنى ليس . ب . لا  
كاتب» وهو معنى ليس . ج «بالفعل بل هو كاتب فعلا .

(٣) في الاصل .

(٤) لان . د . ذات الموضوع على الفرض و . ج . وصفه فهما متحدان .

(٥) فان لادوام الاصل بعض ج . ليس ب . بالفعل وفرضنا ان د . هو بعض ج .

فد ليس ب . بالفعل .

(٦) يعنى فصدق ان بعض ليس ب . «وهو اذا قلنا انه ليس ب بحكم لادوام

الاصل» ج . بالفعل لان د . ذات الموضوع و ج . وصفه فهما متحدان .

(٧) فان لادوام الاصل هو ليس بعض ما ليس ب . ليس ج . بالفعل فسلبت هنا

ليس ج . عن بعض ما ليس ب . وفي قولنا بعض ما ليس ب . ج . أثبت ج . لنفس

الموضوع في اللادوام أي لبعض ما ليس ب - ومعلوم ان سلب لا ج . عن شيء لازم لاثبات

ج له كما ان سلب لحيوان عن الانسان لازم لاثبات الحيوان له .

(٨) فالسى هنا ثبت صدق لادوام العكس وبقي الجزء الاول من العكس يبينه بقوله

ثم نقول .

(٩) كما نقول زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع .

(١٠) أي لكان د . ج . يعنى ان لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د . ج . في

بعض أوقات كونه ليس بوبقانون (ان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل منهما في

بعض اوقات كونه ليس «ب» فيكون <sup>(١)</sup> ليس «ب» في بعض اوقات كونه «ج» كما مر وقد كان حكم الاصل انه «ب» مادام «ج» هذا خلف .  
فصدق <sup>(٢)</sup> ان بعض ما ليس «ب» وهو «د» ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو الجزء الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه .

---

← زمان الاخر) كما مر فيكون د . ليس ب في بعض اوقات كونه ج . وهذا يلزم الخلف فانه خلاف مضمون الاصل فان الاصل (بعض ج . ب . مادام ج .) وفرض ان د ج .  
(١) أى فيكون د . ليس ب .

(٢) يعنى لما صدق د ليس ج مادام ليس ب وثبت من لادوام الاصل ان د ليس ب فيصح أن نضع ليس ب مكان د في هذه القضية فنقول بعض ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس .

## (فصل) القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته

---

### تعريف القياس

قوله : (القياس قول) أي مركب <sup>(١)</sup> وهو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذ من الالفة صرح بذلك المحقق الشريف في حاشية الكشاف وحيثذ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام <sup>(٢)</sup> وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأييف <sup>(٣)</sup> بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الحجة .  
والقول جنس يشمل المركبات التامة وغيرها كلها <sup>(٤)</sup> وبقوله : (مؤلف

---

(١) فيكون تقدير عبارة المصنف القياس مركب مؤلف من قضايا .

(٢) فلا يكون مؤلف تكراراً لـ(قول) وهذا دفع لتوهم التكرار كما قيل .

(٣) يعني ان المصنف انما قال مؤلف ليشير الى ان تركيب الحجة (من قضايا)

غير كاف بل يشترط أن يكون على هيئة خاصة بشكل خاص « هي الاشكال الاربعة » بحيث تأتلف القضايا في الحجة وهذه « الهيئة الخاصة » تسمى جزءاً صورياً للحجة كما ان لها أجزاء مادية تأتي مفصلاً .

(٤) قضية كان أو غيرها .

من قضايا) خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير الثابتة والقضية الواحدة (١) المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها (٢) أما البسيطة فظاهر (٣) وأما المركبة فلان المتبادر (٤) من اطلاق القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك (٥) أو لان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة (٦) .

وبقوله : (يلزمه) يخرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء (٧) نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله : (لذاته) خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساوات (٨) نحو : (الف) مساو (لب) و(ب) مساو (لج) فانه يلزم من ذلك ان (الف) مساو (لج) لكن لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هي ان مساوى المساوى مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين (٩) وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات (١٠) فاعرف ذلك .

(١) لان قضايا يطلق على المتعدد أى أكثر من قضية واحدة .

(٢) فيكون العكس أو عكس النقيض قضية ثانية لكنها غير صريحة .

(٣) اعدم اطلاق قضايا عليها لعدم تعددها لاصريحاً ولااشارة .

(٤) عند العرف العام .

(٥) أى ليس قضية صريحة وان كانت قضية بالتحليل .

(٦) فما لا يكون كذلك لا يكون متعدداً وان عده العرف العام متعدداً .

(٧) أى نتيجة (قول آخر) كما سيجيء في أواخر الكتاب .

(٨) هذا القياس كما يعرفه اسمه قياس مبتن على التساوى وهو ما اذا تساوى شيان

وكان أحدهما مساوياً مع شيء ثالث فيعلم ان الشيء الاخر « المزودج مع الاول » أيضاً مساو لذلك الثالث .

(٩) وكلامنا فى ما اذا كان القول الاخر (النتيجة) ناتجا من قياس واحد لامن قياسين .

(١٠) لاحتياجه الى ضميمه قياس آخر .

قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والافاقراني اما حملى او شرطى وموضوع المطلوب من الحملى يسمى اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط

والقول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوباً .

### اقسام القياس

قوله : (فان كان) أي القول الاخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه<sup>(١)</sup> سواء تحقق<sup>(٢)</sup> في ضمن الايجاب أو السلب فانه<sup>(٣)</sup> قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا : ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان<sup>(٤)</sup> وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا : في المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان<sup>(٥)</sup>.  
قوله : (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن .

(١) من دون تقديم وتأخير .

(٢) أي الترتيب الخاص .

(٣) يعنى انما قلنا ان المراد بهيئته هو الترتيب بين الطرفين فقط لا الساب والايجاب لانه قد تكون نتيجة الاستثنائي موجبة مع انها مذكورة فى القياس سالبة « نقيض النتيجة » فلذا لم يعتبر ذكر الايجاب والسلب .

(٤) فالهيئة من حيث الترتيب مذكورة فى القياس وان كان المذكور فى القياس سلباً والنتيجة ايجاباً .

(٥) فان المذكور فى القياس كان حيواناً وهو متفق مع النتيجة فى الترتيب والايجاب .

قوله : (والا) أي وان لم يكن القول الاخر مذكوراً في القياس بمادته وهبته وذلك<sup>(١)</sup> بان يكون مذكوراً بمادته لابهيته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة كذا لا يعقل قياس لايشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هنا<sup>(٢)</sup> يعلم انه لو حذف قوله : (بمادته) لكان اولي .

قوله : (فاقتراني) لاقتران<sup>(٣)</sup> حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر والاوسط<sup>(٤)</sup>.

قوله : (حملى) أي القياس الاقتراني ينقسم الى قسمين حملى وشرطى لانه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملى نحو : العالم متغير وكل متغير

(١) أي عدم ذكر القول الاخر « النتيجة » في القياس واعلم ان الصور المتصورة من عدم ذكر القول الاخر « النتيجة » في القياس ثلاثة وذلك ان النتيجة مركبة من جزئين مادة وهيئة وانقفاء المركب كما يكون بانقفاء جميع اجزائه يكون بانقفاء أحد اجزائه أيضاً لكن المعقول منها واحدة فقط وهي صورة عدم ذكر هيئتها بأن كانت مذكورة بمادتها فقط وأما عدم ذكرها بمادتها وصورتها فغير معقول لان النتيجة متولدة من القياس فكيف يخلو منه القياس وكذا صورة عدم ذكرها بمادتها فقط بشأن تكون الهيئة مذكورة في القياس وذلك لان الهيئة عارض على المادة فكيف يعقل وجود العارض بدون المعروف.

(٢) أي مما ذكرنا من عدم تعقل عدم ذكر المادة وحدها أومع الهيئة يعلم ان المصنف لوقال فان كان مذكوراً بهيته لكان اولي لان(الهيئة هي التي قد تذكر وقد لا تذكر وأما المادة فهي أمر لابد منها في كل قياس ولا يعقل عدم ذكرها .

(٣) أي لعدم انفصال بعضها عن بعض بشيء آخر كما ترى في مثال العالم متغير وكل متغير حادث فان المطلوب وهو (فالعالم حادث) بحدوده الثلاثة مزدوجة في المقدمتين من دون فصل فاصل .

(٤) فان المطلوب « النتيجة » محدود بحدود ثلاثة الحد الاول هو الاصغر والآخر هو الاكبر والمحيط هو الاوسط فان الاوسط لم يكن مذكوراً في المطلوب بلفظه ولكنه الرابط بين الاصغر والاكبر فهو مذكور بأثره ونسميه بالحد المحيط .

وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فهو الشكل الاول أو محمولهما

حادث فالعالم حادث وال<sup>(١)</sup> فشرطى سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء أو تركب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشئ انساناً كان جسماً .

والمصنف قدم البحث عن الاقترانى الحملى لكونه ابسط <sup>(٢)</sup> من الشرطى .

قوله : (من الحملى) أى من الاقترانى الحملى .

قوله : (اصغر) لكون الموضوع فى الغالب <sup>(٣)</sup> اخص من المحمول واقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراداً .

قوله : (والمتكرر اوسط) لتوسطه <sup>(٤)</sup> بين الطرفين .

قوله : (وما فيه الاصغر) أى المقدمة التى فيها الاصغر وتذكير الضمير نظراً الى لفظ الموصول <sup>(٥)</sup> .

قوله : (الصغرى) لاشتمالها على الاصغر .

(١) أى ان لم يكن مركباً من الحمايات الصرفة .

(٢) أى أقل تركيباً من الشرطى لان الشرطى اجزائه أكثر من الاقترانى .

(٣) وان كانا متساويين أحياناً كقولنا فالانسان ناطق .

(٤) أى لكونه واسطة ورابطة بين الموضوع والمحمول .

(٥) وهو ما الموصولة فى قوله وما فيه .

فالثاني أو موضوعهما فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في  
الاول ايجاب الصغرى وفعاليتها مع كلية الكبرى

قوله : (الكبرى) لاشتمالها على الاكبر .

### الاشكال الاربعة

قوله : (الشكل الاول) يسمى اولاً لان انتاجه بديهى وانتاج البواقي نظري  
يرجع اليه فيكون اسبق واقدم في العلم .

قوله : (فالثاني) لاشتراكه مع الاول في اشرف<sup>(١)</sup> المقدمتين اعنى  
الصغرى .

قوله : (فالثالث) لاشتراكه مع الاول فى اخس<sup>(٢)</sup> المقدمتين اعنى  
الكبرى .

قوله : (فالرابع) لكونه في غاية البعد<sup>(٣)</sup> عن الاول .

قوله : (وفعاليتها) ليتعدى الحكم<sup>(٤)</sup> من الاوسط الى الاصغر وذلك لان

(١) انما كانت الصغرى أشرف لاشتمالها على الموضوع فى النتيجة .

(٢) من الخسة أى أنقضهما ادونهما لكونها مشتملة على محمول النتيجة .

(٣) لمخالفته مع الاول فى كلتا المقدمتين لان الاوسط فى الاول محمول فى

الصغرى وموضوع فى الكبرى وأما الرابع فالاوسط فيه موضوع فى الصغرى ومحمول  
فى الكبرى .

(٤) أى الحكم فى الكبرى وذلك لان الفرض من الشكل الاول هو اعطاء حكم

الكبرى لموضوع الصغرى بواسطة الاوسط مثلاً فى قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ←



الحكم في الكبرى إيجاباً كان أو سلباً إنما هو <sup>(١)</sup> على ما ثبت له الاوسط بالفعل <sup>(٢)</sup> بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم <sup>(٣)</sup> من الاوسط الى الاصغر .

قوله : (مع كلبية الكبرى) ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر <sup>(٤)</sup> وذلك لان الاوسط محمول ههنا <sup>(٥)</sup> على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس <sup>(٦)</sup> .

← نريد أن نعطي الحادث العالم بواسطة متغير وحيث ان الحادث للمتغير بالفعل فيجب أن يكون العالم متغيراً فعلاً ليثبت له الحادث .

(١) يعني ان المحمول في الكبرى إنما يكون اما يصادق عليه موضوعه فعلاً « لا مكاناً » فالحادث في المثال يكون لهما هو مصداق للمتغير بالفعل - والعالم إنما يكون مصداقاً للمتغير فعلاً اذا كان حمل المتغير عليه في الصغرى فعلياً وأما اذا كان الحمل في الصغرى امكانياً فلا يكون العالم مصداقاً فعلياً للمتغير فلا يثبت له الحادث .

(٢) ليكون الاصغر مصداقاً فعلاً وذاتاً فعلياً للاوسط .

(٣) أي حكم الكبرى لان الحكم إنما هو المصداق الفعلي لموضوعه (على رأى الشيخ) .

(٤) واذا كان الموضوع في الكبرى جزئياً لا يلزم ذلك لامكان أن يكون الاصغر في البعض الآخر غير البعض الذي ثبت له الاكبر « محمول الكبرى » .

(٥) أي في الشكل الاول .

(٦) فالانسان غير مندرج في بعض الحيوان المحمول عليه الفرس ولهذا لم يكن

القياس منتجاً .

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف

قوله : (لينتج الموجبتان) الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اى اثر هذه الشروط <sup>(١)</sup> ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين <sup>(٢)</sup> ، ففي الاول <sup>(٣)</sup> تكون النتيجة موجبة كلية ، وفي الثاني <sup>(٤)</sup> موجبة جزئية، وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق <sup>(٥)</sup> وامثلة الكل واضحة <sup>(٦)</sup>.

قوله : (الموجبتين) اى ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (السالبتين) اى ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (بالضرورة) متعلق بقوله : (لينتج) والمقصود منه الاشارة الى

(١) وهى ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى .

(٢) أى النتيجتين الموجبتين .

(٣) أى فى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٤) أى فى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٥) فى الكبرى الموجبة - فى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة

الكلية تكون النتيجة سالبة كلية وفى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة جزئية .

(٦) فمثال الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض الحيوان

انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق - والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى

الموجة الكلية كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان - والصغرى الموجبة

الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحجر فبعض

الحيوان ليس بحجر - والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل انسان

ناطق ولاشئ من الناطق بحجر فلاشئ من الانسان بحجر .

ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهي بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتائجها نظري كما سيجيء تفصيلها .

قوله : (وفي الثاني اختلافهما) اى يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان يكون المصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب<sup>(١)</sup> ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان كان الحق السلب<sup>(٢)</sup>.

وكذا الحال لو تألف من سالتين كقولنا: لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب<sup>(٣)</sup> ولو قلنا ولاشيء من الفرس بحجر كان الحق السلب<sup>(٤)</sup> والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة<sup>(٥)</sup> ولو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة .

قوله : ( و كلية الكبرى ) أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا: كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب<sup>(٦)</sup> ولو قلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق

(١) أى النتيجة كل انسان ناطق .

(٢) وهو لاشيء من الانسان بفرس .

(٣) وهو كل انسان ناطق .

(٤) يعنى ان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٥) لان اللازم لايفك عن ملزومه .

(٦) وهو بعض الانسان حيوان .

## وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة

السلب<sup>(١)</sup>.

قوله: (مع دوام الصغرى) أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران:  
الاول: أحد الامرين<sup>(٢)</sup> اما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة  
أو ضرورية<sup>(٣)</sup> واما أن يكون الكبرى من القضايا الست<sup>(٤)</sup> التي تنعكس سالبتها  
لا من التسع<sup>(٥)</sup> التي لاتنعكس سوابها .

والثاني : أيضاً أحد الامرين<sup>(٦)</sup> وهو ان الممكنة لاتستعمل<sup>(٧)</sup> في هذا  
الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى  
مشروطة عامة أو خاصة وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية  
أو مشروطة عامة أو خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ودليل

(١) بعض الانسان ليس بجاهل .

(٢) على سبيل منع الخلو فلا مانع من اجتماعهما .

(٣) فان كانت الصغرى دائمة أو ضرورية جاز أن تكون الكبرى من التسع التي

لاتنعكس سالبتها .

(٤) وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان بان كانت الكبرى من هذه الست جاز

أن تكون الصغرى غير دائمة .

(٥) وهى الوقتيات الاربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة كما سبق .

(٦) على سبيل المنفصلة الحقيقية لعدم امكان اجتماعهما عقلا وارتفاعهما فى حصول

نتيجة متفقة كما لا يخفى .

(٧) يعنى اذا وقعت الممكنة فى هذا الشكل فلتكن معها أما الضرورية أو احدى

المشروطتين فان كانت مع الضرورية جاز أن تكون الممكنة صغرى والضرورية كبرى أو

بالعكس وأما ان كانت مع احدى المشروطتين فلا بد من أن تكون الممكنة صغرى

والمشروطة كبرى .

لينتج الكلّيتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم أيضاً سالبة جزئية بالخلف

الشرطين انه لولاها لزم الاختلاف<sup>(١)</sup> والتفصيل لايناسب هذا المختصر<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( لينتج الكلّيتان )<sup>(٣)</sup> أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً

أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغرى السالبتين الجزئية والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغرى الموجبتين .

فالضرب الاول : هو المركب من كلّيتين والصغرى موجبة نحو<sup>(٤)</sup> كل

(ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب) .

والضرب الثاني : هو المركب من كلّيتين والصغرى سالبة كلية<sup>(٥)</sup> نحو

لاشيء من (ج) (ب) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لاشيء

من (ج) (الف) واليهما<sup>(٦)</sup> أشار المصنف بقوله : (ينتج الكلّيتان سالبة كلية) .

والضرب الثالث: هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية

نحو بعض (ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب)<sup>(٧)</sup> .

(١) أي الاختلاف في النتيجة فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) ونحن أيضاً نتبعه في عدم التعرض له ونرجوا من المدرس المحترم أيضاً أن

لايتعرض له للعلم بعدم جدوى في هذه التفاصيل للطالب المبتدىء .

(٣) أي القسمان من الكلّيتين أحدهما الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة

الكلية ثانيهما الصغرى السالبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية .

(٤) كقولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحجر .

(٥) نحو لاشيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشيء من الحجر بانسان .

(٦) فالكلّيتان في كلام المصنف مشتمل على قسمين من الاربعة .

(٧) نحر بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس

والضرب الرابع: هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) <sup>(١)</sup> وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض (ج) ليس (الف) .

وايهما أشار المصنف بقوله: (والمختلفان في الكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ماسبق <sup>(٢)</sup> في الشرايط سالبة جزئية <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( بالخلف ) يعني دليل انتاج هذه الضروب لهاتين المتيجتين <sup>(٤)</sup>

امور :

الاول : الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة <sup>(٥)</sup> لايجاب به صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ماينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة كلها .

(١) نحو بعض الجسم ليس بحيوان وكل انسان حيوان فبعض الجسم ليس بانسان.

(٢) بقول المصنف (وفي الثاني اختلافهما في الكيف).

(٣) بنصيهما فسالبة مفعول لينتج وجزئية صفة لها محكية من متن المصنف .

(٤) أي السالبة الكلية فسي الاولين والسالبة الجزئية في الاخيرتين .

(٥) فنقيض السالبة الكلية موجبة جزئية ونقيض السالبة الجزئية موجبة كلية فنقول

في الضرب الاول بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان وهي نقيض لصغرى الاصل « كل انسان حيوان » .

وفي الضرب الثاني نقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر

حيوان وهو نقيض صغرى الاصل « لاشئ من الحجر بحيوان » .

وفي الضرب الثالث نقول كل انسان حجر ولاشئ من الحجر بحيوان فلاشئ من

الانسان بحيوان وهو نقيض صغرى الاصل « بعض الانسان حيوان » .

وفي الضرب الرابع نقول كل جسم انسان وكل انسان حيوان فكل جسم حيوان وهذا

نقيض لصغرى الاصل « بعض الجسم ليس بحيوان » .

أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعاليتها مع كلية أحديهما ليمتج الموجبتان

والثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة<sup>(١)</sup> وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث<sup>(٢)</sup> لان كبيرهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاخرين<sup>(٣)</sup> فكبيرهما موجبة كلية لاتنعكس الا الى موجبة جزئية ولا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما أيضاً سالبة لاتصلح صغرى للشكل الاول .

والثالث : أن ينعكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً ، ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلاً أو لا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ، وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني<sup>(٤)</sup> فان

(١) فيكشف ذلك من ان النتيجة المتخذة من الاصل صحيحة فان صدق العكس مستلزم لصدق الاصل .

(٢) ففي الضرب الاول نقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر وهذا هو المطلوب .

وفي الضرب الثالث نقول بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيزان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر فكانت موافقة مع نتيجة الاصل .

(٣) أي الثاني والرابع .

(٤) فانظر الى المثال الذي مثلنا به للضرب الثاني وأعكس الصغرى وقل لاشيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم أعكس الترتيب وقل كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر وعكس النتيجة لاشيء من الحجر بانسان وهذه عين نتيجة الاصل

## مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاول والثالث فصغريهما موجبة لاتنعكس الا جزئية .

وأما الرابع : فصغراه سالبة جزئية لاتنعكس أصلا ولو فرض <sup>(١)</sup> انعكاسها لا يكون الا جزئية فدبر .

قوله: ( ايجاب الصغرى وفعليتها ) لان الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل كما مر <sup>(٢)</sup> فلولم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلا و <sup>(٣)</sup> يكون الصغرى سالبة أو يتحد لكن لا بالفعل و <sup>(٤)</sup> يكون الصغرى موجبة مسكنة لم يتعد الحكم <sup>(٥)</sup> من الاوسط بالفعل الى الاصغر .

قوله: ( مع كلية احديهما ) لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الاوسط المسكنوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدي الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيران فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس .

قوله: ( لينتج الوجود المتتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط

- (١) اشارة الى ما تقدم في آخر بحث عكس النقيض من أنه بين انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة الجزئية بدليل الافتراض .
- (٢) في بيان شرائط الشكل الاول .
- (٣) عطف تفسير على أن لا يتحد فان السلب هو عدم الاتحاد .
- (٤) عطف تفسير على يتحد فان الاتحاد لا بالفعل هو الامكان .
- (٥) مع ان المطاير هو تعدي الحكم أى الاكبر بواسطة الاوسط الى الاصغر فتكون النتيجة .



المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربعة<sup>(١)</sup> وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين<sup>(٢)</sup> الموجبة والسالبة . وهذه الضروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية لكن ثلاثة منها تنتج الايجاب وثلاثة منها تنتج السلب واما المنتجة للايجاب :

فأولها : المركب من موجبتين كليتين نحو كل (ج) (ب)<sup>(٣)</sup> وكل (ج) (الف) فبعض (ب) (الف) .

وثانيها: المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى<sup>(٤)</sup> والى هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجبتان) أي الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى .

والثالث: عكس الثاني<sup>(٥)</sup> أعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه<sup>(٦)</sup> أشار بقوله: (أوبالعكس) فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورين<sup>(٧)</sup> اذ ليس عكس الاول الا الاول<sup>(٨)</sup> فتأمل .  
وأما المنتجة للسلب :

- 
- (١) فتكون أربع صور واجدة لشرطي ايجاب الصغرى وكلية أحديهما .
  - (٢) دون الكبريين الجزئيتين لاشتراط الكلية في أحديهما .
  - (٣) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق . .
  - (٤) نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .
  - (٥) أي موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان انسان فبعض الجسم انسان .
  - (٦) أي الى عكس الثاني فقط لاعكس الضربين كليهما .
  - (٧) وان كان ظاهر العبارة يوهم ذلك لوقوع قوله (أوبالعكس) بعد عبارة تتضمن الضربين معاً وهو قوله (الموجبتان مع ...)
  - (٨) لان الضرب الاول كلا مقدمتيه متماثلتان في الكلية وليستا مختلفتين ليحصل من عكسه ضرب آخر كما هو معلوم بالتأمل ولهذا أمر به .

بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة  
وفى الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى

فأولها : المركب <sup>(١)</sup> من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى .  
والثاني <sup>(٢)</sup> من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى واليهما اشار  
بقوله : ( ومع السالبة الكلية <sup>(٣)</sup> الى آخره ) .  
والثالث <sup>(٤)</sup> من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، كما قال المصنف  
او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية .  
قوله : ( بالخلف ) يعني بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف  
وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته <sup>(٥)</sup> كبرى وصغرى القياس  
لايجابها <sup>(٦)</sup> صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى <sup>(٧)</sup> وهذا يجري

(١) نحوكل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر .

(٢) نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس

بحجر .

(٣) أى الموجبتان مع السالبة الكلية .

(٤) نحوكل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الجسم ليس بانسان .

(٥) أى لكلية النقيض وذلك لان النتيجة فى الضروب الثلاثة الاول هى الموجبة

الجزئية ونقيضها سالبة كلية وفى الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيصلح  
لان يكون كبرى للشكل الاول .

(٦) أى لكون الصغرى فى هذا الشكل موجبة تصلح أن تكون صغرى للشكل الاول

فجعلها صغرى .

(٧) والمفروض ان الكبرى صادقة فيكشف ذلك عن كذب النقيض وصدق الاصل

لاستحالة صدق النقيض .

في هذه الضروب كلها<sup>(١)</sup> .

واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى كلية<sup>(٢)</sup> كما في الاول والثاني والرابع والخامس<sup>(٣)</sup> .

واما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعاً ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولاً وينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى<sup>(٤)</sup> للشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول<sup>(٥)</sup> والثالث لاغير .

(١) لان نتایج جميعها جزئية فتكون نقايضها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول فمثلا في الضرب الاول نقول كل حيوان جسم وكل جسم انسان فكل حيوان انسان وهذه النتيجة نقیض الكبرى « بعض الحيوان ليس بانسان » .

(٢) لتصلح أن تكون كبرى للشكل الاول .

(٣) فالاول وهو المركب من موجبتين كليتين فعلى ماثلنا له نقول بعض الحيوان

انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

ومن الثاني نقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .

ومن الرابع بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس

بحجر .

ومن الخامس بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس

بحجر .

ومن المعلوم ان الشكل الاول بديهى الانتاج وصحة نتيجة العكس مستلزمة لصحة

نتيجة الاصل لتلازم الاصل والعكس فى الصلوق :

(٤) أى عند عكس الترتيب .

(٥) فعلى مثاله السابق نعكس الكبرى أولاً فيصير هكذا - كل انسان حيوان

وبعض الناطق انسان ثم نعكس الترتيب فنقول بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان

فبعض الناطق حيوان ثم نعكس النتيجة فتصير بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة الاصل

وعليك بالتطبيق على الثالث .

قوله : ( وفي الرابع ) اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين <sup>(١)</sup> اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديهما <sup>(٢)</sup> وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم . اما على الاول <sup>(٣)</sup> : فلان الحق في قولنا : لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب <sup>(٤)</sup> ولو قلنا : لاشيء من الفرس بحجر <sup>(٥)</sup> كان الحق السلب .

واما على الثانى <sup>(٦)</sup> : فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان الحق الايجاب <sup>(٧)</sup> ولو قلنا : وكل فرس حيوان كان الحق السلب <sup>(٨)</sup> واما على الثالث <sup>(٩)</sup> : فلان الحق في قولنا : بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب <sup>(١٠)</sup> ولو قلنا : بعض الحجر ليس بحيوان كان

(١) على سبيل منع الخلو .

(٢) فعلى هذين الشرطين لا يجوز أن تكون المقدمتان في هذا الشكل سالبتين ولا موجبتين مع كون الصغرى جزئية ولا جزئيتين مختلفتين في الكيف .

(٣) أى على كونهما سالبتين .

(٤) وهو كل انسان ناطق .

(٥) بأن نقول لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الفرس بحجر كان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٦) أى على أن تكونا موجبتين مع كون الصغرى جزئية وان كانت الكبرى كلية .

(٧) أى كل انسان ناطق .

(٨) أى لاشيء من الانسان بفرس .

(٩) أى على كونهما جزئيتين مختلفتين في الكيف .

(١٠) أى بعض الانسان جسم .

أو اختلافهما في الكيف مع كلية أحديهما لينتج الموجبة الكلية مع  
الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة

الحق السلب .

ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة  
الاعتداد<sup>(١)</sup> بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع واسم يتعرض ايضاً لتنتاج  
الاختلاطات الحاصلة من الدوجيات في شىء من الاشكال الاربعة لطول  
الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات<sup>(٢)</sup> .

، قوله : ( لينتج الموجبة ) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد  
الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات  
الاربع<sup>(٣)</sup> والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية<sup>(٤)</sup> وضم  
الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها  
اي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان من هذه  
الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى  
وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب تنتج  
سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

(١) أى لقلة اعتناء أهل الاستدلال بهذا الشكل .

(٢) فلا ينبغي التعرض لها ولا مثالها الا لمن أراد الاستكمال في الفن .

(٣) ضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبيرين الموجبتين  
واجدان للشرط الاول وضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبيرين  
السالبتين واجدان للشرط الثانى .

(٤) هذا الضرب واجد للشرط الثانى .

## الكلية و كليتها مع الموجبة الجزئية موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة بالمخالف أو بعكس الترتيب

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية .  
وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم <sup>(١)</sup> ان ماسوى الاولين من هذه  
الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة  
على جزئية <sup>(٢)</sup> لكان أولى <sup>(٣)</sup>.

والتفصيل ههنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية :

الاول : من موجبتين كليتين .

الثاني : من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث : من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية .

الرابع : عكس ذلك .

الخامس : من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية .

السادس : من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

السابع : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى .

(١) بصيغة المجهول أى توهم بعض من عبارة المصنف (ان لم يكن سلب) انه  
قيد لقوله موجبة وان قوله جزئية مطلقة فمعنى العبارة على هذا ان النتيجة فى جميع الصور  
جزئية وانها موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة .

(٢) فيكون قوله (ان لم يكن سلب) قيذا لمجموع (موجبة جزئية) ويكون قوله  
فسالبة مطلقة - وعليه فمعنى العبارة ان النتيجة فى الكل موجبة جزئية ان لم يكن سلب  
وأما ان كان سلب فالنتيجة سالبة جزئية أوكلية .

(٣) اذ عليه لامجال للتوهم المذكور .

الثامن : من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى .

وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التنصيل فانه نافع فيما سيجيء .

قوله: (بالخلف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج <sup>(١)</sup> ماينعكس الى ماينافي المقدمة الاخرى <sup>(٢)</sup> وذلك انمايجري في الضرب الاول والثاني <sup>(٣)</sup> والثالث والرابع والخامس دون البواقي <sup>(٤)</sup>.

(١) من الشكل الاول .

(٢) التي لم تضم الى نقيض النتيجة .

(٣) المركبين من موجبتين وحيث ان نقيجتيهما موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلية تصلح لان تكون كبرى وصغرى الاصل لايجاب به صغرى فنقول في الضرب الاول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ونقيضه لاشيء من الحيوان بناطق فنجعل هذا النقيض كبرى وصغرى الاصل صغرى ونقول كل انسان حيوان ولاشء من الحيوان بناطق فلاشء من الانسان بناطق عكسه بعض الناطق ليس بانسان وهذا ينافي كبرى الاصل « كل ناطق انسان » .

وفي الضرب الثاني أصل القياس كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان فبعض الحيوان أبيض نقيضها لاشء من الحيوان بأبيض فنجعل صغرى الاصل صغرى والنقيض كبرى ونقول كل انسان حيوان ولاشء من الحيوان بأبيض فلاشء من الانسان بأبيض عكسها لاشء من الابيض بانسان وهو ينافي كبرى الاصل « بعض الابيض انسان » .

وأما في الثالث فيجعل نقيض النتيجة لايجاب به صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى فنقول لاشء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان فلاشء من الحجر بانسان نقيضه بعض الحجر انسان فنجمله صغرى ونقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر حيوان عكسها بعض الحيوان حجر وهذا ينافي صغرى القياس « لاشء من الحيوان بحجر » .

وأما الضرب الرابع والخامس فيمكن استخراجها على الطريقتين أى بجعل النقيض صغرى وكبرى القياس كبرى أو بجعل النقيض كبرى وصغرى القياس صغرى فعملك باستخراجهما . (٤) أما السادس فلان النتيجة فيه سالبة جزئية وانماشها موجبة كلية فيكون صغرى ←

ثم عكس النتيجة او بعكس المقدمتين او بالردالى الثانى بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط الاربعة انه لا بد

وقال المصنف في شرح الرسالة بجريانه في السادس وهو سهو<sup>(١)</sup>.  
قوله: (أوبعكس الترتيب) وذلك انما يجري حيث يكون الكبرى موجبة<sup>(٢)</sup>  
والصغرى كلية<sup>(٣)</sup> والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس<sup>(٤)</sup> كما في الاول والثاني  
والثالث<sup>(٥)</sup> والثامن أيضاً<sup>(٦)</sup> ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى  
الخاصتين<sup>(٧)</sup> دون البواقي<sup>(٨)</sup>.

← وكبرى القياس اكلتها كبرى ونتيجة الموجبتين الكلبيتين موجبة كلية وعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهى لاتنافية صغرى القياس السالبة الجزئية لجواز أن يصدق الايجاب باعتبار بعض الافراد والسلب باعتبار بعض آخر .

وأما فى السابع فلعين ما ذكر فى السادس لان النتيجة فيه أيضاً سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية وبانضمام النقيض مع الصغرى الموجبة الكلية ينتجان موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية وهى لاتنافية الكبرى السالبة الجزئية لامر فى السادس .

وأما الثامن فلانقضاء ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا يتحقق فيه الشكل الاول .

(١) لمادكرنا آنفاً .

(٢) لتكون سالحة لصغروية الشكل الاول .

(٣) لتكون سالحة لكبروية الشكل الاول .

(٤) بأن لا تكون سالبة جزئية لماين فى العكس المستوى انها لاتنعكس .

(٥) لايجاب الكبرى وكلية الصغرى فى الثلاثة وكون النتيجة فى الاولين موجبة

وفى الثالث سالبة كلية وكلتاها قابلتان للانعكاس .

(٦) لان كبراه موجبة وصغراه كلية فيبقى الكلام فى النتيجة .

(٧) وقلنا بانعكاسهما بدليل الافتراض على ما بينه المتأخرون .

(٨) لفقد الشرائط الثلاثة فيينا كما هو واضح .



قوله: (أوبعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية<sup>(١)</sup> كما في الرابع والخامس<sup>(٢)</sup> لاغير<sup>(٣)</sup> .

قوله : (أوبالرد الى الثاني) ولايجري الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية<sup>(٤)</sup> و الصغرى قابلة للانعكاس<sup>(٥)</sup> كما في الثالث والرابع والخامس<sup>(٦)</sup> والسادس أيضاً<sup>(٧)</sup> ان انعكست السالبة الجزئية لاغير .

قوله: (أو الثالث<sup>(٨)</sup> بعكس الكبرى ) ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة<sup>(٩)</sup> والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى أوعكس الكبرى كلية<sup>(١٠)</sup> وهذا الاخير لازم للاولين<sup>(١١)</sup> في هذا الشكل فتدبر .

- (١) وأما اذا كانت الكبرى موجبة أو سالبة جزئية فلا لانعكاس الجميع الى جزئية وهي لاتصلح كبرى للشكل الاول .
- (٢) لايجاب الصغرى وكلية الكبرى فيهما فالرابع نحوكل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر . عكسه بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر وهكذا الخامس .
- (٣) لسلب الصغرى في بعض وانعكاس الكبرى جزئية في بعض آخر .
- (٤) لاشتراط الشكل الثاني باختلافهما وكلية الكبرى .
- (٥) ليتمكن رده الى الثاني .
- (٦) لاشتمال الثلاثة على الشرائط الثلاثة .
- (٧) لانه مشتمل على شرطين من الثلاثة هما اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى .
- وأما الشرط الثالث فمبنى على انعكاس السالبة الجزئية بدليل الافتراض .
- (٨) أى الرد الى الشكل الثالث .
- (٩) لتصلح لصغروية الشكل الثالث .
- (١٠) لما مر في الثالث من اشتراط كلية احدهما .
- (١١) يعنى ان هذا الشرط الاخير وهو كلية الصغرى أو عكس الكبرى لازم في

اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف

وذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسابع أيضاً ان انعكس السلب الجزئي دون البواقي .

قوله: (وضابطة شرايط الاربعة) أي الامر الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجاً ومشمئلاً على الشرايط المذكورة <sup>(١)</sup> (السابقة) جزماً .  
قوله : ( انه لا بد ) أي لا بد في انتاج القياس من أحد الامرين على سبيل منع الخلو <sup>(٢)</sup>.

قوله : ( اما من عموم <sup>(٣)</sup> موضوعية الاوسط ) أي قضية كلية موضوعها

← هذا الشكل للشرطين الاولين وهما كون الصغرى موجبة وكون الكبرى قابلة للانعكاس بمعنى انه كلما وجد الاولان وجد الاخير فلاحاجة الى القيد الاخير فتدبر في الضروب الثمانية كي ينكشف لك حقيقة ذلك .

(١) لكل واحد من الاقيسة .

(٢) فيجوز اجتماعهما في قياس واحد .

(٣) الامر الاول مركب من جزئين جزء مفرد وجزء مردد أما الجزء المفرد فهو وجود قضية كلية في القياس يكون موضوعها الاوسط والجزء المردد هو أحد الامرين من ملاقاته الاوسط للاصغر « سواء كان موضوعاً للاصغر أو محمولاً له » ومن حملة أي الاوسط على الاكبر .

فان كان القياس مشتملاً على قضية كلية موضوعها الاوسط وتلاقى الاوسط مع الاصغر كان ذلك القياس منتجاً .

وكذا اذا كان مشتملاً على قضية كلية موضوعها الاوسط وكان الاوسط محمولاً على الاكبر كان منتجاً أيضاً .

الايوسط<sup>(١)</sup> كالكبرى في الشكل الاول وكاحدى المقدمتين في الشكل الثالث<sup>(٢)</sup> وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( مع ملاقاته )<sup>(٤)</sup> أي اما بأن يحمل الاوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول واما بأن يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث<sup>(٥)</sup> وكما في صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع<sup>(٦)</sup> ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضاً .

قوله : ( أو حمله على الاكبر ) أي مع حمل الاوسط على الاكبر ايجاباً فان<sup>(٧)</sup> السلب سلب الحمل واما الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع<sup>(٨)</sup> فالضربان الاولان قد اندرجا

(١) موضوعها الاوسط مبتدء وخبر والجملة صفة ثانية لقضية .

(٢) لاشتراط كلية احدهما فيد ومعلوم ان الاوسط موضوع في كلتا مقدمتي الشكل

الثالث .

(٣) لان الصغرى في جميع هذه الضروب كلية فراجع .

(٤) المراد من ملاقاته الاوسط للاصغر بالفعل هو اجتماعهما في قضية فعلية موجبة

سواء كان الاوسط موضوعاً أو محمولاً .

(٥) لانه يشترط في الثالث ايجاب الصغرى مع فعليتها .

(٦) لان الصغرى في هذه الضروب موجبة نعم لم يشترط المصنف فعلية الصغرى

في الشكل الرابع ولكن حيث انه « المصنف » ناظر في هذه الضابطه لهذه الضروب الاربعة من الرابع أيضاً نعم ان الفعلية عنده شرط لها .

(٧) تعليل لتفسيره الحمل بالحمل الايجابي وحاصله ان الحمل حقيقة هو الحمل

الايجابي وأما الحمل السلبي فهو سلب الحمل حقيقة .

(٨) لان الاوسط في هذه الضروب محمول ايجاباً على الاكبر فراجع .

تحت كلاشقى التريدي الثاني<sup>(١)</sup> فهو أيضاً<sup>(٢)</sup> على سبيل منع الخلو كالاول وهيهنا تمت الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب<sup>(٣)</sup> من الشكل الرابع فاحفظ .

واعلم : انه لم يقل او للاكبر<sup>(٤)</sup> أي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقات يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجاً<sup>(٥)</sup> هذا خالف .

ويلزم أبضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً<sup>(٦)</sup> وقد اشبه ذلك على

- (١) والشقان هما ملاقاتة الاوسط للاصغر بالفعل وحمل الاوسط على الاكبر وذلك لان الصغرى فيها موجبة فعلية وموضوعها الاوسط ومحمولها الاصغر .
- (٢) أي فالترديد الثاني أيضاً على سبيل منع الخلو لاجتماع شقيه في هذين الضربين كما ان التريدي الاول وهو قرله أما من عموم موضوعية الاوسط ... وأما من عموم موضوعية الاكبر كذلك .
- (٣) أي غير الضرب الخامس والسادس .
- (٤) ليكون عطفاً على للاصغر بل قال أو حملة على الاكبر مع انه لو قال أو للاكبر كان أخصر عبارة .
- (٥) لوجود كلا الشرطين (عموم موضوعية الاوسط وملاقاته للاكبر) في كبرى هذا المرتب لان الاوسط كلياً موضوع فيها وهو ملاق للاكبر لحمل الاكبر عليه . مع ان هذا خلاف ما انفقوا عليه من لزوم ايجاب الصغرى في الشكل الاول .
- (٦) فان الاوسط في الثالث أيضاً موضوع للكبرى فان كانت كلية فقد حصل الشرط الاول « عموم موضوعية الاوسط » وحيث ان المحمول فيها هو الاكبر فحصلت الملاقاتة أيضاً وهي الشرط الثاني مع انهم اشترطوا ايجاب الصغرى في الثالث .

## فى الكيف ومع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر

بعض الفحول <sup>(١)</sup> فاعرفه .

قوله: (واما من عموم موضوعية الاكبر) هذا هو الامر الثانى من الامرين اللذين ذكرنا اولاً انه لا بد فى انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى حيث <sup>(٢)</sup> يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المتقدمين فى الكيف . وذلك كما فى جميع ضروب الشكل الثانى <sup>(٣)</sup> وكما فى الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع وقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين <sup>(٤)</sup>.

ولذا <sup>(٥)</sup> حملنا التريديد الاول على منع الخلو وقد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول والثالث بحسب الكم والكيف والجهة <sup>(٦)</sup> والى شرايط الشكل الثانى والرابع كماً وكيفاً وبقيت شرايط الشكل الثانى بحسب الجهة فاشار اليها بقوله : (مع منافاة الى آخره) .

قوله : (مع منافاة) يعنى <sup>(٧)</sup> ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثانى

- (١) فاعترضوا على المصنف بأنه اختار الاطول عبارة على الاخصر غفلة منهم بأن الاخصر لا يؤدى المراد بل يستلزم الخلف .
- (٢) أى فى مورد .
- (٣) لاشتراطه بكلية الكبرى واختلاف المتقدمين كما مر .
- (٤) هما عموم موضوعية الاوسط ... وعموم موضوعية الاكبر ...
- (٥) أى لاجتماع الامرين فى الضرب الثالث والرابع .
- (٦) أما بحسب الكم والكيف فظاهر وأما بحسب الجهة فقوله مع ملاقاته للاصغر
- بالفعل .

(٧) هنا وقع سهو من بعض المحشين (ر - ه) فى تركيب هذه العبارة الى قوله اذا ←

اعنى عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لابد في انتاجه من شرط ثالث وهو<sup>(١)</sup> منافاة نسبة وصف الاوسط للمحمول في الصغرى<sup>(٢)</sup> الى وصف

← كان فانه جعل (اذا كان) خيرا لان في قوله ان القياس مع انه من متعلقات الاسم والصحيح ان الخبر هو قوله فحينئذ ومعنى العبارة هكذا ان القياس المشتمل على الامر الثاني في خصوص قياس يكون الاوسط محمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني يحتاج الى قيد آخر وهو منافاة نسبه . . . وأما في غيره فعموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف كاف في انتاجه كما في بعض ظروف الرابع واختصاص هذا القيد « مع منافاة » بالشكل الثاني مستفاد من عبارة المصنف حيث فرض نسبتين وفي كل منهما جعل المحمول الاوسط وليس لنا قياس يكون الاوسط محمولا في كلتا مقدمتيه غير الشكل الثاني .

(١) لا يخفى ما في هذه العبارة من قوله منافاة الى قوله الموضوع في الصغرى من غلاقة فنذكره لتوضيحه بأمرين (الاول) ان المصنف والمحملى عبرا عن الاوسط بالوصف وذلك لانه محمول في هذه النسبة ويعبر عن المحمول بالوصف كما يعبر عن الموضوع بالذات نعم عبرا عن الاكبر بالوصف مع انه موضوع وذلك بملاحظة النتيجة فان الاكبر محمول فيها (الثاني) ان المحلى قيد الاوسط بالمحمول في الصغرى وقيد الاكبر بالموضوع في الكبرى اشارة الى ان هذا الشرط « منافاة النسبة » غير معتبر في الشكل الرابع فان الاوسط هناك موضوع في الصغرى للمحمول والاكبر محمول لا موضوع فاحترز بهذين القيدين عن الرابع .

اذا عرفت ذلك فمعنى العبارة انه يعتبر منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر (أى الكبرى) مع نسبة الاوسط الى الاصغر (أى الصغرى) .

وحاصله منافاة النسبة التي في الصغرى مع النسبة التي في الكبرى بحيث يمنع اجتماعهما كما اذا كانت النسبة في الصغرى دوام السلب وفي الكبرى فعلية اليجاب مثلا وقوله شرط ثالث أى غير عموم موضوعية الاكبر والاختلاف في الكيف فيعتبر في الشكل الثاني ثلاث شروط .

(٢) أى لا الاوسط الموضوع في الصغرى كما في الرابع .

الاكبر <sup>(١)</sup> الموضوع في الكبرى <sup>(٢)</sup> لنسبة <sup>(٣)</sup> وصف الاوسط المحمول كذلك <sup>(٤)</sup> الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى لابد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث، يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما <sup>(٥)</sup> فرضاً .

وهذه المنافاة دايرة وجوداً وِعِدماً <sup>(٦)</sup> مع مامر من شرطى <sup>(٧)</sup> الشكل الثاني بحسب الجهة بفتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفى الانتاج .  
أما انها دايرة مع الشرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة فلانه <sup>(٨)</sup> اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه السدوام والكبرى أي قضية كانت من الوجوهات ماعدا الممكنتين فان لهما حكماً عليحدة سيجى ٤ .

فلاشك انه حينئذ <sup>(٩)</sup> يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام

(١) أى الى الاكبر وانما قال وصف لان الاكبر محمول فى النتيجة .

(٢) أى لا الاكبر المحمول فى الكبرى كما فى الشكل الرابع .

(٣) متعلق بقوله منافاة أى منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر لنسبة الاوسط الى

الاصغر .

(٤) أى فى الصغرى .

(٥) أى لو كان الموضوع والمحمول واحداً فى النسبتين مثلاً يمتنع اجتماع سلب

الدوام مع فعلية الايجاب فى قولنا الانسان كاتب فلا يجتمع ليس الانسان بكاتب دائماً مع الانسان كاتب بالفعل .

(٦) ففى كل مورد وجد الشرطان وجد المنافاة وفيما فقد أحد الشرطين فقد المنافاة .

(٧) أحدهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما كون الممكنة مع

الضرورة أو كبرى مشروطة .

(٨) بيان لتحقق المنافاة مع الشق الاول من الشرط الاول وهو دوام الصغرى .

(٩) الضمير للشأن وحينئذ يعنى حينما كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام .

## لنسبته الى ذات الاصغر

الايجاب مثلاً<sup>(١)</sup> ولا اقل<sup>(٢)</sup> من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم<sup>(٣)</sup> من تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوباً<sup>(٤)</sup> عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً .

ولاخفاء في المنافاة بين دوام الايجاب وفعلية السلب واذا تحققت المنافات بين شيء وبين الاعم لزم المنافاة بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا<sup>(٥)</sup> اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها<sup>(٦)</sup> والصغرى أي قضية كانت سوى السمكة لهما مر<sup>(٧)</sup> اذ حينئذ<sup>(٨)</sup> يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة

(١) كما اذا كان الصغرى كل حيوان حساس دائماً فنسبة وصف الحساس الى ذات الحيوان يكون بدوام الايجاب فاذا كان الكبرى بعض الحيوان ليس بحساس بالفعل كانت النسبة فعلية السلب والتنافي بين دوام حساسية الحيوان وسلبها عنه بالفعل واضح .  
(٢) أي أقل ما يقطع دوام الايجاب عدم الوقوع أنا ما وهو معنى الفعلية فضلا عما اذا حكم بدوام السلب أو ضرورته .

(٣) فان المطلقة العامة ما حكم فيها بالوقوع أنا ما وهو يصدق مع القضية المحكوم فيها بالدوام أو الضرورة ذاتاً أو وصفاً أو الفعلية المقيدة باللدوام واللاضرورة .  
(٤) اشارة الى أهمية المطلقة العامة من القضايا الدائمة مادام الوصف والضرورية مادام الوصف كالتعريفية العامة والمشروطة العامة .

(٥) هذا بيان لتحقيق المنافاة مع الشق الثاني من الشرط الاول وهو انعكاس السالبة الكبرى .

(٦) وهي الدائماتان والخاصتان والعامتان .

(٧) من ان لهما حكماً على حدة سيجيء .

(٨) أي حين تكون الكبرى من القضايا الستة المنمكة سالبتها .



الإيجاب<sup>(١)</sup> مثلاً أو بدوامه .

ولإخفاء في منافاته<sup>(٢)</sup> مع نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر بفعلية السلب أو إخص منها وكذا<sup>(٣)</sup> إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة إذ حينئذ<sup>(٤)</sup> يكون نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب<sup>(٥)</sup> مثلاً ونسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر بضرورة السلب أما في الكبرى المشروطة فظاهر<sup>(٦)</sup>:

وأما في الضرورية فلان المحمول إذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف<sup>(٧)</sup> والمحمول لازم

(١) كما فى الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة وما حكم فيه بالدوام هى الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة .

(٢) أى لإخفاء فى منافاة الإيجاب بالضرورة أو بالدوام فى نسبه مع الحكم بفعلية سلب تلك النسبة أو الحكم بأخص من فعلية السلب كضرورة السلب ودوامه .

(٣) بيان لتحقق المنافاة مع الشرط الثانى من شرطى انتاج الشكل الثانى وهو كون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة وهذا هو الحكم الذى وعده بقوله فان لهما حكماً على حدة سيجىء .

(٤) يعنى حينما تكون الصغرى ممكنة سواء كانت العامة أو الخاصة .

(٥) وهو ينافى ضرورة السلب قطعاً .

(٦) لان المشروطة يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف والمتحد مع الأصغر فى النتيجة هو وصف الأكبر لآذاته فاذا كانت الكبرى مشروطة يحصل المطلوب .

وأما فى الضرورية وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة للذات والمطلوب هو نسبة الأوسط الى وصف الأكبر ولكن إذا كانت النسبة ضرورية للذات مادامت الذات موجودة فهى ضرورية لوصفها قهراً .

(٧) لان الوصف عارض والذات معروض لازم للعارض والمفروض ان المحمول لازم للذات لكونه ضرورياً لها والوصف لازم للذات فالمحمول اللازم للذات لازم للوصف أيضاً وهو المطلوب .

للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية  
بمثل مامر .

وأما انها<sup>(١)</sup> دايره مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين  
لم بتحقق المنافاة المذكورة فلانه<sup>(٢)</sup> اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه  
الدوام<sup>(٣)</sup> ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها<sup>(٤)</sup> لم يكن في الصغريات اخص من  
المشروطة الخاصة<sup>(٥)</sup> ولا في الكبرى اخص من الوقتية<sup>(٦)</sup> .

ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف لادائماً<sup>(٧)</sup> وبين  
ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً<sup>(٨)</sup> اذ لعل ذلك الوقت<sup>(٩)</sup> غير اوقات  
الوصف العنواني واذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم

(١) أي المنافاة .

(٢) هذا بيان عدم تحقق المنافاة عند انتفاء الشرط الاول «كون الصغرى مما يصدق  
عليه الدوام أو الكبرى مما تنعكس سالبتها» ولاشك في ان انتفاء هذا الشرط بانتفاء كلا  
شقيه فلذا فرض المحشى انتفائهما .

(٣) بأن تكون الصغرى من القضايا الثلاث عشرة الاخر .

(٤) بل من التسع التي لاتنعكس سالبتها .

(٥) التي يحكم فيها بضرورة النسبة مدام الوصف لادائماً لان النسبة اذا كانت  
ضرورية مادام الوصف فهي ضرورية في وقت معين وغير معين وبالفعل كما لا يخفى .

(٦) التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لادائماً أما كونها اخص من  
الوقتية المطلقة فظاهر وأما من السبع الاخر فلان ما يصدق في وقت معين فهو صادق في  
وقت غير معين وبالفعل وبالامكان كما هو واضح .

(٧) كما هو مضمون المشروطة الخاصة .

(٨) كما هو معنى الوقتية .

(٩) أي الوقت المعين للسلب غير اوقات اتصاف ذلك الموضوع بوصفه المعنون .

(فصل) الشرطى من الاقترانى اما ان يتركب من متصلتين او

منفصلتين او حملية و متصلة او حملية و منفصلة او متصلة و منفصلة

منهما ضرورة و كذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية و لامشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة او الوقتية <sup>(١)</sup> .

ولامنافاة بين امكان الايجاب و دوام السلب مادام الذات ولاينه و بين دوام السلب بحسب الوصف لادائماً ولاينه و بين ضرورة السلب في وقت معين لادائماً <sup>(٢)</sup> و كذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة <sup>(٣)</sup> او الدائمة .

ولامنافاة بين امكان الايجاب و بين ضرورة السلب بحسب الوصف لادائماً ولاينه و بين دوام السلب مادام الذات قطعاً <sup>(٤)</sup> .

و تحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجه مما تفردت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبى و نعم الوكيل .

### القياس الشرطى

قوله : (من متصلتين) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) انما تردد بين هذه الثلاثة لان النسبة بين الاولى و بين كل واحدة من الاخرين هى المبانية و بين الثانية و الاخرية هى العموم من وجه و بالجملة هذه الثلاثة اخص الكبريات الغير الضرورية و المشروطة الخاصة و العامة - محمد على .

(٢) و ذلك لان الامكان هو جواز الوقوع عقلاً فلا ينافى عدم الوقوع خارجاً دائماً او بحسب الوصف او في وقت معين كما لا يخفى .

(٣) و ذلك لان الصغرى اذا لم تكن ضرورية كانت من الاربع عشرة الاخر و المشروطة الخاصة اخص من جميعها سوى الدائمة و بينهما تباين و لهذا تردد بينهما .

(٤) و ذلك لما ذكرنا من عدم المنافات بين امكان شىء و عدم وقوعه أبداً .

وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضىء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء (١).

قوله : (او منفصلتين) كقوانا ، اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً (٢) ودائماً اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً .

قوله : (او حملية ومتصلة) (٣) نحو : هذا الشيء انسان وكلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان .

قوله : (او حملية ومنفصلة) (٤) نحو هذا عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً .

قوله : (او متصلة ومنفصلة) (٥) نحو كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد

(١) وهذا على الشكل الاول لان الحد الاوسط هو النهار موجود وهو محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والحد الاوسط هنا جزء تام من كل من المقدمتين لانه نال للصغرى ومقدم للكبرى .

(٢) وهذا أيضاً على الشكل الاول، والاطرف هنا جزء من جزء المقدمتين لان الاوسط وهو زوجاً والزوج جزء من المقدم في الصغرى والكبرى .

(٣) بأن تكون الحملية صغرى والمتصلة كبرى كالمثال المذكور أو تكون بعكس ذلك نحو قولنا كلما كان الشيء ناطقاً كان انساناً وكل انسان حيوان فكلما كان الشيء ناطقاً كان حيواناً .

(٤) بأن تكون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال المذكور أو بالعكس نحو اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وكل زوج منقسم بمتساويين فاما أن يكون العدد منقسماً بمتساويين أو فرداً .

(٥) بأن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كمثل المحشى أو بالعكس نحو قولنا أما أن يكون العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً وكلما كان العدد زوجاً كان منقسماً بمتساويين فاما أن يكون العدد منقسماً بمتساويين وأما أن يكون فرداً .

## وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفى تفصيلها طول

ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً (٢).

قوله (وينعقد) يعني لا بد فى تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين فى جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه <sup>(١)</sup> فى كلتا المقدمتين او محكوماً به فيهما او محكوماً به فى الصغرى ومحكوماً عليه فى الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث <sup>(٢)</sup> والثانى هو الثانى <sup>(٣)</sup> والثالث هو الاول <sup>(٤)</sup> والرابع هو الرابع <sup>(٥)</sup>.

وفى تفصيل الاشكال الاربعة فى تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب والنتائج طول لا يلىق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين .

(١) المراد بالمحكوم عليه هنا اعم من الموضوع والمقدم وكذا المحكوم به اعم من المحمول والتالى .

(٢) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان .

(٣) نحو كلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وليس البتة اذا كان الليل موجوداً فالارض مضيئة ينتج ليس البتة اذا كان النهار موجوداً فالليل موجود والارض مضيئة .

(٤) كجميع أمثلة المحشى .

(٥) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء انساناً فهو

ناطق ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان وهذا الشيء ناطق .

## (فصل) الاستثنائي ينتج مع المتصلة

### القياس الاستثنائي

قوله : (الاستثنائي) أي القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته وهيئته ابدأً<sup>(١)</sup> يتركب من مقدمة شرطية<sup>(٢)</sup> ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية<sup>(٣)</sup> او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه .  
فلاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع كل<sup>(٤)</sup> لكن المنتج في كل قسم<sup>(٥)</sup> شيء .

وتفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان : لان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم<sup>(٦)</sup> تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم .  
وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون اللازم اعم<sup>(٧)</sup> فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم والامن انتفاء

(١) ابدأً قيد لقوله يتركب أي يتركب دائماً من شرطية وحملية .

(٢) سواء كانت متصلة أو منفصلة .

(٣) فتارة يستثنى المقدم واخرى التالي وثالثة نقيض المقدم ورابعة نقيض التالي .

(٤) أي وضع كل من المقدم والتالي ورفع كل منهما .

(٥) من قسمي الوضع والرفع كما قال بعض المحشين أو كل قسم من قسمي

الشرطية كما هو الظاهر والامر سهل .

(٦) فسان المقدم ملزوم والتالي لازم له .

(٧) ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم كما في الانسان بالنسبة الى الحيوان

ففي قولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً يصح أن يقال لكنه انسان فهو حيوان ولكنه—

وضع المقدم ورفع التالي ومع الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفع كمانعة الخلو وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه

الملزوم انتفاء اللازم وقد عرفت من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية<sup>(١)</sup>.

واعلم : أيضاً ان المراد بالمنفصلة هي هنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجسع والخلو معاً تنتج في الصور الاربع النتائج الاربع .

قوله : (وضع المقدم ورفع التالي) نحو ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان .  
قوله : (والحقيقية) كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزواج فهو فرد .

قوله : (كما نعة الجمع) نحو اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لانه شجر

← ليس بحيوان فهو ليس بانسان

ولا يصح أن يقال لكنه حيوان فهو انسان اذ يجوز أن يكون بقرراً ولا أن يقال لكنه ليس بانسان فليس بحيوان .

(١) ليستلزم تحقق المقدم تحقق التالي ورفع التالي رفع المقدم ولو كانت اتفاقية

لما استلزم ذلك .

فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر .

قوله : (كمانعة الخلو) نحو هذا اما لاحجر اولا شجر لكنه ليس بلاشجر

فهو لاحجر لكنه ليس بلا حجر فهو لاشجر .

قوله : (وقد يختص<sup>(١)</sup> الى آخره) اعلم : انه قد يستدل على اثبات المدعي

بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون

هذا واقعا كما مر غير مرة في مباحث العكوس والاقيسة .

وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف أى

المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب اولانه ينتقل منه الى المطلوب من

خلفه أى من ورائه الذي هو نقيضه وليس هذا قياسا واحداً بل ينحل الى قياسين :

أحدهما : اقتراني شرطي .

والاخر : استثنائي متصل ، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب

لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لولم يثبت المطلوب لثبت

المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه<sup>(٢)</sup> نقيض المقدم .

ثم قد يفتقر بيان الشرطية<sup>(٣)</sup> يعنى قولنا : كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى

(١) أى قد يعد من الاقيسة قسم آخر من القياس يسمى بالخلف وانما قال قد لعدم

عده عند بعضهم قسماً آخر فانه مركب من الاقيسة المعروفة فالاعتداد والاعتبار بنفس تلك

الاقيسة .

ويسمى بالقياس غير المستقيم لتوقف انتاجه على ابطال نقيضه بخلاف الاقيسة

المستقيمة .

(٢) أى لكون ثبوت المطلوب نقيض لم يثبت المطلوب وهو المقدم فبرفع التالي

« ثبت المحال » ارتفع المقدم كما هو أحد قسمي انتاج المتصلة .

(٣) وهى كبرى القياس يعنى انها قد تكون بديهية عند الخصم فلا يحتاج الى

بيان وقد لا تكون كذلك فيحتاج لبيانها الى قياس آخر لاثبات استحالة ثبوت نقيضه .



## ومرجعه الى استثنائي واقتراني (فصل) الاستقراء تصفح الجزئيات

دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول .  
فقوله : (ومرجعه الى استثنائي واقتراني) معناه ان هذا القدر مما لا بد منه  
في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم <sup>(١)</sup> .

### الاستقراء

قوله : (الاستقراء تصفح الجزئيات) اعلم : ان الحجة على ثلاثة اقسام ،  
لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته واما من حال الجزئيات  
على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلى على حال  
الجزئي الاخر .

فالاول : هو القياس وقد سبق مفصلا .

والثاني : هو الاستقراء .

والثالث : هو التمثيل .

فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات <sup>(٢)</sup> على حكم

(١) أى افهم ان قول المصنف (ومرجعه الى استثنائي واقتراني) لا يريد به الحصر  
بل بيان القدر الذى لا بد منه .

(٢) فالاستقراء الذى يعد حجة هو نتيجة الاستقراء المصدرى وهو حكم الجزئيات  
الذى هو حاصل التصفح والتتبع وهو المعلوم التصديقى الموصل الى مجهول تصديقى  
هو حكم الكلى . ←

## لاثبات حكم كلي

كليها ، هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الاسلام واختاره اعنى تصفح الجزئيات وتبعتها لاثبات حكم كلي ففيه تسامح ظاهر فان هذا التببع ليس معلوماً تصديقاً موصلاً الى مجهول تصديقي فلا يندرج <sup>(١)</sup> تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ايسر على سبيل الارتجال <sup>(٢)</sup> ببل على سبيل النقل <sup>(٣)</sup> وتهيئنا وجه آخر يجيء بيانه انشاء الله الجليل في تحقيق التمثيل .

قوله : (لاثبات حكم كلي) اما بطريق التوصيف <sup>(٤)</sup> فيكون اشارة الى ان

لا المعنى المصدرى الذى هو عمل المستقرى اهدم كونه معلوماً تصديقاً يقع فى طريق كشف مجهول كما لا يخفى .

(١) مع انهم اتفقوا على ان الاستقراء من أقسام الحجة ، حاصله ان الاستقراء المصطلح عنه المصنف وغيره من المتقدمين أيضاً ما ذكرناه « نتيجة التصفح » لا المعنى المصدرى أى التصفح وان تسامحوا فى التعبير .

(٢) يعنى لو قال المصنف ان الاستقراء هو الاستدلال بحكم الجزئيات المعلومة على حكم كليها لكان تسمية هذا الحجة بالاستقراء ارتجالياً بغير مناسبة لعدم المناسبة بين الاستقراء وحكم الجزئى المعلوم .

فللاشارة الى ان التسمية منقولة من المعنى المصدرى الى نتيجة المصدر قال الاستقراء تصفح الجزئيات .

(٣) من المعنى المصدرى الذى هو عمل المستقرى الى نتيجة الاستقراء « حكم الجزئيات المعلومة » .

(٤) أى بأن يكون كلي صفة لحكم .

المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً كما سنحققه واما بطريق الاضافة<sup>(١)</sup> والتنوين في كلى حيثند عوض من المضاف اليه اى لاثبات حكم كليها اى كلى تلك الجزئيات وهذا<sup>(٢)</sup> وان اشتمل على الحكم الجزئي والكلى كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء الا الكلي :

وتحقيق ذلك<sup>(٣)</sup> انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم<sup>(٤)</sup> كقولنا : كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس<sup>(٥)</sup> وهذا القسم يفيد اليقين .

واما ناقص<sup>(٦)</sup> يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفنا من افراد الحيوان ، وهذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم تصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح .

ولا يخفى ان الحكم بأن الثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلي واما اذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يحرك فكه الاسفل

(١) أى اضافة حكم الى كلى فيكون حكم غير منون .

(٢) يعنى بناء على الاضافة فالحكم فى كلام المصنف مطلق من حيث الكلية

والجزئية اذ لم يبين فيه انه كلى .

(٣) أى تحقيق ان المطلوب بالاستقراء هو الكلى لا الجزئى .

(٤) يعنى انه ليس من أقسام الاستقراء المصطلح بل من أقسام القياس الاقتراني .

(٥) فثبت ان المطلوب فى هذا القسم هو الكلى .

(٦) وهذا هو الاستقراء المصطلح .

## والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت

فيه

عند المضغ وكل انسان كذلك ينتج قطعاً ان بعض الحيوان كذلك .  
ومن هذا <sup>(١)</sup> علم ان حمل عبارة المصنف على التوصيف كما هو الرواية <sup>(٢)</sup>  
احسن من حيث الدراية <sup>(٣)</sup> أيضاً اذ ليس فيه توهم وصمة التعريف بالاعم <sup>(٤)</sup>  
(بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الكلي والجزئي كما ذكرنا) .

### التمثيل

قوله : (والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت  
فيه) اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول .  
وبعبارة اخرى : تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في  
المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل <sup>(٥)</sup> بذلك المعنى كما يقال: النبيذ حرام  
لان الخمر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ .  
وفي العبارتين <sup>(٦)</sup> تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان

- (١) أى مما بينا فى قسمى الاستقراء ان المطلوب به هو الحكم الكلى لالجزئى .
- (٢) أى كما هو المنقول عن المصنف أو عن بعض تلامذته انه على طريق التوصيف .
- (٣) أى من الجانِب العلمى والفنى أيضاً .
- (٤) لاننا نعلم ان المطلوب بالاستقراء هو الحكم الكلى فتعريفه بالحكم المطلق  
الشامل للكلى والجزئى تعريف بالاعم .
- (٥) صفة للحكم .
- (٦) هما عبارة المصنف (بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم ليثبت  
فيه) وعبارة المحشى (تتميه جزئى ... ) .

والتشبيه<sup>(١)</sup> وقد عرفت النكتة<sup>(٢)</sup> في التسامح في تعريف الاستقراء .  
ونقول هيهنا<sup>(٣)</sup> كما ان العكس يطلق على المعنى المصدرى اعنى التبديل  
وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدرى وهو  
التشبيه والبيان المذكور ان وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما  
ذكره<sup>(٤)</sup> تعريف للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني<sup>(٥)</sup> بالمقايسة .  
وهذا<sup>(٦)</sup> كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور وقس عليه الحال  
فيما سبق في الاستقراء .

هذا ولكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن  
المشهور<sup>(٧)</sup> الى المذكور دفعا لهذا التسامح وهل هو الاكر<sup>(٨)</sup> على ما فرمته .

(١) لانفس البيان والتشبيه .

(٢) يعنى الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالتمثيل ليس على سبيل  
الارتجال بل على سبيل النقل .

(٣) هذا هو الوجه الموعود فى الاستقراء بقوله وهيهنا وجد آخر ...

(٤) أى ما ذكره المصنف فى تعريف التمثيل وهو قوله بيان مشاركة جزئى لجزئى  
... تعريف للتمثيل بالمعنى المصدرى .

(٥) أى الحجة والمقايسة أى التناسب بين المعنى اللغوى والحجة فينتقل الذهن  
منه اليه .

(٦) أى تعريف المصنف التمثيل ببيان مشاركة . نظير تعريفه العكس بالتبديل  
فان التبديل هو العكس المصدرى لا الاصطلاحى .

(٧) وهو تعريفهم الاستقراء بأئد اثبات الحكم على الكلى لثبوته فى أكثر  
الجزئيات وتعريفهم التمثيل بأنه اثبات حكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك  
بينهما ووجه التسامح فيهما ان الاثبات مسبب عن الحجة والاستقراء والتمثيل حجة .

(٨) أى عود الى ما فرمته من التسامح .

## والعمدة في طريقه الدوران والترديد

قوله : (والعمدة في طريقه الدوران والترديد) اعلم : انه لا بد في التمثيل

من مقدمات :

الاولى : ان الحكم ثابت في الاصل اعنى المشبه به .

الثانية : ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائى .<sup>(١)</sup>

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعنى المشبه<sup>(٢)</sup> فانه اذا تحقق

العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً وهو المطلوب من التمثيل .

ثم المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وانما الاشكال في الثانية<sup>(٣)</sup>

وبانها بطرق متعددة فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكرها هو العمدة بينها وهو طريقان :

الاول : الدوران وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية

وجوداً وعدمياً<sup>(٤)</sup> كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه مادام مسكراً

حرام فاذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة قالوا والدوران علامة كون المدار<sup>(٥)</sup>

اعنى الوصف علة<sup>(٦)</sup> للدائر اعنى الحكم .

(١) كالاسكار فى الخمر .

(٢) كالنبيذ .

(٣) أى فى احراز ان علة الحكم فى الاصل هو ذلك الوصف .

(٤) قيد للترتب أى يكون بحيث كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما فقد فقد .

(٥) اسم مكان أى محل الدوران .

(٦) ولولاها لنزل بمحل آخر .

## (فصل) القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات

الثاني : الترديد ويسمى بالسبر<sup>(١)</sup> والتقسيم أيضاً وهو ان يفحص اولا اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة أو تلك ثم يبطل ثانياً حكم عليه كل كل حتى يستقر على وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص او الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقى ماسوى الاسكار<sup>(٢)</sup> بشئ ما ذكر<sup>(٣)</sup> فتعين الاسكار للعلية .

### الصناعات الخمس

قوله: (القياس الى آخره) كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى استثنائي واقتراني بأقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة أيضاً .

لان<sup>(٤)</sup> مقدماته اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني التخيل والثاني الشعر والاول<sup>(٥)</sup> اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول<sup>(٦)</sup> الخطابة والثاني ان أفاد جزماً يقينياً فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم

(١) السبر هنا بمعنى الغور وانفاذ الفكر في أمر والتفحص فيه .

(٢) لانه لم ير شيئاً فيه الاسكار بدون الحرمة .

(٣) أى كذا البواقى بمثل ما ذكر في الدبس من انها موجودة بدون الحرمة .

(٤) استدلال لانحصار القياس في هذه الخمسة .

(٥) أى ما كان مقدماته تصديقاً أو تأثيراً آخر .

(٦) أى ما يفيد ظناً والمراد بالثاني ما يفيد الجزم .

## واصولها الاوليات

من الخصم فهو الجدل والا<sup>(١)</sup> فالمغالطة .

واعلم : ان المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان

استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة .

واعلم: أيضاً انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف

غيره من الاقسام<sup>(٢)</sup> مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدى مقدمتيه

وهمية وان كانت الاخرى يقينية ، نعم<sup>(٣)</sup> يجب أن لا يكون فيها ماهو أدون منها

كالشعريات<sup>(٤)</sup> والا يلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة

لا يسمى جدلياً بل شعرياً فاعرفه .

قوله: (من اليقينيات) اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت<sup>(٥)</sup>

فباعتبار التصديق<sup>(٦)</sup> لم يشمل الشك والوهم والتخييل وسائر التصورات وقيد الجزم

(١) يعنى ان كان مقدماته تفيد جزءا غير يقين ولم يعتبر فيه الاعتراف من العامة

ولا التصديق من الخصم فمغالطة .

(٢) أى الاربعة الاخر فيجوز أن تكون فيها مقدمة يقينية .

(٣) استدراك من قوله بخلاف غيره يعنى انما يجوز فى غيره من الاقسام وجود

مقدمة فيه من غير نسخه لا أن يكون من أدون منه بل من المرتبة الاعلى منه .

(٤) أى كما اذا كان من مقدمات الجدل مقدمة شعرية فان الشعر أدون من الجدل

فلحقه بالشعر .

(٥) صفة للتصديق .

(٦) يعنى حيث اعتبرنا التصديق فى تعريف اليقين فاليقين لم يشمل هذه الثلاثة

لان التصديق قسم من العلم لما سبق فى أول الكتاب وحيث ان التصديق هو الازعان

بالنسبة التامة فالعلم بالمفردات وكذا العلم بالنسبة الناقصة أيضاً خارج عن اليقين وهذا

هو المراد بسائر التصورات .



اخرج الظن والمطابقة<sup>(١)</sup> الجهل المركب والثابت<sup>(٢)</sup> التقليد .

ثم المقدمات اليقينية اماً بديهيات أو نظريات منتهية الى البديهيات لاستحالة<sup>(٣)</sup> الدور والتسلسل فاصول اليقينية هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها<sup>(٤)</sup> والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء .

ووجه الضبط ان القضايا البديهية اما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيًا فى الحكم والجزم ولا يكون الأول هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أولاً والثاني المشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات .

والاول<sup>(٥)</sup> : اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لاتغيب عن الذهن عند تصور الاطراف اولانكون كذلك والاول هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها .

والثاني : اما ان يستعمل فيه الحدس وهو انتقال الذهن الدفعي من المبادئ

(١) أى باعتبار المطابقة فى تعريف اليقين خرج الجهل المركب والجهل المركب هو الجزم بخلاف الواقع ويسمى مركباً لانه مركب من جهلين الجهل بالواقع والجهل بالجهل .

(٢) أى باعتبار الثابت فى التعريف خرج التقليد لان المقلد جازم وجزمه مطابق للواقع لانه الحجة عليه لكنه غير ثابت لامكان عدوله الى مجتهد آخر .

(٣) تعليل لقوله منتهية الى البديهيات يعنى ان النظريات لا بد وأن تنتهى الى البديهيات والا لزم الدور أو التسلسل وذلك لان النظرى لا بد وأن يكون حصوله بشيء آخر فاذا لم يكن ذلك الاخر بديهيًا يحتاج ذلك الى شيء آخر وهكذا فأما أن يذهب الى ما لانهاية له وهو التسلسل أو يعود الى ما قبله وهو الدور وكل منهما محال باطل .

(٤) لما ذكر من انها منتهية اليها .

(٥) أى ما يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر .

والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات  
ثم ان كان الاوسط مع عليته . للنسبة فى الذهن علة لها فى الواقع  
فلمى والافانى

الى المطالب أولا يستعمل فيه فالاول هو الحدسيات والثاني ان كان الحكم  
فيه حاصلًا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي  
المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصلًا من كثرة التجارب فهي التجريبات  
وقد علم بذلك حد كل واحد منها <sup>(١)</sup> .

قوله: (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء <sup>(٢)</sup> .

قونه : (المشاهدات) أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة  
والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً وعطشاً .

قوله : (والتجربيات) كقولنا: السّمونيا مسهل للصنّاء .

قوله : (والحدسيات) كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس .

قوله : (والمتواترات) كقولنا: مكة موجود .

قوله : ( والفطريات ) كقولنا: الاربعة زوج ، فان الحكم فيه بواسطة لا

تغيب عن ذهنك <sup>(٣)</sup> عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين.

(١) أى من البديهيات الست مثلا الاوليات ما كان تصور طرفيها مع النسبة كافيًا فى  
الحكم والجزم وهكذا .

(٢) فان تصور الكل والجزء والنسبة بينهما كاف فى الحكم والجزم به ولا يحتاج  
الى شىء آخر .

(٣) فانك عند تصور الاربعة والزوجية يحضر فى ذهنك ان الاربعة منقسمة  
بمتساويين و ان كل منقسم بمتساويين فهو زوج ينتج فالاربعة زوج فهي قضية قياسها معها  
فى الذهن .

قوله : ( ثم ان كان ) الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال ان الواسطة في الاثبات والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك (١) واسطة في الثبوت أيضاً أي علة للملك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط (٢) في قولك هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محسوم فهذا محسوم .

والبرهان حينئذ يسمى البرهان المسمى لدلالته على ماهو لم الحكم وعلته في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت أيضاً يعني ان يمكن علة لتلك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الامر .

فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الانبي حيث لم يدل الـ على انية (٣) الحكم وتحققه في الذهن دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حينئذ (٤) معلولا للحكم كالحسي (٥) في قولنا: زيد محسوم وكل محسوم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط .

وقد يخص هذا (٦) باسم الدليل أو لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحسي

(١) أي مع كونه واسطة في الاثبات واسطة في الثبوت والوجود أيضاً .

(٢) فانه كما هو علة لاثبات الحمي في المريض كذلك علة لثبوت الحمي

ووجودها فيه .

(٣) من ان « الحرف المشبهة بالفعل » لانها للتحقيق .

(٤) أي حين دلالتها على الاثبات فقط دون الثبوت .

(٥) فانه وان كان علة لاثبات التهفن لزيد لكنه معلول للتعفن .

(٦) أي الحد الوسط الذي هو علة للاثبات ومعلول للثابت .

واما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من المقبولات والمظنونات واما شعري يتألف من المخيلات

تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً<sup>(١)</sup> فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق :

قوله : ( من المشهورات ) هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند .

قوله : ( والمسلمات ) هي القضايا التي سلمت من الخصم<sup>(٢)</sup> في المناظرة أو برهن عليها<sup>(٣)</sup> في علم وأخذت في آخر على سبيل<sup>(٤)</sup> التسليم .  
قوله : ( من المقبولات ) هي القضايا التي تؤخذ عن معتقد فيه كالاولياء والحكماء<sup>(٥)</sup> .

قوله : ( والمظنونات ) هي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير

(١) الغب بالكسر من الحمى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٢) سواء كانت صادقة في الواقع أو كاذبة لان الغرض بها هو الزام الخصم واقناعه .

(٣) كالاقيسة المبرهنة عليها في المنطق وتستفاد منها في الكلام أو الفقه .

(٤) متعلق بأخذت يعنى ان الاخذ بها في العلم الاخر انما يكون على سبيل التسليم والفراغ من صحتها هناك .

(٥) فأقوال الانبياء والائمة عليهم السلام مقبولة عند من يؤمن بهم بلا حاجة الى

طلب الدليل منهم لسخة قولهم .

## واما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهات

جازم ومقابلته <sup>(١)</sup> بالسقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به <sup>(٢)</sup> ما سوى الخاص .

قوله : (من المخيلات) هي قضاياء لاتدعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً (كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة تنشط النفس وترغب بشربها واذا قيل العسل مرة مهووعة انقبضت وتنفرت منه) <sup>(٣)</sup> واذا قرن بها سجع أو وزن كما هو المتعارف الان ازداد تأثيراً .

قوله: (وأما سفسطى) منسوب الى سفسطة وهي مشتقة من سفسطامعرب سوفاسطالغة يونانية يعنى الحكمة المدوذة والمداسة .

قوله : (من الوهميات) هي القضاياء التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياساً على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز <sup>(٤)</sup> .

قوله : (والمشبهات) هي القضاياء الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي <sup>(٥)</sup> .

(١) يعنى ان مقابلة المصنف المظنونات بالمقبولات ليس من قبيل مقابلة المتغاير بالمغاير بل من باب مقابلة العام بالخاص والعام هو المظنونات والخاص المقبولات فان كل مقبول مظنون ولاعكس ولكن الصحيح هو المتغاير لان المقبولات معلومات عند من يؤمن بالمأخوذ منه مع القطع بصدوره منه .

(٢) أى فمراد المصنف من المظنونات ماسوى المقبولات كقولنا فلان يطوف بالليل ومن يطوف بالليل فهو سارق فلان سارق .

(٣) وان كان الواقع على خلافه .

(٤) أى مستقر فى مكان مع ان المحسوس لنا من الموجودات بعضها فقيس غيرها عليها .

(٥) فاللفظى كقولنا السكين فى البطيخ والبطيخ ينبت فى البستان فالسكين ينبت فى ←

واعلم : ان ماذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد  
 أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقتراعات الشرطية  
 ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك بمطالعة كتب التقدم فان فيها شفاء  
 العليل ونجاة الغليل .

---

الستان والاشتباه في عدم تكرار حد الوسط « في البايخ » .  
 والمعنى فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان  
 فهذا حيوان .

(خاتمة) أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات وهي التي يبحث في

العلم

### أجزاء العلوم

قوله : ( أجزاء العلوم ) كل علم من العلوم المدونة لابد فيه من امور

ثلاثة :

أحدها: ما يبحث فيه <sup>(١)</sup> عن خصائصه والآثار المطروحة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الآثار هي الاعراض الذاتية .

الثاني : القضايا التي يقع فيها هذا البحث <sup>(٢)</sup> وهي المسائل وهي تكون نظرية في الاغلب وقد تكون بديهية محتاجة الى تنبيه <sup>(٣)</sup> كما صرحوا به وقوله

(١) ضمير فيه يعود الى العلم وضمير خصائصه يعود الى ما الموصولة أي يبحث

في ذلك العلم عن خصائص وحالات ذلك الشيء .

(٢) أي البحث عن الموضوع .

(٣) أي تذكير وأخطار فقط .

## عن اعراضها الذاتية والمبادئ وهى حدود الموضوعات

(تطلب في العلم) يعم القيلتين <sup>(١)</sup> وأما ما وجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله : (بالبرهان) <sup>(٢)</sup> فمن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب <sup>(٣)</sup> أو بان المراد بالبرهان ما يشتمل التنبيه <sup>(٤)</sup> فتنبه .

الثالث: ما يبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات أطرافها <sup>(٥)</sup> أو التصديقات <sup>(٦)</sup> بالقضاياء المأخوذة في دلائلها فالاولى هى المبادئ التصورية والثانية هى المبادئ التصديقية .

قوله : (الموضوعات) ههنا اشكال مشهور <sup>(٧)</sup> وهوان من عد الموضوع من اجزاء العلوم أما ان يريد به نفس الموضوع <sup>(٨)</sup> أو تعريفه أو التصديق

(١) أى المسائل النظرية والبدئية .

(٢) بأن يكون عبارة المصنف هكذا وهى قضايا تطلب فى العلم بالبرهان فعلى تلك النسخة شمول العبارة للبدئيات غير ظاهر لعدم الحاجة فى طلبها الى البرهان الاعلى أحد الوجهين .

(٣) يعنى ان نظر المصنف بقوله تطلب بالبرهان انما هو الى غالب المسائل وهى المسائل النظرية .

(٤) فان التنبيه أيضاً نوع برهان بمعناه العام .

(٥) أى أطراف المسائل « موضوعاتها ومحمولاتها » كذكر مباحث الالفاظ فى أول علم اصول الفقه مثلا .

(٦) كتقديم المنطق على الكلام أو الفقه ليفيد التصديق بالقضايا الاستدلالية فيها .

(٧) حاصل الاشكال ان عد الموضوع من أجزاء العلوم غير صحيح لانه أما المذكور

فى ضمن بقية الاجزاء أو انه ليس بجزء للعلم بل هو من مقدمات الشروع فى العلم .

(٨) نيكرن جزئيته بمعنى ذكره فى العلم .



بوجوده <sup>(١)</sup> أو بموضوعيته <sup>(٢)</sup> والاول مندرج في موضوعات المسائل <sup>(٣)</sup> التي هي اجزاء المسائل فلا يكون جزء عليحدة <sup>(٤)</sup> والثاني من المبادئ التصورية <sup>(٥)</sup> والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكونان جزء عليحدة أيضاً والرابع من مقدمات الشروع <sup>(٦)</sup> فلا يكون جزء .

ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة أما على الاول فيقال ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها عد جزء عليحدة أو يقال ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات <sup>(٧)</sup> .

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل .

وفيه نظر ، لانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا <sup>(٨)</sup> وأيضاً فلو كان المسائل هي نفس المحمولات

(١) فالموضوع لعلم النحو مثلا هو العلم بوجود الكلمة والكلام .

(٢) كالعلم بأن موضوع النحو هو الكلمة والكلام .

(٣) فان موضوعات المسائل هي جزئيات وأفراد لموضوع العلم .

(٤) فيذكره الضمني يستغنى عن ذكره مستقلا .

(٥) فان منها تعريف الموضوع فلا يكون تعريف الموضوع جزءاً مستقلا .

(٦) أي مما يجب العلم به قبل الشروع في العلم فلا يكون جزء للعلم أصلا فان جزء الشيء ما هو داخل فيه لا ما كان قبله .

(٧) فالموضوعات خارجة عن المسائل فتكون جزء برأسه .

(٨) فالموضوعات كالمحمولات معتنى بها في المسائل فلا تكون الموضوعات

المنسوبة لوجب عد ساير موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم<sup>(١)</sup> جزء عليحدة فتدبر<sup>(٢)</sup> .

وأما على الثاني : فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجاً في المبادئ التصورية لكن عدّه جزء عليحدة لمزيد الاعتناء بسه كما سبق<sup>(٣)</sup> .  
وأما على الثالث فيقال بمثل ما مر<sup>(٤)</sup> أو يقال بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فان المبادئ التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة في شرح الكليات وايدّه بكلام الشيخ أيضاً وحينئذ فقول المصنف بيتني عليها قياسات العلم<sup>(٥)</sup> تعريف أو تفسير بالاعم<sup>(٦)</sup> .

وأما على الرابع : فيقال ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشرع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة وهذا<sup>(٧)</sup> أبعد الاحتمالات .

(١) التي أشار اليها المصنف بقوله أو نوع منه أو عرض ذاتي له فعلى هذا يجب أن يعد المبتدأ في قواعده المبتدأ مرفوع أيضاً خارجاً عن مسائل النحومع انه و أمثاله داخل في المسئلة قطعاً .

(٢) لعلّه إشارة الى انه بعد ما قبلنا اخراج الكلمة والكلام عن جزئيتهما للمسائل فلا مانع من اخراج المبتدأ أيضاً من جزئيته لمسئلة المبتدأ مرفوع .

(٣) مثله في الشق الاول .

(٤) وهو مزيد الاعتناء به .

(٥) والتصديق بالموضوع خارج عنها .

(٦) فان ما بيتني عليه قياس العلم يمكن أن يكون من أجزاء قياساته كان يكون كبرى

فيه ويمكن أن تكون قضية عامة تنطبق على موارد قضايا العلم .

(٧) أي الاحتمال الرابع أبعد الاحتمالات لتفسير مرادهم بجزئية الموضوع للعلم .

وأجزائها واعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها اماموضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذواتها

قوله : (واجزائها) اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة (١).

قوله : (واعراضها) اي حدود العراض المثبتة (٢) لتلك الموضوعات .

قوله : (ومقدمات بينة) المبادئ التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اي

بدئية او مقدمات مأخوذة اي نظرية .

فالاولى : تسمى علوماً متعارفة .

والثانية: ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولاً موضوعة

وان اخدهما مع استنكار سميت مصادرات ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة

يجوز ان يكون اصلاً موضوعاً بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر.

قوله : (موضوع العلم) كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي (٣).

قوله : (او عرض ذاتي له) كقولهم كل متحرك فله ميل (٤) .

قوله : (او مركب من المرضوع) مع العرض الذاتي كقول المهندس

(١) كموضوع علم التلب « بدن الانسان » مثلاً فانه مركب من أجزاء عديدة لا

تحصى وكالكلام في علم النحو .

(٢) سيأتي مثاله من المحشى .

(٣) فالجسم مع انه موضوع لعلم الطبيعة مع ذلك وقع موضوعاً لمسئلة من مسائله.

(٤) فان الثحرك من عوارض الجسم « موزرع علم الطبيعة » ووقع (التحرك)

موضوعاً للمسئلة .

كل مقدار <sup>(١)</sup> وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله <sup>(٢)</sup> كل خط قام على خط فان زاويتي جنبه قائمتان او متساويتان لهما <sup>(٣)</sup> .

قوله : (ومحمولاتها) اي محمولات المسائل .

قوله : (امور خارجة عنها) اي عن موضوعات المسائل .

قوله : (لاحقة لها) اي عارضة لتلك الموضوعات والمراد هي هنا <sup>(٤)</sup> محمولة

عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل بقي الحمل ولو اكتفى <sup>(٥)</sup> المصنف باللحوق لكفي ويوجد في بعض

(١) فان المقدار موضوع لعلم الهندسة والوسطية في النسبة وهو حصول الشيء بين مقدارين نسبه الى أحدهما كنسبة الآخر اليه عرض ذاتي وقد جعلنا هنا معاً موضوع المسئلة .

ثم معنى كون المقدار الوسط ضلع ما يحيط به الطرفان أن يكون الحاصل من ضربه في نفسه هو الحاصل من ضرب أحد الطرفين في الآخر مثلاً ان الثلاثة وسط بين الواحد والتسعة والحاصل من ضربه في نفسه هو التسعة وهو الحاصل من ضرب التسعة في الواحد وكذا الاربعة بين الاثنين والثمانين وهكذا محمد علي .

(٢) أي قول المهندس .

(٣) فان الخط نوع من المقدار الذي هو موضوع علم الهندسة وقد أخذ معد القيام

على خط وهو العرض الذاتي .

واعلم انه اذا وقع خط عموداً على خط آخر يحدث زاويتان عن اليمين واليسار فان كانتا متساويتين سميتا قائمتين وان اختلفتا فالاضيق حادة والاوسع منفرجة .

(٤) يعني ان أصل معنى اللاحقة هي العارضة ومعنى العارضة هي المحمولات

الخارجة ولكن اللاحقة هي هنا يراد بها المحمول فقط لان جزئها الاخرى الخارجة صرح به المصنف بقوله خارجة فلا بد من تجريده عن قيد الخروج فيبقى محمولة فقط .

(٥) بأن يقول امور لاحقة لها بحذف خارجة لان الخروج مفهوم من اللحوق .

النسخ . قوله : (لذواتها) وهو<sup>(١)</sup> بحسب الظاهر لا ينطبق الاعلى العرض الاولى اي اللاحق للشيء اولا وبالذات اي بدون واسطة في العروض ولا يشتمل على العارض بواسطة المساوي مع انه<sup>(٢)</sup> من العرض الذاتي اتفاقاً .  
ولذا أوله<sup>(٣)</sup> بعض الشارحين وقال اي لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها فان اللاحق للشيء لما هو هو<sup>(٤)</sup> يتناول الاعراض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية .

ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاد المحقق (قدس سره) اورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء : كل مسكر

(١) أى العرض اللاحق لذات المعروض منحصر بالاعراض الاولى لانها هي المعروضة للشيء لذات الشيء مع انا نعلم ان العرض الذى يلحق الشيء بواسطة الخارج المساوى أيضاً محمول على الذات فيكون تعريف المصنف للمحمول تعريفاً بالأخص .  
(٢) أى مع ان العارض بواسطة المساوى أيضاً يعد من الاعراض الذاتية القابلة للحمل .

(٣) أى لكون العرض العارض بالمساوى عرضاً ذاتياً مع انه لم يعرض لذات المعروض أول بعض الشارحين عبارة المصنف (لذواتها) بأنه ليس مراد المصنف من ذلك العرض الذاتي بلا واسطة بل المراد من لذاتها لاستعداد في الذات بحيث يصحب العرض ولو بواسطة أمر مساو له .

(٤) أى اللاحق للشيء لخصوصية في نفس الذات فيشمل العارض بلا واسطة كالتمعجب اللاحق للانسان لكونه انساناً وبواسطة المساوى كالضحك العارض له لكونه متعجباً فان المتعجب هو الانسان فيصدق انه عارض للانسان بما هو هو بخلاف العارض بواسطة الاعم كالماشى العارض للانسان لكونه حيواناً فانه لا يصدق انه ماش بما هو انسان بل بما هو حيوان .

حرام<sup>(١)</sup> وقول النحاة : كل فاعل مرفوع<sup>(٢)</sup> وقول الطبيعيين : كل فلك متحرك على الاستدارة<sup>(٣)</sup> .

نعم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم<sup>(٤)</sup> وصرح بذلك المحقق الطوسي أيضاً في نقد التنزيل .

واقول : في لزوم هذا الاعتبار<sup>(٥)</sup> أيضاً نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة<sup>(٦)</sup> كما يرجع المحمولات الخاصة اليه<sup>(٧)</sup> بالمفهوم المردد<sup>(٨)</sup> والاستاد صرح باعتبار الثاني<sup>(٩)</sup> فعدم اعتبار الاول تحكماً<sup>(١٠)</sup> وهيهنا زيادة كلام لا يسعها المقام .

قوله : (وقد يقال المبادي) اشارة الى اصطلاح آخر في المبادي سوى

(١) فان الحرمة عامة للمسكر وغيره كالميتة مثلا .

(٢) والرفع غير مختص بالفاعل لان المبتدأ أيضاً مرفوع .

(٣) والتحرك استدارة لا ينحصر بالفلك .

(٤) كما في الامثلة الثلاثة فان الحرمة منحصرة بفعل المكلف الموضوع لعلم الفقه

والرفع منحصر بالكلمة الموضوع لعلم النحو والتحرك استدارة منحصرة بالجسم وهو موضوع علم الطبيعة .

(٥) وهو أن لا يكون أعم من موضوع العلم .

(٦) كمستقيم القامة الذي يحمل على الانسان بقيد الماشي وبالعكس .

(٧) أي الى العرض الذاتي .

(٨) وهو ان تردد محمولاً بين مواضع متعددة فنراه مختصاً بالموضوع الفلاني

فكذا المحمولات العامة نردها فنراها مشتركة بين متعدّد ثم نقيدها بما يخرج غير الواحد فتكون عرضاً خاصاً له .

(٩) وهو عدم كونه أعم من موضوع العلم .

(١٠) يعنى من يعتبر القيد الثاني فعليه باعتبار القيد الاول وهو لزوم كون المحمول

عرضاً ذاتياً لموضوع المسئلة وذلك لان القيد الثاني فرع وبدل اضطرار عن القيد الاول .

وقد يقال المبادئ لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة وفرض الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء يذكرون

ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادئ على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلاً في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع (على وجه الخبرة ويسمى مقدمات) كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع والاستمداد<sup>(١)</sup>. والفرق بين المقدمات والمبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشبهه فان المقدمات خارجة عن العلم لامحالة بخلاف المبادئ فتبصر .

### الرؤس الثمانية

قوله : (يذكرون) اي في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادئ بالمعنى الاعم .

قوله : (افرض) اعلم<sup>(٢)</sup> : ان ما يترتب على فعل ان كان باعناً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضاً وعلّة غائية والايسمى فايده ومنفعة وغاية قالوا<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) أي بيان ان المتعلم يحتاج الى أي علم أو كتاب ليعينه على فهم هذا العلم .
  - (٢) الغرض من هذا الكلام هو بيان الفرق بين الغرض والمنفعة دفعا لتوهم التكرار .
  - (٣) نقل ذلك عن الأشاعرة ونقل عنهم في وجهه ان بعث الفاعل الى غاية الفعل احتياج منه اليها والله غني بالذات - واجيب عنه بأن ذلك انما يتحقق اذا كانت الغاية عائدة الى الفاعل لا ما اذا كانت عائدة الى الغير كما هو ظاهر في أفعاله سبحانه .

مايسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثاً  
الثانى المنفعة وهى ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط بالطالب ويتحمل  
المشقة الثالث السمة وهى العلم عنوان ليكون عنده اجمال ما يفصله  
الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم

افعال الله تعالى لاتعمل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لاتحصى .  
فكان مقصود المصنف ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان  
سبباً حاملاً على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من  
منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع (الطبايع) ان كانت لهذا العلم منفعة  
ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب  
الغرض والغاية من علم المنطق وهما العصمة فتذكر .

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة العلامة وكان المقصود ههنا الاشارة  
الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمي المنطق منطقاً لان النطق يطلق على  
الظاهرى (١) وهو التكلم وعلى الباطنى وهو (٢) ادراك الكليات وهذا العلم  
يقوى الاول (٣) ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من النطق .  
فالمنطق اما مصدر ميمى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في

← وقد قال تعالى وما خلقتنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا وقال  
عز من قائل أفحسبتم انما خلقتكم عبثاً وانكم الينا لاترجعون .

(١) أى على النطق الظاهرى .

(٢) أى النطق الباطنى .

(٣) يعنى ان علم المنطق نافع للظاهرى والباطنى لانه يقوى قوة التكلم فى الانسان

ويعصمه عن الخطاء فى ادراك الكليات .



الخامس انه من أى علم هو ليطلب فيه مايليق به السادس انه فى أى مرتبة هو ليقتدم على ما يجب ويؤخر عما يجب

مدخليته فى تكميل النطق حتى كأنه هو واما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفى ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية<sup>(١)</sup> الى مايفصله العلم من المقاصد .

قوله : (الرابع: المؤلف ليسكن قلب الستعلم) على ماهو الشأن فى مبادئ الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال وأما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال .

ولنعم ما قال ولى ذى الجلال عليه سلام الله المتعال :

لاتنظر الى من قال وانظر الى ما قال

هذا ومقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو دونهما بامر

اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول وقيل للمنطق انه ميراث ذى القرنين .

ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونانية الى لغة العرب هذبها

ورتبها واتقنها ثانياً المعلم الثاني الحكيم ابونصر الفارابي وقد فصلها وحررها

بعد اضاءة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس أبو علي سينا شكر الله مساعيتهم

الجميلة .

قوله : (من أى علم هو) أى من أى جنس من اجناس العلوم العقلية أو

التقليدية العرفية أو الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكمية

ام لافان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ماهي عليه فى نفس

(١) فيعلم ان هذا العلم مرتبط بالتكلم والبحث لا بالحساب والطب وما شاكلهما

مثلا وهذا اشارة الى قول المصنف (ليكون عنده اجمال مايفصله) .

## السابع القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به الثامن الانحاء التعليمية وهي التقسيم أعنى التكثير من فوق

الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها <sup>(١)</sup> اذ ليس بحثه الا عن المفهومات  
والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور أو الى التصديق وان حذف الاعيان <sup>(٢)</sup>  
من التفسير المذكور فهو من الحكمة .

ثم على التقدير الثاني <sup>(٣)</sup> فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس  
وجودها بقدرتنا <sup>(٤)</sup> واختيارنا ثم هل <sup>(٥)</sup> هو حينئذ اصل من اصول الحكمة  
النظرية أو من فروع الالهية والمقام لايسع بسط ذلك الكلام .

قوله : ( في أي مرتبة هو ) كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد  
تهذيب الاخلاق وتنويم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الاستاد في بعض رسائله  
انه ينبغي تأخير في زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبية لماشاع  
من كون التداوين باللغة العربية .

قوله : ( القسمة ) أي قسمة العلم أو الكتاب الى ابوابها .

(١) أي لم يكن المنطق من العلوم الحكيمية .

(٢) أي حذف من تفسير الحكمة فيقال انها (علم بأحوال الموجودات ... ) .

(٣) أي على تقدير أن يكون المنطق من الحكمة .

(٤) لا الحكمة العملية الباحثة عن أحوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا

واختيارنا .

(٥) الحكمة الالهية تبحث عن الموجودات التي لا تحتاج في وجودها الخارجى

والعقلى الى المادة والحكمة الطبيعية تبحث عما يحتاج في وجوده الخارجى والعقلى الى

المادة و الحكمة الرياضية تبحث عما يحتاج في وجوده الخارجى فقط الى المادة دون

التعقل .

فالاول : كما يقال ابواب المنطق تسعة :

الاول : باب ايساعوجى أي الكليات الخمس الثاني : التعريفات الثالث :

القضايا الرابع : التماس واخواد الخامس : البرهان السادس : الجدل السابع :  
الخطابة الثامن : المغالطة التاسع : الشعر .

وبعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة .

والثاني <sup>(١)</sup> : كما يقال : ان كتابنا هذا مرتب على قسمين :

القسم الاول : في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة :

المقدمة : في بيان الماهية والغاية والموضوع .

المقصد الاول : في مباحث التصورات .

والمقصد الثاني : في مباحث التصديقات .

والخاتمة : في اجزاء العلوم .

والقسم الثاني : في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في

كذا الى آخره وكما قال في الشمسية ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

وهذا الثاني <sup>(٢)</sup> شايح كثير فلا يحلو عنه كتاب .

قوله : (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها

في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح هيئتها وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب

القوم والمأخوذ من شرح المطالع .

قوله : (وهي التقسيم) كان المراد به ما يسمى تركيب القياس أيضاً وذلك

بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفي المطلوب <sup>(٣)</sup>

(١) أي قسمة الكتاب .

(٢) أي تقسيم الكتاب .

(٣) أي الموضوع والمحمول في النتيجة مثلاً اذا أردنا تحصيل التصديق بكون

واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة<sup>(١)</sup> أو بغير واسطة<sup>(٢)</sup> وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين أو سلب هو عن احدهما .

ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لسحمولة فقد حصل المطلوب من الشكل الاول أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لسحمولة فمن الشكل الثالث أو محمول

---

← الانسان حيواناً فوضع الطرفين أى الانسان والحيوان ونطلب موضوعات الانسان من نحو زيد وعمر و بكر وغير وذلك مما يصدق عليه الانسان ومحمولاته من الناطق والضاحك والكاتب والمتعجب وغيرها مما يصدق على الانسان .

وكذا نطلب موضوعات الحيوان والفرس والبقر وغيرها ومحمولاته من المتحرك بالارادة والحساس والماشى وغيرها مما يصدق على الحيوان .

وكذا نطلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين كالحجر والماء « فانهما ليسا بحيوان ولا انسان » وما سلب هو عن أحدهما كالمأكول والمشروب والملبوس وغيرها مما يسلب عنهما .

ثم نظر الى نسبة الطرفين أعنى الانسان والحيوان الى الموضوعات والمحمولات الحاصلة فنجد ان من محمولات الانسان « موضوع النتيجة » ما هو موضوع للحيوان « محمول النتيجة » وهو الضاحك مثلاً فيحصل المطلوب من الشكل الاول بأن نقول الانسان ضاحك وكل ضاحك حيوان فالانسان حيوان وان وجدنا فيها ما يصلح لان يكون محمولا للطرفين فيحصل المطلوب من الشكل الثانى كالحساس مثلاً فنقول الانسان حساس والحيوان حساس فالانسان حيوان وكذا الشكلان الاخران .

(١) كالضاحك المحمول على الانسان بواسطة المتعجب .

(٢) كحمل الناطق والمتعجب على الانسان .

## والتحليل وهو عكسه

لمحموله فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية<sup>(١)</sup> كذا في شرح المطالع .

وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله : (اعنى التكثرير) اي تكثير المقدمات<sup>(٢)</sup> اخذاً من فوق أي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل .

قوله : (والتحليل) في شرح المطالع كثيراً ما يوجب العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتساهل المركب<sup>(٣)</sup> اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب .

وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه<sup>(٤)</sup> فالقياس استثنائي وان كانت مشاركته للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقتداني ثم انظر الى طرفي المطلوب<sup>(٥)</sup> ليميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء<sup>(٦)</sup> ان كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى او محكوماً به فيها فهي

(١) ككلية الكبرى وايجاب الصغرى في الشكل الاول مثلا .

(٢) من الموضوعات والمحمولات .

(٣) بكسر الكاف .

(٤) بأن تكون النتيجة مذكورة بهيئتها كما هو شأن الاستثنائي .

(٥) يعنى انظر الى موضوع المطلوب ومحموله فان وجدت الموضوع في مقدمة

من القياس المسامحي فذلك المقدمة هي الصغرى والجزء الاخر من تلك المقدمة هو

الاوسط ثم كرر الاوسط وضمه الى محمول المطلوب فتكون كبرى فيتم القياس .

(٦) المشترك بين المطلوب والقياس .

الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر <sup>(١)</sup> من تلك المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع <sup>(٢)</sup> فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط ويتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا <sup>(٣)</sup>.

فاعمل بكل واحد منهما <sup>(٤)</sup> العمل المذكور <sup>(٥)</sup> اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم <sup>(٦)</sup> فلا بد ان يكون لكل واحد منهما نسبة <sup>(٧)</sup> الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب .

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما <sup>(٨)</sup> فقدتم القياس وتبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة .

فقوله : (وهو عكسه) اي تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كما امر وجهه <sup>(٩)</sup> .

(١) وهذا الجزء الاخر هو الاوسط .

(٢) مثلاً اذا كان القياس التساهلي هكذا (زيد عالم فيجب اكرامه) الموضوع في

المطلوب (يجب اكرامه) هو الضمير العايد الى زيد فزيد هو الاصغر ونراه في جملة زيد عالم فنجعلها صغرى لوجود الاصغر فيها والجزء الاخر أعنى عالم هو الاوسط فنضمه الى محمول المطلوب « يجب اكرامه » فيصير العالم يجب اكرامه وهى الكبرى فيتم القياس .

(٣) من قياسين أو أكثر كما مر ذكر القياس المركب سابقاً .

(٤) أى من جزئى المطلوب .

(٥) فى الجزء الاول مثلاً ضمنت فى المرة الاولى موضوع المطلوب الى جزء

من المقدمة فلم يتألفا فى هذه المرة تضم محمول المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة .

(٦) أى كما استفدت فى التقسيم من طرفي المطلوب فكذا هنا .

(٧) بأن يكون أحد الطرفين موضوعاً فى القياس أو محمولاً .

(٨) أى بين المطلوب والقياس ليكون أوسط القياس .

(٩) أى وجه اطلاق الفوق على النتيجة بقوله لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل .

## والتحديد أى فعل الحد

قوله : (والتحديد) أى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقاً<sup>(١)</sup> للأشياء .

وذلك بان يقال : اذا اردت تعريف شيء فلا بدان تضع ذلك الشيء<sup>(٢)</sup> وتطلب<sup>(٣)</sup> جميع ما هو اعـم منه وتحمل عليه بواسطة او غيرها<sup>(٤)</sup> وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بين الثبوت له وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً وما ليس كذلك عرضياً عاماً وتطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة .

ثم تركيب أى قسم شئت من اقسام المعرف<sup>(٥)</sup> بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعرف .

قوله : (اى الطريق الى الوقوف على الحق) اى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً والسى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كما يقال : اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بدان تستعمل فسي الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة .

اما الضروريات الست<sup>(٦)</sup> او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة

(١) سواء كان التعريف بالحد أو الرسم وليس المراد الحد فى مقابل الرسم .

(٢) المراد تعريفه .

(٣) أى تنظر الى جميع الكليات التى فىه .

(٤) وهذا يتم فى الكليات العرضية فقد تكون عارضة على ذات المعرف بلا واسطة

فى العروض وقد تكون بالواسطة .

(٥) من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص .

(٦) أى الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والقطريات

## والبرهان أى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل وهذا بالمقاصد أشبهه

وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا تشبهه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات  
ولا تدعن لشيء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق  
الخطابة ولا ترتبط بريقة التقليد .

قوله : (وهذا بالمقاصد اشبه) اى الامر الثامن <sup>(١)</sup> اشبه بمقاصد الفن منه  
بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد <sup>(٢)</sup>  
في مباحث الحجة ولو احق القياس واما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث  
المعرف وقيل هذا <sup>(٣)</sup> اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود  
من العلم العمل .

جعلنا الله واياكم من الراسخين في الامرين ورزقنا بفضلته وجوده سعادة  
الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه موفق  
ومعين .

تمت الحاشية بعونه تعالى

(١) يعنى ان الامر الثامن وهو الانحاء التعليمية ذكره في مقاصد الفن أولى من  
ذكره في المقدمات بخلاف السبعة الباقية .

(٢) أى التقسيم والتحليل والبرهان .

(٣) يعنى قيل ان هذا فى كلام المصنف ليس اشارة الى الامر الثامن بل اشارة  
الى العمل يعنى ان العمل أشبه بمقاصد الانسان وأهدافه من العلم بلا عمل .





نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

## فهرس الكتاب

٥	خطبة الكتاب
٢٠	تعريف الكتاب وعلل تأليفه
٢٨	المقدمة
٣٥	موضوع المنطق
٣٨	المقصد الاول في التصورات
٤٢	المفرد والمركب
٥١	الكلي والجزئي
٥٥	النسب الاربع
٦٤	الكليات الخمس (الجنس)
٦٩	النوع
٧٤	الفصل
٨٠	الخاصة
٨١	العرض العام
٨٥	خاتمة في مفهوم الكلي
٨٩	المعرف

- ٩٤ التصديقات (تعريف القضية وحصرها في العملية والشرطية)
- ٩٨ تقسيم القضية العملية باعتبار الموضوع
- ١٠٠ المحصورات الاربع
- ١٠١ اقسام العملية
- ١٠٣ المددولة والمحصلة
- ١٠٤ الموجهات : البسائط والمركبات
- ١١٩ القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة
- ١٢٦ التناقض
- ١٣٥ العكس المستوى
- ١٤٨ عكس النقيض
- ١٥٧ عكس القياس وتعريفه
- ١٥٩ اقسام القياس
- ١٦٢ الاشكال الاربعة
- ١٨٩ القياس الشرطي
- ١٩٢ القياس الاستثنائي
- ١٩٥ الاستقراء
- ١٩٨ التمثيل
- ٢٠١ الصناعات الخمس
- ٢٠٩ أجزاء العلوم
- ٢١٧ الرؤس الثمانية